

مقدمة ابن الصلاح

في علوم الحديث

تصنيف الامام المحدث الحافظ أبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن
الشهرزوري المعروف بابن الصلاح المتوفى سنة ٦٤٢ هـ ١٢٤٤ م رحمه الله

بشرى الدين الكنتي وأولاده

٢٣٢ هندی بازار - بمبئی نمبر ٣

المطبعة القیمة - بمبئی

لأصحابها:
شری الدین الکنتی وأولاده

سنة

١٣٥٧

مقدمة ابن الصلاح

في علوم الحديث

تصنيف الامام المحدث الحافظ أبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن
الشهرزوري المعروف بابن الصلاح المتوفى سنة ٦٤٢ هـ رحمه الله
١٢٤٤ م



بشرى الدين الكنتى واولاده

٢٣٢ هندی بازار - بمبئی نمبر ٣

المطبعة القيمة - بمبئی

لأصحابها:
شرق الدين الكنتى واولاده

سنة

١٣٥٧

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله العزيز الحكيم، والصلاة والسلام على رسوله الكريم . أما بعد
 فالى العلماء والطلبة تقدم إدارة المكتبة القيمة هذه الطبعة من كتاب مقدمة
 ابن الصلاح فى علوم الحديث الذى يعد من أهم الكتب فى هذا الموضوع .
 والإدارة لم تأل جهداً فى تصحيح الأغلاط، وحسن ترتيب المواد، وتقسيم
 الجمل والعبارات، ووضع علامات الفصل والوصل والوقف والابتداء،
 وعلامات الأقوال الواردة أثناء الكلام، وعلامات التنداء والسؤال، بحيث
 يسهل على القارئ فهم الموضوع من غير صعوبة وإشكال . فترى كثيراً من
 العبارات تتضح معانيها بمجرد القراءة مع أن تلك العبارات نفسها كانت غير واضحة
 بل مغلقة فى الطباعات السابقة . وأهم غايتها من ذلك كله خدمة العلم، وتقريب
 الموضوع من أذهان طلبة المدارس، وتوجيه أنظار أهل الشرق إلى الاعتناء بطباعة
 الكتب الدينية عناية تستحقها . وتسلل البارى أن يقبل منها مساعيها ويلهمها
 التوفيق والسداد على الدوام .

قد طبع هذا الكتاب بالحجر أول مرة فى الهند سنة ١٣٠٤ . ثم بمطبعة
 السعادة بمصر سنة ١٣٢٦ . ثم مع شرحه لزين العراقى بالمطبعة العلية بحاج
 سنة ١٣٥٠ . وهذه هى الطبعة الرابعة ٩

شرف الدين الكتبي وأولاده

أصحاب المكتبة القيمة

بمبائى، صفر سنة ١٣٥٧ هـ

(لفهرس محتويات الكتاب تراجع صفحات ٤-٧)

مقدمة ابن الصلاح



قال الشيخ الامام الحافظ مفتي الشام شيخ الاسلام تقي الدين أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن بن عثمان بن موسى بن أبي نصر النصري الشهرزوري الشافعي المعروف بابن الصلاح عليه الرحمة : رَبَّنَا آتِنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً وَهَيِّئْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشَدًا . الحمد لله الهادي من استهداه ، الوافي من اتقاه ، الكافي من تحرى رضاه ، حمداً بالغاً أمد التمام ومتمناه . والصلاة والسلام الأتمان الأكملان على نبينا والدين وآل كل ، ما رجي راج مغفرته ورحمائه ، آمين .

هذا وإن علم الحديث من أفضل العلوم الفاضلة ، وأنفع الفنون النافعة ، يحبه ذكور الرجال وحقولهم ، ويُعنى به محققو العلماء وكَمَلَتِهِمْ ، ولا يكرهه من الناس إلا رُذَالَتِهِمْ وَسَفَلَتِهِمْ . وهو من أكثر العلوم تولجاً في فنونها ، لاسيما الفقه الذي هو إنسان عيونها . ولذلك كثر غلط العاطلين منه من مصنفى الفقهاء ، وظهر الخلل في كلام المخطين به من العلماء . ولقد كان شأن الحديث فيما مضى عظيماً — عظيمة جموع طَلَبَتِهِ ، رفيعة مقادير حفاظه وَحَمَلَتِهِ . وكانت علومه بحياتهم حية ، وأفنان فنونه يقاتهم غضة ، ومغانيه بأهله آهلة . فلم يزلوا في انقراض ولم يزل في اندراس حتى أضحت به الحال إلى أن صار أهله لإتمام شُرْذِمَةِ قَلِيلَةِ العدد ، ضعيفة العدد . لا تغنى على الأغلب في تحمله بأكثر من سماعه غفلاً ولا تغنى في

تقييده بأكثر من كتابته عطلاً ، مَطْرَحِينَ علومه التي بها جل قدره ، مباعدِينَ معارفه التي بها فُحِمَ أمره .

فحين كاد الباحث عن مشكله لا يلقي له كاشفاً ، والسائل عن علمه لا يلقي به عارفاً ، مَنْ الله الكريم تبارك وتعالى عَنَى - وله الحمد - أن أجمع بكتاب معرفة أنواع علم الحديث هذا الذى باح بأسراره الخفية ، وكشف عن مشكلاته الآبية ، وأحكم معاقده ، وأقعد قواعده ، وأنار معالمه . وبين أحكامه ، وفضل أقسامه . وأوضح أصوله ، وشرح فروعه وفضوله ، وجمع شتات علومه وفوائده ، وقص شوارد نكتته وفرائده . فآله العظيم الذى يده الضر والنفع والاعطاء والمنع أسأل ، وإليه أضرع وأبتهل ، متوسلاً إليه بكل وسيلة ، متشفعاً إليه بكل شفيع ، أن يجعله ملياً بذلك وأملئ ، وفيأ بكل ذلك وأوفئ ، وأن يعظم الأجر والنفع به فى الدارين ، إنه قريب مجيب . وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ .

وهذه فهرست أنواعه :

- ١ - فالأول منها : معرفة الصحيح من الحديث ٧
- ٢ - الثانى : معرفة الحسن من الحديث ١٥
- ٣ - الثالث : معرفة الضعيف من الحديث ٢٠
- ٤ - الرابع : معرفة المسند ٢١
- ٥ - الخامس : معرفة المتصل ٢١
- ٦ - السادس : معرفة المرفوع ٢٢
- ٧ - السابع : معرفة الموقوف ٢٢
- ٨ - الثامن : معرفة المقطوع وهو غير المتقطع ٢٣
- ٩ - التاسع : معرفة المرسل ٢٥
- ١٠ - العاشر : معرفة المنقطع ٢٦
- ١١ - الحادى عشر : معرفة المعضل ، ويليهِ تفريعات ، منها فى الاستناد المعنعن ، ومنها فى التعليق ٢٨

نوع	صفحة
١٢ - الثاني عشر: معرفة التدليس وحكم المدلس	٣٤
١٣ - الثالث عشر: معرفة الشاذ	٣٦
١٤ - الرابع عشر: معرفة المنكر	٣٧
١٥ - الخامس عشر: معرفة الاعتبار والمتابعات والشواهد	٣٨
١٦ - السادس عشر: معرفة زيادات الثقات وحكمها	٤٠
١٧ - السابع عشر: معرفة الافراد	٤١
١٨ - الثامن عشر: معرفة الحديث المعلل	٤٢
١٩ - التاسع عشر: معرفة المضطرب من الحديث	٤٤
٢٠ - العشرون: معرفة المدرج في الحديث	٤٥
٢١ - الحادي والعشرون: معرفة الحديث الموضوع	٤٧
٢٢ - الثاني والعشرون: معرفة المقلوب	٤٨
٢٣ - الثالث والعشرون: معرفة صفة من تقبل روايته ومن ترد روايته	٤٩
٢٤ - الرابع والعشرون: معرفة كيفية سماع الحديث وتحمله، وفيه بيان أنواع الاجازة وأحكامها وسائر وجوه الأخذ والتحمل، وفيه علم جم	٦٠
٢٥ - الخامس والعشرون: معرفة كتابة الحديث وكيفية ضبط الكتاب وتقييده، وفيه معارف مهمة رائقة	٨٧
٢٦ - السادس والعشرون: معرفة كيفية رواية الحديث وشرط أدائه وما يتعلق بذلك، وفيه كثير من نفائس هذا العلم	١٠٢
٢٧ - السابع والعشرون: معرفة آداب المحدث	١١٨
٢٨ - الثامن والعشرون: معرفة آداب طالب الحديث	١٢٤
٢٩ - التاسع والعشرون: معرفة الاسناد العالي والنازل	١٣٠
٣٠ - المسمى ثلاثين: معرفة المشهور من الحديث	١٣٤
٣١ - الحادي والثلاثون: معرفة الغريب والعزيز من الحديث	١٣٦

الترج	صفحة
٣٢- الثاني والثلاثون : معرفة غريب الحديث	١٣٧
٣٣- الثالث والثلاثون : معرفة المسلسل	١٣٨
٣٤- الرابع والثلاثون : معرفة ناسخ الحديث ومنسوخه	١٣٩
٣٥- الخامس والثلاثون : معرفة المصحف من أسانيد الأحاديث ومتمونها	١٤٠
٣٦- السادس والثلاثون : معرفة مختلف الحديث	١٤٣
٣٧- السابع والثلاثون : معرفة المزيد في متصل الأسانيد	١٤٤
٣٨- الثامن والثلاثون : معرفة المراسيل الخفي لإرسالها	١٤٥
٣٩- التاسع والثلاثون : معرفة الصحابة رضی الله عنهم	١٤٥
٤٠- المصنف أربعين : معرفة التابعين رضی الله عنهم	١٥١
٤١- الحادي والأربعون : معرفة أكابر الرواة عن الأصاغر	١٥٣
٤٢- الثاني والأربعون : معرفة المديح وما سواه من رواية الأقران	
بعضهم عن بعض	١٥٤
٤٣- الثالث والأربعون : معرفة الأخوة والأخوات من العلماء والرواة	١٥٥
٤٤- الرابع والأربعون : معرفة رواية الآباء عن الأبناء	١٥٦
٤٥- الخامس والأربعون : عكس ذلك : معرفة رواية الأبناء عن الآباء	١٥٧
٤٦- السادس والأربعون : معرفة من اشترك في الرواية عنه راويان	
متقدم ومتأخر تباعد ما بين وفاتيهما	١٥٩
٤٧- السابع والأربعون : معرفة من لم يرو عنه إلا راو واحد	١٥٩
٤٨- الثامن والأربعون : معرفة من ذكر بأسماء مختلفة أو نعت متعددة	١٦١
٤٩- التاسع والأربعون : معرفة المفردات من أسماء الصحابة والرواة والعلماء	١٦٢
٥٠- المصنف خمسين : معرفة الأسماء والكنى	١٦٤
٥١- الحادي والخمسون : معرفة كنى المعروفين بالأسماء دون الكنى	١٦٨
٥٢- الثاني والخمسون : معرفة ألقاب المحدثين	١٦٩

الترتيب	الصفحة
٥٣ — الثالث والخمسون : معرفة المؤلف والمختلف	١٧٢
٥٤ — الرابع والخمسون : معرفة المتفق والمفترق	١٧٩
٥٥ — الخامس والخمسون : نوع يركب من هذين النوعين	١٨٣
٥٦ — السادس والخمسون : معرفة الرواة المتشابهين في الاسم والنسب	
المتمايزين بالتقديم والتأخير في الابن والأب	١٨٥
٥٧ — السابع والخمسون : معرفة المنسوين إلى غير آبائهم	١٨٥
٥٨ — الثامن والخمسون : معرفة الأنساب التي باطنها على خلاف ظاهرها	١٨٧
٥٩ — التاسع والخمسون : معرفة المبهات	١٨٨
٦٠ — الموفى ستين : معرفة تواريخ الرواة في الوفيات وغيرها	١٨٩
٦١ — الحادى والستون : معرفة الثقات والضعفاء من الرواة	١٩٣
٦٢ — الثانى والستون : معرفة من خلط في آخر عمره من الثقات	١٩٤
٦٣ — الثالث والستون : معرفة طبقات الرواة والعلماء	١٩٧
٦٤ — الرابع والستون : معرفة الموالى من الرواة والعلماء	١٩٨
٦٥ — الخامس والستون : معرفة أوطان الرواة وبلدانهم	٢٠٠
وذلك (أى النوع الخامس والستون) آخرها ، وليس بآخر الممكن في ذلك فانه قابل للتويع إلى ما لا يحصى ، إذ لا تحصى أحوال رواة الحديث وصفاتهم ولا أحوال متون الحديث وصفاتها ، وما من حالة منها ولا صفة إلا وهى بصدد أن تفرد بالذكر وأهلها ، فإذا هى نوع على حياله ولكنه نصّب من غير أرب ، وحسبنا الله ونعم الوكيل .	

١ - النوع الأول من أنواع علوم الحديث :

معرفة الصحيح من الحديث :

اعلم — عليك الله وإياى — أن الحديث عند أهله ينقسم إلى صحيح وحسن وضعيف . أما الحديث الصحيح فهو الحديث المسند الذى يتصل لإسناده بنقل

العدل الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاء ولا يكون شاذاً، ولا معللاً، وفي هذه الأوصاف احتراز عن المرسل، والمنقطع، والمعضل، والشاذ، وما فيه علة قاذحة، وما في روايته نوع جرح. وهذه أنواع يأتي ذكرها إن شاء الله تبارك وتعالى. فهذا هو الحديث الذي يحكم له بالصحة بلا خلاف بين أهل الحديث. وقد يختلفون في صحة بعض الأحاديث لاختلافهم في وجود هذه الأوصاف فيه أو لاختلافهم في اشتراط بعض هذه الأوصاف كما في المرسل.

ومثي قالوا « هذا حديث صحيح » فمعناه أنه اتصل بسنده مع سائر الأوصاف المذكورة وليس من شرطه أن يكون مقطوعاً به في نفس الأمر إذ منه ما ينفرد بروايته عدد واحد وليس من الأخبار التي أجمعت الأمة على تلقبها بالقبول، وكذلك إذا قالوا في حديث أنه « غير صحيح » فليس ذلك قطعاً بأنه كذب في نفس الأمر إذ قد يكون صدقاً في نفس الأمر وإنما المراد به أنه لم يصح إسناده على الشرط المذكور، والله أعلم.

فوائد مهمة : أحدها : الصحيح يتنوع إلى متفق عليه، ومختلف فيه، كما سبق ذكره، ويتنوع إلى مشهور، وغريب، وبين ذلك. ثم إن درجات الصحيح تختلف في القوة بحسب تمكن الحديث من الصفات المذكورة التي تبتني الصحة عليها، وتنقسم باعتبار ذلك إلى أقسام يستعصى إحصاؤها على العاد الحاضر. ولهذا نرى الامساك عن الحكم لاسناد أو حديث بأنه الأصح على الإطلاق، على أن جماعة من أئمة الحديث خاضوا غمرة ذلك فاضطربت أقوالهم. فروينا عن إسحاق ابن راهويه أنه قال : أصح الأسانيد كلها « الزهري عن سالم عن أبيه ». وروينا نحوه عن أحمد بن حنبل. وروينا عن عمرو بن علي الفلاس أنه قال : أصح الأسانيد « محمد بن سيرين عن عبيدة عن علي ». وروينا نحوه عن علي بن المديني، وروى ذلك عن غيرهما. ثم منهم من عين الراوى عن محمد وجعله أيوب السختياني، ومنهم من جعله ابن عون، وفيما نرويه عن يحيى بن معين أنه قال : أجدوها « الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله »، وروينا عن أبي

بكر بن أبي شيبة قال : أصح الأسانيد كلها « الزهري عن علي بن الحسين عن أبيه عن علي » . وروينا عن أبي عبد الله البخاري صاحب الصحيح أنه قال : أصح الأسانيد كلها « مالك عن نافع عن ابن عمر » . وبني الامام أبو منصور عبد القاهر ابن طاهر التميمي على ذلك أن أجل الأسانيد « الشافعي عن مالك عن نافع عن ابن عمر » واحتج باجماع أصحاب الحديث على أنه لم يكن في الرواة عن مالك أجل من الشافعي رضى الله عنهم أجمعين ، والله أعلم .

الثانية : إذا وجدنا فيما نرى من أجزاء الحديث وغيرها حديثاً صحيح الإسناد ولم نجده في أحد الصحيحين ولا منصوصاً على صحته في شيء من مصنفات أئمة الحديث المعتمدة المشهورة فانا لا نتجاسر على جزم الحكم بصحته ، فقد تعذر في هذه الاعصار الاستقلال بادراك الصحيح بمجرد اعتبار الأسانيد لأنه ما من إسناد من ذلك الا ونجد في رجاله من اعتمد في روايته على ما في كتابه عريا عما يشترط في الصحيح من الحفظ والضبط والاتقان . قال الامر إذا في معرفة الصحيح والحسن الى الاعتماد على ما نص عليه أئمة الحديث في تصانيفهم المعتمدة المشهورة التي يؤمن فيها لشهرتها من التغير والتحرّف وصار معظم المقصود بما يتداول من الأسانيد خارجاً عن ذلك إبقاء سلسلة الاسناد التي خُصت بها هذه الأمة ، زادها الله تعالى شرفاً ، آمين .

الثالثة : أول من صنف الصحيح ، البخاري أبو عبد الله محمد بن اسماعيل الجعفي مولاهم وتلاه أبو الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري القشيري من أنفسهم . ومسلم مع أنه أخذ عن البخاري واستفاد منه يشاركه في أكثر شيوخه . وكتابهما أصح الكتب بعد كتاب الله العزيز . وأما ما روينا عن الشافعي رضى الله عنه من أنه قال : ما أعلم في الأرض كتاباً في العلم أكثر صواباً من كتاب مالك ، ومنهم من رواه بغير هذا اللفظ فانما قال ذلك قبل وجود كتابي البخاري ومسلم . ثم إن كتاب البخاري أصح الكتابين صحيحاً وأكثرهما فوائد .

وأما ما رويناه عن أبي علي الحافظ النيسابوري أستاذ الحاكم أبي عبد الله الحافظ من أنه قال : ما تحت أديم السماء كتاب أصح من كتاب مسلم بن الحجاج ، فهذا وقول من فضل من شيوخ المغرب كتاب مسلم على كتاب البخاري إن كان المراد به أن كتاب مسلم يرجح بأنه لم يمارجه غير الصحيح فإنه ليس فيه بعد خطبته إلا الحديث الصحيح مسروداً غير مزوج بمثل ما في كتاب البخاري في تراجم أبوابه من الأشياء التي لم يستند لها على الوصف المشروط في الصحيح فهذا لا بأس به . وليس يلزم منه من أن كتاب مسلم أرجح فيما يرجع الى نفس الصحيح على كتاب البخاري ، وإن كان المراد به أن كتاب مسلم أصح صحيحاً فهذا مردود على من يقوله ، والله أعلم .

الرابعة : لم يستوعبا الصحيح في صحيحهما ولا التزاما ذلك فقد رويناه عن البخاري أنه قال : ما أدخلت في كتاب الجامع إلا ما صح وتركت من الصحاح لملال الطول . وروينا عن مسلم أنه قال : ليس كل شيء عندى صحيح وضعته هنا يعني في كتابه الصحيح ، إنما وضعت هنا ما أجمعوا عليه . قلت أراد — والله أعلم — أنه لم يضع في كتابه إلا الأحاديث التي وجد عنده فيها شرائط الصحيح المجمع عليه وإن لم يظهر اجتماعها في بعضها عند بعضهم .

ثم إن أبا عبد الله بن الأخرم الحافظ قال : قل ما يفوت البخاري ومسلم ما ثبت من الحديث يعني في كتابيهما . ولقائل أن يقول : ليس ذلك بالقليل فإن المستدرك على الصحيحين للحاكم أبي عبد الله كتاب كبير يشتمل مما فاتهما على شيء كثير وإن يكن عليه في بعضه مقال فإنه يصفو له منه صحيح كثير . وقد قال البخاري : أحفظ مائة ألف حديث صحيح ومائتي ألف حديث غير صحيح . وجملة ما في كتابه الصحيح سبعة آلاف ومائتان وخمسة وسبعون حديثاً بالأحاديث المكررة . وقد قيل إنها باسقاط المكررة أربعة آلاف حديث إلا أن هذه العبارة قد يندرج تحتها عندهم آثار الصحابة والتابعين ، وربما عد الحديث الواحد

المروى باسنادين حديثين^(١).

ثم إن الزيادة في الصحيح على ما في الكتابين يتلقاها طالبها بما اشتمل عليه أحد المصنفات المعتمدة المشهورة لائمة الحديث كأبي داود السجستاني، وأبي عيسى الترمذى، وأبي عبد الرحمن النسائى، وأبي بكر ابن خزيمة، وأبي الحسن الدارقطنى وغيرهم، منصوصاً على صحته فيها ولا يكتفى في ذلك بمجرد كونه موجوداً في كتاب أبي داود وكتاب الترمذى وكتاب النسائى وسائر من جمع في كتابه بين الصحيح وغيره، ويكتفى بمجرد كونه موجوداً في كتب من اشترط منهم الصحيح فيما جمعه ككتاب ابن خزيمة، وكذلك ما يوجد في الكتب المخرجة على كتاب البخارى وكتاب مسلم ككتاب أبي عوانة الأسفرائينى، وكتاب أبي بكر الاسماعلى، وكتاب أبي بكر البرقانى، وغيرها من تمة لمخدوف أو زيادة شرح في كثير من أحاديث الصحيحين. وكثير من هذا موجود في الجمع بين الصحيحين لأبي عبد الله الحيدى.

واعنى الحاكم أبو عبد الله الحافظ بالزيادة في عدد الحديث الصحيح على ما في الصحيحين وجمع ذلك في كتاب سماه المستدرك أودعه ما ليس في واحد من الصحيحين مما رآه على شرط الشيخين قد أخرجاه عن رواته في كتابيهما أو على شرط البخارى وجده أو على شرط مسلم وحده وما أدى اجتهاده الى تصحيحه وإن لم يكن على شرط واحد منهما وهو واسع الخطو في شرط الصحيح متساهل في القضاء به. فالأولى أن توسط في أمره فنقول ما حكم بصحته ولم نجد ذلك فيه لغيره من الائمة إن لم يكن من قبيل الصحيح فهو من قبيل الحسن يحتاج به ويعمل به إلا أن تظهر فيه علة توجب ضعفه. ويقاربه في حكمه صحيح أبي حاتم بن حبان البستي رحمه الله أجمعين، والله أعلم.

الخامسة : الكتب المخرجة على كتاب البخارى أو كتاب مسلم رضى الله

(١) وجد بهامش النسخة المخطوطة ما نصه : قال المؤلف : ومكثنا صحيح مسلم هونحو أربعة آلاف حديث باسقاط المكرر فقد رويناه عن أبي قريش الحافظ قال كنت عند أبي ذرعة الرازى لما جاء مسلم بن الحجاج فلم عليه فلما ان قام قلت له هذا جمع أربعة آلاف حديث في الصحيح فقال ولئن ترك الباقي ، والله أعلم .

عنها لم يلتزم مصنفوها فيها موافقتها في ألفاظ الأحاديث بعينها من غير زيادة ونقصان لكونهم رَوَوْا تلك الأحاديث من غير جهة البخارى ومسلم طلباً لعلو الاسناد فحصل فيها بعض التفاوت في الألفاظ . وهكذا ما أخرجه المؤلفون في تصانيفهم المستقلة كالسنن الكبير للبيهقي وشرح السنة لأبي محمد البخوى وغيرهما مما قالوا فيه «أخرجه البخارى أو مسلم» فلا يستفاد بذلك أكثر من أن البخارى أو مسلماً أخرج أصل ذلك الحديث مع احتمال أن يكون بينهما تفاوت في اللفظ وربما كان تفاوتاً في بعض المعنى فقد وجدت في ذلك ما فيه بعض التفاوت من حيث المعنى . وإذا كان الامر في ذلك على هذا فليس لك أن تنقل حديثاً منها وتقول هو على هذا الوجه في كتاب البخارى أو كتاب مسلم الا أن تقابل لفظه أو يكون الذى خرجته قد قال أخرجه البخارى بهذا اللفظ بخلاف الكتب المختصرة من الصحيحين فان مصنفها نقلوا فيها ألفاظ الصحيحين أو أحدهما ، غير أن الجمع بين الصحيحين للحميدى الأندلسى منها يشتمل على زيادة تنبت لبعض الأحاديث كما قدمنا ذكره فربما نقل من لا يميز بعض ما يجده فيه عن الصحيحين أو أحدهما وهو مخطئ . لكونه من تلك الزيادات التى لا وجود لها في واحد من الصحيحين . ثم إن التخرىج المذكورة على الكتابين يستفاد منها فائدتان : أحدهما علو الاسناد ، والثانية الزيادة في قدر الصحيح لما يقع فيها من ألفاظ زائدة وتنبت في بعض الأحاديث يثبت صحتها بهذه التخرىج لأنها واردة بالأسانيد الثابتة في الصحيحين أو أحدهما وخارجة من ذلك المخرج الثابت ، والله أعلم .

السادسة : ما أسنده البخارى ومسلم رحمهما الله في كتابها بالاسناد المتصل فذلك الذى حكى بصحته بلا إشكال . وأما المعلق وهو الذى حذف من مبتدأ إسناد واحد أو أكثر فأغلب ما وقع ذلك في كتاب البخارى وهو في كتاب مسلم قليل جداً ففى بعضه نظر . وينبغى أن نقول ما كان من ذلك ونحوه بلفظ فيه جزم وحكم به على من علقه عنه فقد حكم بصحته عنه ، مثاله : قال رسول الله صلى الله

عليه وسلم كذا وكذا ، قال ابن عباس كذا ، قال مجاهد كذا ، قال عفان كذا ، قال القعنبى كذا ، روى أبوهريرة كذا وكذا ، وما أشبه ذلك من العبارات . فكل ذلك حكم منه على من ذكره عنه بأنه قد قال ذلك ورواه فلن يستجيز إطلاق ذلك إلا إذا صح عنه ذلك عنه . ثم إذا كان الذى علق الحديث عنه دون الصحابة فالحكم بصحته يتوقف على اتصال الاسناد بينه وبين الصحابي . وأما ما لم يكن في لفظه جزم وحكم ، مثل : روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا وكذا ، وروى عن فلان كذا ، أو في الباب عن النبي صلى الله عليه وسلم كذا وكذا ، فهذا وما أشبهه من الالفاظ ليس في شيء منه حكم منه بصحة ذلك عن ذكره عنه لأن مثل هذه العبارات تستعمل في الحديث الضعيف أيضاً ، ومع ذلك فايراده له في أثناء الصحيح مشعر بصحة أصله إشعاراً يؤنس به ويركن إليه ، والله أعلم .

ثم إن ما يتقاعد من ذلك عن شرط الصحيح قليل يوجد في كتاب البخارى في مواضع من تراجم الأبواب دون مقاصد الكتاب وموضوعه الذى يشعر به اسمه الذى سماه به وهو الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه . والى الخصوص الذى يئناه يرجع مطلق قوله « ما أدخلت في كتاب الجامع إلا ما صح » وكذلك مطلق قول الحافظ أبى نصر الرايلى السجزي « أجمع أهل العلم الفقهاء وغيرهم على أن رجلاً لو حلف بالطلاق أن جميع ما في كتاب البخارى مما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم قد صح عنه ورسول الله صلى الله عليه وسلم قاله لا شك فيه أنه لا يحنث والمرأة بحالها في حباته » وكذلك ما ذكره أبو عبد الله الحميدى في كتابه الجمع بين الصحيحين من قوله « لم نجد من الائمة الماضين رضى الله عنهم أجمعين من أفصح لنا في جميع ما جمعه بالصحة الا هذين الامامين » فانما المراد بكل ذلك مقاصد الكتاب وموضوعه ومتون الأبواب دون التراجم ونحوها لأن في بعضها ما ليس من ذلك قطعاً ، مثل

قول البخارى « باب ما يذكر فى الفخذ ويروى عن ابن عباس وجرهه ومحمد بن جحش عن النبي صلى الله عليه وسلم الفخذ عورة » وقوله فى أول باب من أبواب الفسل « وقال هز بن حكيم عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم الله أحق ان يستحي منه » فهذا قطعاً ليس من شرطه ، ولذلك لم يورده الحميدى فى جمعه بين الصحيحين ، فاعلم ذلك فانه مهم خاف ، والله أعلم .

السابعة : وإذا انتهى الامر فى معرفة الصحيح الى ما أخرجه الائمة فى تصانيفهم الكافّة ببيان ذلك كما سبق ذكره فالحاجة ماسة الى التنبيه على أقسامه باعتبار ذلك . فأولها صحيح أخرجه البخارى ومسلم جميعاً . الثانى صحيح انفرد به البخارى أى عن مسلم . الثالث صحيح انفرد به مسلم أى عن البخارى . الرابع صحيح على شرطها لم يخرجاه . الخامس صحيح على شرط البخارى لم يخرجاه . السادس صحيح على شرط مسلم لم يخرجاه . السابع صحيح عند غيرهما وليس على شرط واحد منها . هذه أمهات أقسامه وأعلاها الأول وهو الذى يقول فيه أهل الحديث كثيراً « صحيح متفق عليه » يطلقون ذلك ويعنون به اتفاق البخارى ومسلم لا اتفاق الامة عليه . لكن اتفاق الامة عليه لازم من ذلك وحاصل معه لاتفاق الامة على تلقى ما اتفقا عليه بالقبول .

وهذا القسم جميعه مقطوع بصحته والعلم اليقين النظرى واقع به خلافاً لقول من نفى ذلك محتجاً بأنه لا يفيد فى أصله الا الظن ، وإنما تلقته الامة بالقبول لأنه يجب عليهم العمل بالظن والظن قد يخطئ . وقد كنت أميل الى هذا وأحسبه قوياً ثم بان لى أن المذهب الذى اخترناه أولاً هو الصحيح لأن ظن من هو معصوم من الخطأ لا يخطئ . والامة فى إجماعها معصومة من الخطأ ، ولهذا كان الاجماع المبنى على الاجتهاد حجة مقطوعاً بها ، وأكثر إجماعات العلماء كذلك . وهذه نكتة نفيسة نافعة ومن فوائد القول بأن ما انفرد به البخارى أو مسلم مندرج فى قبيل ما يقطع بصحته لتلقى الامة كل واحد من كتابيها بالقبول

على الوجه الذى فصلناه من حالها فيما سبق سوى أحرف يسيرة تكلم عليها بعض أهل النقد من الحفاظ كالدارقطنى وغيره وهى معروفة عند أهل هذا الشأن ، والله أعلم .

الثامنة : إذا ظهر بما قدمناه انحصار طريق معرفة الصحيح والحسن الآن فى مراجعة الصحيحين وغيرهما من الكتب المعتمدة فسيل من أراد العمل أو الاحتجاج بذلك إذا كان ممن يسوغ له العمل بالحديث أو بالاحتجاج به لدى مذهب أن يرجع الى أصل قد قابله هو أو ثقة غيره بأصول صحيحة متعددة مروية بروايات متنوعة ليحصل له بذلك — مع اشتهار هذه الكتب وبعدها عن أن تقصد بالتبديل والتحريف — الثقة بصحة ما اتفقت عليه تلك الاصول ، والله أعلم .

٢ - النوع الثانى : معرفة الحسن من الحديث

روينا عن أبى سليمان الخطابى رحمه الله أنه قال بعد حكاية أن الحديث عند أهله ينقسم الى الاقسام الثلاثة التى قدمنا ذكرها : الحسن ما عرف مخرجه واشتهر رجاله ، وقال : وعليه مدار أكثر الحديث وهو الذى يقبله أكثر العلماء ويستعمله عامة الفقهاء . وروينا عن أبى عيسى الترمذى رضى الله عنه أنه يريد بالحسن أن لا يكون فى إسناده من يتهم بالكذب ولا يكون حديثاً شاذاً وروى من غير وجه نحو ذلك . وقال بعض المتأخرين الحديث الذى فيه ضعف قريب محتمل هو الحديث الحسن ويصلح العمل به . قلت : كل هذا مستبهم لا يشئى النليل وليس فيما ذكره الترمذى والخطابى ما يفصل الحسن من الصحيح وقد أمعنت النظر فى ذلك والبحث جامعاً بين أطراف كلامهم ملاحظاً مواقع استعمالهم فتسقم لى واتضح أن الحديث الحسن قسمان :

أحدهما الحديث الذى لا يخلو رجال إسناده من مستور لم تتحقق أهليته غير أنه ليس مغفلاً كثير الخطأ فيما يرويه ولا هو متهم بالكذب فى الحديث

أى لم يظهر منه تعمد الكذب في الحديث ولا سبب آخر مفسق ويكون متن الحديث مع ذلك قد عرف بأن روى مثله أو نحوه من وجه آخر أو أكثر حتى اعتضد بمتابعة من تابع راويه على مثله أو بما له من شاهد وهو ورود حديث آخر بنحوه فيخرج بذلك عن أن يكون شاذاً ومنكراً وكلام الترمذى على هذا القسم ينزل .

القسم الثانى أن يكون راويه من المشهورين بالصدق والأمانة غير أنه لم يبلغ درجة رجال الصحيح لكونه يقصر عنهم في الحفظ والاعتقان وهو مع ذلك يرتفع عن حال من يعد ما ينفرد به من حديثه منكراً ويعتبر في كل هذا مع سلامة الحديث من أن يكون شاذاً ومنكراً سلامته من أن يكون معللاً وعلى هذا القسم ينزل كلام الخطابى . فهذا الذى ذكرناه جامع لما تفرق في كلام من بلغنا كلامه في ذلك وكان الترمذى ذكر أحد نوعى الحسن وذكر الخطابى النوع الآخر مقتصرأ كل واحد منها على ما رأى أنه يشكل معرضاً عن ما رأى أنه لا يشكل أو أنه غفل عن البعض وذهل ، والله أعلم ، هذا تأصيل ذلك وتوضيحه .

تبيات وتقريرات : أحدها : الحسن يتقاصر عن الصحيح في أن الصحيح من شرطه أن يكون جميع رواته قد ثبتت عدالتهم وضبطهم وإتقانهم إما بالنقل الصريح أو بطريق الاستفاضة على ما سنبينه إن شاء الله تعالى وذلك غير مشترك في الحسن فإنه يكتفى فيه بما سبق ذكره من مجيء الحديث من وجوه وغير ذلك مما تقدم شرحه . وإذا استبعد ذلك من الفقهاء الشافعية مستبعد ذكرنا له نص الشافعى رضى الله عنه في مراسيل التابعين أنه يقبل منها المرسل الذى جاء نحوه مسنداً وكذلك لو وافقه مرسل آخر أرسله من أخذ العلم عن غير رجال التابعى الأول في كلام له ذكر فيه وجوهاً من الاستدلال على صحة مخرج المرسل بمجيئه من وجه آخر . وذكرنا له أيضاً ما حكاه الامام ابو المظفر السمعانى وغيره عن بعض أصحاب الشافعى من أنه تقبل رواية المستور وإن لم تقبل شهادة المستور ولذلك وجه متجه كيف وانا لم نكتف في الحديث الحسن بمجرد رواية المستور على ما سبق آنفاً ، والله أعلم .

الثاني : لعل الباحث الفهم يقول : إنا نجد أحاديث محكوما بضعفها مع كونها قد رويت بأسانيد كثيرة من وجوه عديدة مثل حديث «الأذان من الرأس، ونحوه فهلا جعلتم ذلك وأمثاله من نوع الحسن لأن بعض ذلك عضد بعضاً كما قلتم في نوع الحسن على ما سبق آنفاً. وجواب ذلك أنه ليس كل ضعف في الحديث يزول بمجيئه من وجوه بل ذلك يتفاوت، فتنه ضعف يزيله ذلك بأن يكون ضعفه ناشئاً من ضعف حفظ راويه مع كونه من أهل الصدق والديانة. فإذا رأينا ما رواه قد جاء من وجه آخر عرفنا أنه مما قد حفظه ولم يحتل فيه ضبطه له. وكذلك إذا كان ضعفه من حيث الإرسال زال بنحو ذلك كما في المرسى الذي يرسله إمام حافظ إذ فيه ضعف قليل يزول برواية من وجه آخر، ومن ذلك ضعف لا يزول بنحو ذلك لقوة الضعف وتقاعد هذا الجابر عن جبره ومقاومته وذلك كالضعف الذي ينشأ من كون الراوى متهاً بالكذب أو كون الحديث شاذاً، وهذه جملة تفاصيلها تدرك بالمباشرة والبحث فاعلم ذلك فانه من النفائس العزيرة، والله أعلم.

الثالث : إذا كان راوى الحديث متأخراً عن درجة أهل الحفظ والاتقان غير أنه من المشهورين بالصدق والستر وروى مع ذلك حديثه من غير وجه فقد اجتمعت له القوة من الجهتين وذلك يرقى حديثه من درجة الحسن إلى درجة الصحيح. مثاله : «حديث محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لو لا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة، فحمد بن عمرو بن علقمة من المشهورين بالصدق والصيانة لكنه لم يكن من أهل الاتقان حتى ضعفه بعضهم من جهة سوء حفظه ووثقه بعضهم لصدقه وجلالته لحديثه من هذه الجهة حسن، فلما انضم إلى ذلك كونه روى من أوجه أخر زال بذلك ما كنا نخشاه عليه من جهة سوء حفظه وانجبر به ذلك النقص اليسير فصح هذا الاسناد والتحق بدرجة الصحيح، والله أعلم.

الرابع : كتاب أبي عيسى الترمذى رحمه الله أصل في معرفة الحديث

الحسن وهو الذى توه باسمه وأكثر من ذكره فى جامعه ويوجد فى متفرقات من كلام بعض مشايخه والطبقة التى قبله كأحمد بن حنبل والبخارى وغيرهما. وتختلف النسخ من كتاب الترمذى فى قول «هذا حديث حسن» أو «هذا حديث حسن صحيح» ونحو ذلك. فنبغى ان تصحح أصلك به بجماعة أصول وتعتمد على ما اتفقت عليه؛ ونص الدارقطنى فى سننه على كثير من ذلك. ومن مظانه سنن أبى داود السجستانى رحمه الله. وروينا عنه أنه قال: ذكرت فيه الصحيح وما يشبهه ويقاربه، وروينا عنه أيضاً ما معناه أنه يذكر فى كل باب أصح ما عرفه فى ذلك الباب. وقال: ما كان فى كتابى من حديث فيه وهن شديد فقد بينته وما لم أذكر فيه شيئاً فهو صالح وبعضها أصح من بعض. قلت: فعلى هذا ما وجدناه فى كتابه المذكوراً مطلقاً وليس فى واحد من الصحيحين ولا نص على صحته أحد من يميز بين الصحيح والحسن عرفناه بأنه من الحسن عند أبى داود، وقد يكون فى ذلك ما ليس بحسن عنده ولا مندرج فيما حققنا ضبط الحسن به على ما سبق، إذ حكى أبو عبد الله بن مندة الحافظ أنه سمع محمد بن سعد الباوردى بمصر يقول: كان من مذهب أبى عبد الرحمن النسائى ان يخرج عن كل من لم يجمع على تركه. وقال ابن مندة: وكذلك أبو داود السجستانى يأخذ مأخذه ويخرج الاسناد الضعيف إذا لم يجد فى الباب غيره لأنه أقوى عنده من رأى الرجال، والله أعلم.

الخامس: ما صار اليه صاحب المصاييح رحمه الله من تقسيم أحاديثه الى نوعين الصحاح والحسان، مريداً بالصحاح ما ورد فى أحد الصحيحين أو فيها وبالحسان ما أورده أبو داود والترمذى وأشباههما فى تصانيفهم، فهذا اصطلاح لا يعرف، وليس الحسن عند أهل الحديث عبارة عن ذلك. وهذه الكتب تشتمل على حسن وغير حسن كما سبق بيانه، والله أعلم.

السادس: كتب المسانيد غير ملتزمة بالكتب الخمسة التى هى الصحيحان، وسنن أبى داود، وسنن النسائى، وجامع الترمذى، وما جرى مجراها فى

الاحتجاج بها والركون الى ما يورد فيها مطلقاً ، كسند أبي داود الطيالسي ، وسند عبيد الله بن موسى ، وسند أحمد بن حنبل ، وسند أسحاق بن راهويه ، وسند عبد ابن حميد ، وسند الدارمي ، وسند أبي يعلى الموصلي ، وسند الحسن بن سفيان ، وسند البزار أبي بكر وأشباهها ، فهذه عاداتهم فيها ان يخرجوا في مسند كل صحابي ما روهه من حديثه غير متقيدين بأن يكون حديثاً محتجاً به ، فلهذا تأخرت مرتبتها وان جلّت لجلالة مؤلفيها عن مرتبة الكتب الخمسة وما التحق بها من الكتب المصنفة على الأبواب ، والله أعلم .

السابع : قولهم « هذا حديث صحيح الإسناد أو حسن الإسناد » دون قولهم « هذا حديث صحيح أو حديث حسن » لأنه قد يقال « هذا حديث صحيح الإسناد » ولا يصح لكونه شاذاً أو معللاً غير أن المصنف المعتمد منهم إذا اقتصر على قوله أنه صحيح الإسناد ولم يذكر له علة ولم يقدح فيه فالظاهر منه الحكم له بأنه صحيح في نفسه لأن عدم العلة والقادح هو الأصل والظاهر ، والله أعلم .

الثامن : في قول الترمذي وغيره « هذا حديث حسن صحيح » إشكال لأن الحسن قاصر عن الصحيح كما سبق إيضاحه . فني الجمع بينهما في حديث واحد جمع بين نقي ذلك القصور وإثباته . وجوابه أن ذلك راجع الى الإسناد . فإذا روى الحديث الواحد بامنانين أحدهما إسناد حسن والآخر إسناد صحيح استقام ان يقال فيه إنه حديث حسن صحيح ، أي إنه حسن بالنسبة الى إسناد ، صحيح بالنسبة الى إسناد آخر ، على أنه غير مستنكر ان يكون بعض من قال ذلك أراد بالحسن معناه اللغوي وهو ما تميل اليه النفس ولا يأباه القلب ، دون المعنى الاصطلاحي الذي نحن بصدد فاعلم ذلك ، والله أعلم .

التاسع : من أهل الحديث من لا يفرد نوع الحسن ويجعله مندرجاً في أنواع الصحيح لاندراجه في أنواع ما يحتج به ، وهو الظاهر من كلام الحاكم أبي عبد الله الحافظ في تصريفاته ، واليه يوصى في تسميته كتاب الترمذي

بالجامع الصحيح، وأطلق الخطيب أبو بكر أيضاً عليه اسم الصحيح، وعلى كتاب النسائي، وذكر الحافظ أبو طاهر السلفي الكتب الخمسة وقال: اتفق على صحتها علماء الشرق والغرب، وهذا تساهل لأن فيها ما صرحوا بكونه ضعيفاً أو منكراً أو نحو ذلك من أوصاف الضعيف. وصرح أبو داود فيما قدمنا روايته عنه بانقسام ما في كتابه الى صحيح وغيره، والترمذي مصرح فيما في كتابه بالتمييز بين الصحيح والحسن. ثم إن من سمي الحسن صحيحاً لا ينكر أنه دون الصحيح المقدم المبين أولاً، فهذا إذا اختلف في العبارة دون المعنى، والله أعلم.

٣- النوع الثالث : معرفة الضعيف من الحديث

كل حديث لم يجتمع فيه صفات الحديث الصحيح ولا صفات الحديث الحسن المذكورات فيما تقدم فهو حديث ضعيف. وأطلب أبو حاتم بن حبان البستي في تقسيمه فبلغ به خمسين قسماً الا واحداً، وما ذكرته ضابط جامع لجميع ذلك. وسيل من أراد البسط ان يعتمد الى صفة معينة منها فيجعل ما عدمت فيه من غير ان يخلفها جابر على حسب ما تقرر في نوع الحسن قسماً واحداً، ثم ما عدمت فيه تلك الصفة مع صفة أخرى معينة قسماً ثانياً، ثم ما عدمت فيه مع صفتين معينتين قسماً ثالثاً، وهكذا الى ان يستوفى الصفات المذكورات جمعا. ثم يعود ويعين من الابتداء صفة غير التي عينها أولاً ويجعل ما عدمت فيه وحدها قسماً، ثم القسم الآخر ما عدمت فيه مع عدم صفة أخرى ولتكن الصفة الأخرى غير الصفة الأولى المبدوء بها لكون ذلك سبق في أقسام عدم الصفة الأولى، وهكذا هلم جرا الى آخر الصفات.

ثم ما عدمت فيه جميع الصفات هو القسم الآخر الأرذل. وما كان من الصفات له شروط فاعمل في شروطه نحو ذلك فتضاعف بذلك الأقسام. والذي له لقب خاص معروف من أقسام ذلك : الموضوع، والمقلوب، والشاذ، والمعلل، والمضطرب، والمرسل، والمنقطع، والمعضل، في أنواع سياق عليها الشرح

ان شاء الله تعالى . والمحفوظ فيما نورده من الأنواع عموم أنواع علوم الحديث لا خصوص أنواع التقسيم الذى فرغنا الآن من أقسامه ، ونسأل الله تبارك وتعالى تعميم النفع به فى الدارين ، آمين .

٤ - النوع الرابع : معرفة المسند

ذكر أبو بكر الخطيب الحافظ رحمه الله أن المسند عند أهل الحديث هو الذى اتصل إسناده من رواه الى متناه ، وأكثر ما يستعمل ذلك فيما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم دون ما جاء عن الصحابة وغيرهم . وذكر أبو عمر ابن عبد البر الحافظ أن المسند ما رفع الى النبي صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم خاصة . وقد يكون متصلاً ، مثل : «مالك عن نافع عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقد يكون منقطعاً ، مثل : «مالك عن الزهرى عن ابن عباس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فهذا مسند لأنه قد أسند الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهو منقطع لأن الزهرى لم يسمع من ابن عباس رضى الله عنهم . وحكى أبو عمر عن قوم أن المسند لا يقع الا على ما اتصل مرفوعاً الى النبي صلى الله عليه وسلم . قلت : وبهذا قطع الحاكم أبو عبد الله الحافظ ولم يذكر فى كتابه غيره . فهذه أقوال ثلاثة مختلفة ، والله أعلم .

٥ - النوع الخامس : معرفة المتصل

ويقال فيه أيضاً الموصول ، ومطلقه يقع على المرفوع والموقوف ، وهو الذى اتصل إسناده فكان كل واحد من رواه قد سمعه من فوقه حتى ينتهى الى متناه . مثال المتصل المرفوع من المؤطا : «مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن أبيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ومثال المتصل الموقوف : «مالك عن نافع عن ابن عمر عن عمر قوله ، والله أعلم .

٦- النوع السادس : معرفة المرفوع

وهو ما أضيف الى رسول الله صلى الله عليه وسلم خاصة، ولا يقع مطلقه على غير ذلك نحو الموقوف على الصحابة وغيرهم. ويدخل في المرفوع المتصل، والمنقطع، والمرسل، ونحوها، فهو المستند عند قوم سواء، والانتقطاع والاتصال. يدخلان عليها جميعاً. وعند قوم يفترقان في أن الانتقطاع والاتصال يدخلان على المرفوع ولا يقع المستند الا على المتصل المضاف الى رسول الله صلى الله عليه وسلم. وقال الحافظ أبو بكر بن ثابت: المرفوع ما أخبر فيه الصحابي عن قول الرسول صلى الله عليه وسلم أو فعله. فخصه بالصحابة فيخرج عنه مرسل التابعي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم. قلت ومن جعل من أهل الحديث المرفوع في مقابلة المرسل فقد غنى بالمرفوع المتصل، والله أعلم.

٧- النوع السابع : معرفة الموقوف

وهو ما يروى عن الصحابة رضى الله عنهم من أقوالهم أو أفعالهم ونحوها فيوقف عليهم ولا يتجاوز به الى رسول الله صلى الله عليه وسلم. ثم إن منه ما يتصل الاسناد فيه الى الصحابي فيكون من الموقوف الموصول. ومنه ما لا يتصل لإسناده فيكون من الموقوف غير الموصول على حسب ما عرف مثله في المرفوع الى رسول الله صلى الله عليه وسلم، والله أعلم. وما ذكرناه من تخصيصه بالصحابي فذلك إذا ذكر الموقوف مطلقاً، وقد يستعمل مقيداً في غير الصحابي فيقال «حديث كذا وكذا وقفه فلان على عطاء أو على طائوس أو نحو هذا». وموجود في اصطلاح الفقهاء الخراسانيين تعريف الموقوف باسم الأثر. قال أبو القاسم الفوراني منهم فيما بلغنا عنه الفقهاء يقولون: الخبر ما يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم، والأثر ما يروى عن الصحابة رضى الله عنهم.

٨ - النوع الثامن : معرفة المقطوع

وهو غير المنقطع الذي يأتي ذكره ان شاء الله تعالى، ويقال في جمعه المقاطع والمقاطع، وهو ما جاء عن التابعين موقوفاً عليهم من أقوالهم أو أفعالهم. قال الخطيب أبو بكر الحافظ في جامعه من الحديث المقطوع، وقال : المقاطع هي الموقوفات على التابعين، والله أعلم.

قلت : وقد وجدت التعبير بالمقطوع عن المنقطع غير الموصول في كلام الامام الشافعي وأبي القاسم الطبراني وغيرهما، والله أعلم.

تفريعات : أحدها : قول الصحابي «كنا نفعل كذا أو كنا نقول كذا» ان لم يصفه الى زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو من قبيل الموقوف، وإن أضافه الى زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم فالنبي قطع به أبو عبد الله بن السبع الحافظ وغيره من أهل الحديث وغيرهم أن ذلك من قبيل المرفوع.

وبلغني عن أبي بكر البرقاني أنه سأل أبا بكر الاسمعيلى الامام عن ذلك فأنكر كونه من المرفوع. والاول هو الذى عليه الاعتماد لأن ظاهر ذلك مشعر بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم اطلع على ذلك وقرره عليه. وتقريره أحد وجوه السنن المرفوعة فإنها أنواع : منها أقواله صلى الله عليه وسلم، ومنها أفعاله، ومنها تقريره وسكوته عن الإنكار بعد اطلاعه. ومن هذا القليل قول الصحابي «كنا لا نرى بأساً بكذا» ورسول الله صلى الله عليه وسلم فينا، أو كان يقال كذا وكذا على عهده، أو كانوا يفعلون كذا وكذا في حياته صلى الله عليه وسلم، فكل ذلك وشبهه مرفوع مسند مخرج في كتب المساند.

وذكر الحاكم أبو عبد الله فيما رويناه عن المغيرة بن شعبة قال كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرعون بابه بالأظافر أن هذا يتوهمه من ليس من أهل الصنعة مسنداً يعنى مرفوعاً لذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه وليس بمسند بل هو موقوف.

وذكر الخطيب أيضاً نحو ذلك في جامعه . قلت : بل هو مرفوع كما سبق ذكره ، وهو بأن يكون مرفوعاً أخرى لكونه أخرى باطلاعه صلى الله عليه وسلم عليه ، والحاكم معترف بكون ذلك من قبيل المرفوع ، وقد كنا عددنا هذا فيما أخذناه عليه ، ثم تأولناه له على أنه أراد أنه ليس بمسند لفظاً ، بل هو موقوف لفظاً ، وكذلك سائر ما سبق موقوف لفظاً ، وإنما جعلناه مرفوعاً من حيث المعنى ، والله أعلم .

الثاني : قول الصحابي « أمرنا بكذا أو نهينا عن كذا » من نوع المرفوع والمسند عند أصحاب الحديث وهو قول أكثر أهل العلم ، وخالف في ذلك فريق منهم أبو بكر الاسمعيلى ، والاول هو الصحيح ، لأن مطلق ذلك يتصرف بظاهره الى من اليه الأمر والنهى وهو رسول الله صلى الله عليه وسلم . وهكذا قول الصحابي « من المسند كذا » فالأصح أنه مسند مرفوع لأن الظاهر أنه لا يريد به الا سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وما يجب اتباعه . وكذلك قول أنس رضى الله عنه « أمر بلال ان يشفع الاذان ويوتر الاقامة » ، وسائر ما جانس ذلك ، فلا فرق بين ان يقول ذلك في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أو بعده صلى الله عليه وسلم .

الثالث : ما قيل من أن تفسير الصحابي حديث مسند فانما ذلك في تفسير تتعلق بسبب نزول آية يخبر به الصحابي أو نحو ذلك كقول جابر رضى الله عنه « كانت اليهود تقول من أتى امرأته من دبرها في قبلها جاء الولد أحول فأنزله الله عز وجل نِسَاءُكُمْ حَزَنٌ لَكُمْ... الآية » ، فأما سائر تفاسير الصحابة التي لا تشمل على إضافة شيء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فعدودة في الموقوفات . والله أعلم .

الرابع : من قبيل المرفوع الأحاديث التي قيل في أسانيدھا عند ذكر الصحابي « رفع الحديث ، أو يبلغ به ، أو ينميه » ، أو رواية « مثال ذلك : « سفيان بن عيينة عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رواية تقاتلون قوماً صفا الأعين... الحديث » . « وبه عن أبي هريرة يبلغ به قال الناس تبع لقرش... الحديث » ، فكل ذلك وأمثاله كناية من رفع الصحابي الحديث الى

رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وحكم ذلك عند أهل العلم حكم المرفوع صريحاً .
قلت : وإذا قال الراوى عن التابعى يرفع الحديث أو يبلغ به فذلك أيضاً مرفوع
ولكنه مرفوع مرسل ، والله أعلم .

٩- النوع التاسع : معرفة المرسل

وصورته التى لا خلاف فيها حديث التابعى الكبير الذى لقي جماعة من
الصحابة وجالسهم كعبيد الله بن عدى بن الحيار ثم سعيد بن المسيب وأمثاله
إذا قال « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم » ، والمشهور التسوية بين التابعين
أجمعين فى ذلك ، رضى الله عنهم ، وله صور مختلف فيها أهى من المرسل أم لا .
أحديها : إذا انقطع الاسناد قبل الوصول الى التابعى فكان فيه رواية راو
لم يسمع من المذكور فوالذى قطع به الحاكم الحافظ أبو عبد الله وغيره من
أهل الحديث أن ذلك لا يسمى مرسلًا ، وأن الارسال مخصوص بالتابعين ، بل أن
كان من سقط ذكره قبل الوصول الى التابعى شخصاً واحداً سمي منقطعاً لحسب ،
وان كان أكثر من واحد سمي معضلاً ، ويسمى أيضاً منقطعاً ، وسيأتى مثال ذلك
ان شاء الله تعالى . والمعروف فى الفقه وأصوله أن كل ذلك يسمى مرسلًا واليه
ذهب من أهل الحديث أبو بكر الخطيب وقطع به وقال : الا أن أكثر ما يوصف
بالارسال من حيث الاستعمال ما رواه التابعى عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وأما
ما رواه تابعى التابعى عن النبي صلى الله عليه وسلم فيسمونه المعضل ، والله أعلم .
الثانية : قول الزهرى ، وأبى حازم ، ويحيى بن سعيد الانصارى ، وأشباههم
من أصاغر التابعين « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم » حكى ابن عبد البر أن قوما
لا يسمونه مرسلًا بل منقطعاً لكونهم لم يلقوا من الصحابة الا الواحد والاثنين ،
وأكثر روايتهم عن التابعين .

قلت : وهذا المذهب فرع لمذهب من لا يسمى المنقطع قبل الوصول الى
التابعى مرسلًا ، والمشهور التسوية بين التابعين فى اسم الارسال كما تقدم ، والله أعلم .

الثالثة : إذا قيل في الأستاذ «فلان عن رجل أو عن شيخ عن فلان» أو نحو ذلك فالذى ذكره الحاكم في معرفة علوم الحديث أنه لا يسمى مرسلًا بل منقطعاً، وهو في بعض المصنفات المعتبرة في أصول الفقه معدود من أنواع المرسل، والله أعلم.

ثم اعلم أن حكم المرسل حكم الحديث الضعيف إلا أن يصح مخرجه بمجيئه من وجه آخر كما سبق بيانه في نوع الحسن، ولهذا احتج الشافعي رضي الله عنه بمرسلات سعيد بن المسيب رضي الله عنهما، فإنها وجدت مسانيد من وجوه آخر ولا يختص ذلك عنده بارسال ابن المسيب كما سبق، ومن أنكر ذلك زاعماً أن الاعتماد حيثئذ يقع على المسند دون المرسل فيقع لغواً لا حاجة إليه، لجوابه أنه بالمسند تبين صحة الاسناد الذى فيه الارسال حتى يحكم له مع إرساله بأنه إسناد صحيح تقوم به الحجة على ما مهدنا سبيله في النوع الثانى. وإنما ينكر هذا من لا مذاق له في هذا الشأن. وما ذكرناه من سقوط الاحتجاج بالمرسل والحكم بضعفه هو المذهب الذى استقر عليه آراء جماهير حفاظ الحديث ونقاد الأثر، وقد تداولوه في تصانيفهم.

وفي صدر صحيح مسلم : المرسل في أصل قولنا وقول أهل العلم بالأخبار ليس بحجة. وابن عبد البر حافظ المغرب من حكى ذلك عن جماعة أصحاب الحديث والاحتجاج به مذهب مالك وأبى حنيفة وأصحابها رحمهم الله في طائفة، والله أعلم. ثم إننا لم نعد في أنواع المرسل ونحوه ما يسمى في أصول الفقه مرسل الصحابي، مثل ما يرويه ابن عباس وغيره من أحداث الصحابة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يسمعه منه لأن ذلك في حكم الموصول المسند لأن روايتهم عن الصحابة، والجهالة بالصحابي غير قاذحة لأن الصحابة كلهم عدول، والله أعلم.

١٠ - النوع العاشر : معرفة المنقطع

وفيه وفي الفرق بينه وبين المرسل مذاهب لأهل الحديث وغيرهم. فمنها

ما سبق في نوع المرسل عن الحاكم صاحب كتاب معرفة أنواع علوم الحديث من أن المرسل مخصوص بالتابعي، وأن المنقطع : منه الإسناد الذي فيه قبل الوصول إلى التابعي راو لم يسمع من الذي فوقه والساقط بينهما غير مذكور لا معيناً ولا مبهاً، ومنه الإسناد الذي ذكر فيه بعض رواته بلفظ مبهم نحو رجل أو شيخ أو غيرهما.

مثال الأول : « ما روينا عن عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن أبي اسحق عن زيد بن يُثَيع عن حذيفة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن وليتموها أبابكر أقوى أمين... الحديث ». فهذا إسناد إذا تأمله الحديثي وجد صورته صورة المتصل، وهو منقطع في موضعين، لأن عبد الرزاق لم يسمعه من الثوري، وإنما سمعه من النعمان بن أبي شبة الجندي عن الثوري، ولم يسمعه الثوري أيضاً من أبي اسحق، وإنما سمعه من شريك عن أبي اسحق.

ومثال الثاني : « الحديث الذي روينا عن أبي العلاء بن عبد الله بن الشخير عن رجلين عن شداد بن أوس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الدعاء في الصلاة اللهم إني أسألك الثبات في الأمر... الحديث »، والله أعلم .

ومنها ما ذكره ابن عبد البر رحمه الله، وهو أن المرسل مخصوص بالتابعين والمنقطع شامل له ولغيره، وهو عنده كل ما لا يتصل لإسناده سواء كان يعزى إلى النبي صلى الله عليه وسلم أو إلى غيره . ومنها أن المنقطع مثل المرسل وكلاهما شاملان لكل ما لا يتصل لإسناده . وهذا المذهب أقرب، صار إليه طوائف من الفقهاء وغيرهم، وهو الذي ذكره الحافظ أبو بكر الخطيب في كفايته إلا أن أكثر ما يوصف بالارسل من حيث الاستعمال ما رواه التابعي عن النبي صلى الله عليه وسلم، وأكثر ما يوصف بالانقطاع ما رواه من دون التابعين عن الصحابة مثل مالك عن ابن عمر ونحو ذلك، والله أعلم . ومنها ما حكاه الخطيب أبو بكر عن بعض أهل العلم بالحديث أن المنقطع ما روى عن التابعي أو من دونه موقوفاً عليه من قوله وفعله، وهذا غريب بعيد، والله أعلم .

١١- النوع الحادى عشر: معرفة المعضل

وهو لقب لنوع خاص من المنقطع . فكل معضل منقطع وليس كل منقطع معضلاً . وقوم يسمونه مرسلًا كما سبق، وهو عبارة عما سقط من إسناده اثنان فصاعداً .

وأصحاب الحديث يقولون أعضله فهو معضل بفتح الصاد . وهو اصطلاح مشكل المأخذ من حيث اللغة، وبحث فوجدت له قولهم «أمر عضيل» أى مستغلق شديد . ولا التفات فى ذلك الى معضل بكسر الصاد وان كان مثل عضيل فى المعنى .

ومثاله ما يرويه تابعى التابعى قاتلاً فيه «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكذلك ما يرويه من دون تابعى التابعى «عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أو عن أبى بكر وعمر وغيرهما» غير ذاك للوسائط بينه وبينهم . وذكر أبو نصر السجزى الحافظ قول الراوى «بلغنى» نحو قول مالك «بلغنى عن أبى هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال للملوك طعامه وكسوته... الحديث» ، وقال - أى السجزى - أصحاب الحديث يسمونه المعضل . قلت : وقول المصنفين من الفقهاء وغيرهم «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا وكذا» ونحو ذلك كله من قبيل المعضل لما تقدم . وسماه الخطيب أبو بكر الحافظ فى بعض كلامه مرسلًا ، وذلك على مذهب من يسمى كل ما لا يتصل مرسلًا كما سبق .

وإذا روى تابعى التابعى عن التابع حديثاً موقوفاً عليه وهو حديث متصل مسند الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد جعله الحاكم أبو عبد الله نوعاً من المعضل . مثاله : «ماروناه عن الأعمش عن الشعبي قال يقال للرجل يوم القيامة عملت كذا وكذا فيقول ما عملته فيختم على فيه... الحديث» ، فقد أعضله الأعمش ، وهو عند الشعبي عن أنس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم متصل مسند .

قلت : هذا جيد حسن لأن هذا الانقطاع بواحد مضموماً الى الوقف يشتمل

على الانقطاع باثنين : الصحابى ورسول الله صلى الله عليه وسلم ، فذلك باستحقاق اسم الاعضال أولى ، والله أعلم .

تفريعات : أحدها : الاسناد المعنعن وهو الذى يقال فيه « فلان عن فلان » عده بعض الناس من قبيل المرسل والمنقطع حتى يتبين اتصاله بغيره . والصحيح والذى عليه العمل أنه من قبيل الاسناد المتصل . وإلى هذا ذهب الجماهير من أئمة الحديث وغيرهم ، وأودعه المشترون للصحيح فى تصانيفهم فيه وقبلوه ، وكاد أبو عمر بن عبد البر الحافظ يدعى إجماع أئمة الحديث على ذلك . وادعى أبو عمرو الدانى المقرئ الحافظ إجماع أهل النقل على ذلك . وهذا بشرط ان يكون الذين أضيفت الغنعة اليهم قد ثبتت ملاقة بعضهم بعضاً مع برأتهم من وصمة التدليس . حيثئذ يحمل على ظاهر الاتصال الا أن يظهر فيه خلاف ذلك . وكثر فى عصرنا وما قاربه بين المنتسبين الى الحديث استعمال « عن » فى الاجازة ، فاذا قال أحدهم « قرأت على فلان عن فلان » أو نحو ذلك فظن به أنه رواه عنه بالاجازة ، ولا يخرج به ذلك من قبيل الاتصال على ما لا يخفى ، والله أعلم .

الثانى : اختلفوا فى قول الراوى « أن فلانا قال كذا وكذا » هل هو بمنزلة « عن » فى الحمل على الاتصال إذا ثبت التلاق بينهما حتى يتبين فيه الانقطاع . مثاله : « مالك عن الزهرى أن سعيد بن المسيب قال كذا » . فروينا عن مالك رضى الله عنه أنه كان يرى « عن فلان » و « أن فلانا » سواء . وعن أحمد بن حنبل رضى الله عنه أنها ليسا سواء . وحكى ابن عبد البر عن جمهور أهل العلم أن « عن » و « أن » سواء ، وأنه لا اعتبار بالحروف والألفاظ وإنما هو باللقاء والمجاسة والسماع والمشاهدة يعنى مع السلامة من التدليس ، فاذا كان سماع بعضهم من بعض صحيحاً كان حديث بعضهم عن بعض بأى لفظ ورد محمولاً على الاتصال حتى يتبين فيه الانقطاع .

وحكى ابن عبد البر عن أبى بكر البرديجى أن حرف « أن » محمول على الانقطاع حتى يتبين السماع فى ذلك الخبر بعينه من جهة أخرى . وقال : عندى

لا معنى لهذا لاجماعهم على أن الاسناد المتصل بالصحابى سواء فيه قال «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أو أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ، أو عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال ، أو سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول» ، والله أعلم . قلت : وجدت مثل ما حكاه عن البرديجى أبى بكر الحافظ للحافظ الفحل يعقوب بن شيبه فى مسنده الفحل فانه ذكر «مارواه أبو الزبير عن ابن الحنفية عن عمار قال أتيت النبي صلى الله عليه وسلم وهو يصلى فسلمت عليه ، فرد على السلام» ، وجعله مستنداً موصولاً . وذكر «رواية قيس ابن سعد لذلك عن عطاء بن أبى رباح عن ابن الحنفية أن عماراً مر بالنبي صلى الله عليه وسلم وهو يصلى ، فجعله مرسلًا من حيث كونه قال : إن عماراً فعل ولم يقل عن عمار ، والله أعلم .

ثم إن الخطيب مثّل هذه المسألة «بحديث نافع عن ابن عمر عن عمر أنه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم أيتام أحدنا وهو جنب... الحديث» . وفى رواية أخرى «عن نافع عن ابن عمر أن عمر قال يارسول الله... الحديث» . ثم قال : ظاهر الرواية الأولى يوجب أن يكون من مسند عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم ، والثانية ظاهرها يوجب أن يكون من مسند ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم . قلت : ليس هذا المثال مائلاً لما نحن بصدده لأن الاعتماد فيه فى الحكم بالاتصال على مذهب الجمهور إنما هو على اللق والادراك ، وذلك فى هذا الحديث مشترك متردد لتعلقه بالنبي صلى الله عليه وسلم وبعمى رضى الله عنه وصحبة الراوى ابن عمر لهما ، فاقضى ذلك من جهة كونه رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ومن جهة أخرى كونه رواه عن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والله أعلم .

الثالث : قد ذكرنا ما حكاه ابن عبد البر من تعميم الحكم بالاتصال فيما يذكره الراوى عن من لقيه بأى لفظ كان وهكذا أطلق أبو بكر الشافعى الصيرفى ذلك فقال : كل من علم له سماع من إنسان فحدث عنه فهو على السماع حتى يعلم أنه

لم يسمع منه ما حكاه . وكل من علم له لقاء إنسان تحدث عنه فحكه هذا الحكم . وإنما قال هذا فيمن لم يظهر تدليسه .

ومن الحجة في ذلك وفي سائر الباب أنه لو لم يكن قد سمعه منه لكان باطلاه الرواية عنه من غير ذكر الواسطة بينه وبينه مدلساً ، والظاهر السلامة من وصمة التدليس والكلام فيمن لم يعرف بالتدليس . ومن أمثلة ذلك : قوله « قال فلان كذا وكذا » مثل ان يقول نافع « قال ابن عمر » . وكذلك لو قال عنه « ذكر ، أو فعل ، أو حدث ، أو كان يقول كذا وكذا » وما جانس ذلك فكل ذلك محمول ظاهرأ على الاتصال ، وأنه تلقى ذلك منه من غير واسطة بينهما ثبت لقاءه له على الجملة . ثم منهم من اقتصر في هذا الشرط المشترك في ذلك ونحوه على مطلق اللقاء أو السماع كما حكيناه آنفاً . وقال فيه أبو عمرو المقرئ : إذا كان معروفاً بالرواية عنه . وقال فيه أبو الحسن القابسي : إذا أدرك المنقول عنه إدراكاً يتيماً .

وذكر أبو المظفر السمعاني في العنونة أنه يشترط طول الصجبة بينهم . وأنكر مسلم بن الحجاج في خطبة صحيحة على بعض أهل عصره حيث اشترط في العنونة ثبوت اللقاء والاجتماع ، وادعى أنه قول مخترع لم يسبق قائله اليه ، وأن القول الشائع المتفق عليه بين أهل العلم بالأخبار قديماً وحديثاً أنه يكفي في ذلك ان يثبت كونهما في عصر واحد وان لم يأت في خبر قط أنها اجتمعا او تشافها . وفيما قاله مسلم نظر ، وقد قيل إن القول الذى رده مسلم هو الذى عليه أئمة هذا العلم — على بن المدينى والبخارى وغيرهما ، والله أعلم .

قلت : وهذا الحكم لا أراه يستمر بعد المتقدمين فيما وجد من المصنفين في تصانيفهم بما ذكروه عن مشايخهم قائلين فيه « ذكر فلان » ونحو ذلك ، فافهم كل ذلك فانه مهم عزيز ، والله أعلم .

الرابع : التعليق الذى يذكره أبو عبد الله الحميدى صاحب الجمع بين الصحيحين وغيره من المغاربة في أحاديث من صحيح البخارى قطع إسنادها وقد

استعمله الدار قطنى من قبل صورته صورة الانقطاع وليس حكمه حكمه ولا خارجاً ما وجد ذلك فيه منه^(١) من قبيل الصحيح الى قبيل الضعيف ، وذلك لما عرف من شرطه وحكمه على ما نبهنا عليه فى الفائدة السادسة من النوع الأول . ولا التفات الى أبى محمد بن حزم الظاهرى الحافظ فى رده ما أخرجه البخارى من «حديث أبى عامر أو أبى مالك الأشعرى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ليكون فى أمتى أقوام يستحلون الحرير والخمر والمعازف... الحديث» من جهة أن البخارى أوردته قائلاً فيه قال هشام بن عمار وساقه بإسناده ، فزعم ابن حزم أنه منقطع فيما بين البخارى وهشام وجعله جواباً عن الاحتجاج به على تحريم المعازف . وأخطأ فى ذلك من وجوه . والحديث صحيح معروف الاتصال بشرط الصحيح .

والبخارى رحمه الله قد يفعل مثل ذلك لكون ذلك الحديث معروفاً من جهة الثقات عن ذلك الشخص الذى علقه عنه . وقد يفعل ذلك لكونه قد ذكر ذلك الحديث فى موضع آخر من كتابه مستنداً متصلاً ، وقد يفعل ذلك لغير ذلك من الأسباب التى لا يصحبها خلل الانقطاع ، والله أعلم . وما ذكرناه من الحكم فى التعليق المذكور فذلك فيما أوردته منه أصلاً ومقصوداً لا فيما أوردته فى معرض الاستشهاد . فان الشواهد يحتمل فيها ما ليس من شرط الصحيح ، معلقاً كان أو موصولاً . ثم إن لفظ التعليق وجدته مستعملاً فيما حذف من مبتدأ إسناده واحد فأكثر ، حتى أن بعضهم استعمله فى حذف كل الاسناد . مثال ذلك : قوله «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا وكذا ، قال ابن عباس كذا وكذا ، روى أبو هريرة كذا وكذا ، قال سعيد بن المسيب عن أبى هريرة كذا وكذا ، قال الزهرى عن أبى سلمة عن أبى هريرة عن النبى صلى الله عليه وسلم كذا وكذا ، وهكذا الى شيوخ شيوخه . وأما ما أوردته كذلك عن شيوخه فهو من قبيل ما ذكرناه قريباً فى الثالث من هذه التفريعات .

(١) الضعيف فى فيه يرجع الى صحيح البخارى وفى منه الى الملق — الطبايع

وبلغنى عن بعض المتأخرين من أهل المغرب أنه جعله قسماً من التعليق ثانياً وأضاف إليه قول البخارى فى غير موضع من كتابه « وقال لى فلان وزادنا فلان » فوسم ذلك بالتعليق المتصل من حيث الظاهر، المنفصل من حيث المعنى، وقال : متى رأيت البخارى يقول « وقال لى وقال لنا » فاعلم أنه إسناد لم يذكره للاحتجاج به وإنما ذكره للاستشهاد به . وكثيراً ما يعبر المحدثون بهذا اللفظ عما جرى بينهم فى المذكرات والمناظرات وأحاديث المذاكرة قلما يحتجون بها .

قلت : وما ادعاه على البخارى مخالف لما قاله من هو أقدم منه وأعرف بالبخارى وهو العبد الصالح أبو جعفر بن حمدان النيسابورى ، فقد رويناه عنه أنه قال : كل ما قال البخارى « قال لى فلان » فهو عرض ومناولة .

قلت : ولم أجد لفظ التعليق مستعملاً فيما سقط فيه بعض رجال الاسناد من وسطه أو من آخره ولا فى مثل قوله « يروى عن فلان ويذكر عن فلان » وما أشبه مما ليس فيه جزم على من ذكر ذلك عنه بأنه قاله وذكره . وكان هذا التعليق مأخوذاً من تعليق الجدار وتعليق الطلاق ونحوه لما يشترك الجميع فيه من قطع الاتصال ، والله أعلم .

الخامس : الحديث الذى رواه بعض الثقات مرسلًا وبعضهم متصلًا اختلف أهل الحديث فى أنه ملحق بقبيل الموصول أو بقبيل المرسل . مثاله : « لا نكاح الا بولي ، رواه اسراييل بن يونس فى آخرين عن جده أبى اسحق السيعى عن أبى بردة عن أبيه عن أبى موسى الأشعرى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مسنداً هكذا متصلاً » . « ورواه سفيان الثورى وشعبة عن أبى اسحق عن أبى بردة عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلًا هكذا » . فحكى الخطيب الحافظ أن أكثر أصحاب الحديث يرون الحكم فى هذا وأشباهه للمرسل . وعن بعضهم أن الحكم للاكثر ، وعن بعضهم أن الحكم للاحفظ ، فإذا كان من أرسله أحفظ ممن وصله فالحكم لمن أرسله ، ثم لا يقدح ذلك فى عدالة من وصله .

وأهليته . ومنهم من قال من أسند حديثاً قد أرسله الحفاظ فإرسالهم له يقدح في مسنده وفي عدالته وأهليته . ومنهم من قال الحكم لمن أسنده إذا كان عدلاً ضابطاً فيقبل خبره وإن خالفه غيره سواء كان المخالف له واحداً أو جماعة . قال الخطيب هذا القول هو الصحيح .

قلت : وما صححه هو الصحيح في الفقه وأصوله . وسئل البخاري عن حديث « لا نكاح الا بولي » المذكور ، فحكم لمن وصله ، وقال : الزيادة عن الثقة مقبولة ، فقال البخاري : هذا مع أن من أرسله شعبة وسفيان وهما جبران لهما من الحفظ والاتقان الدرجة العالية .

ويلتحق بهذا ما إذا كان الذي وصله هو الذي أرسله ، وصله في وقت وأرسله في وقت ، وهكذا إذا رفع بعضهم الحديث الى النبي صلى الله عليه وسلم ووقفه بعضهم على الصحابي ، أو رفعه واحد في وقت ووقفه هو أيضاً في وقت آخر ، فالحكم على الأصح في كل ذلك لما زاده الثقة من الوصل والرفع لأنه مثبت وغيره ساكت ولو كان نافياً فالمثبت مقدم عليه لأنه علم ما خفى عليه . ولهذا الفصل تعلق بفصل زيادة الثقة في الحديث وسيأتي ان شاء الله تعالى ، والله أعلم .

١٢ - النوع الثاني عشر : معرفة التدليس وحكم المدلس

التدليس قسمان : أحدهما تدليس الاسناد وهو ان يروي عن لقيه ما لم يسمعه منه موها أنه سمعه منه ، أو عن عاصره ولم يلقه موها أنه قد لقيه وسمعه منه . ثم قد يكون بينهما واحد وقد يكون أكثر . ومن شأنه ان لا يقول في ذلك « أخبرنا فلان » ولا « حدثنا » وما أشبهها . وإنما يقول « قال فلان » أو « قال فلان » ونحو ذلك . مثال ذلك : « ما رويت عن علي بن خشرم قال كنا عند ابن عيينة ، فقال « قال الزهري ، فقبل له « حدثكم الزهري ؟ ، فسكت ثم قال « قال الزهري ، فقبل له « سمعته من الزهري ؟ ، فقال « لا ، لم أسمعته من

الزهرى، ولا من سمعه من الزهرى، حدثني عبد الرزاق عن معمر عن الزهرى، ».

القسم الثاني : تدليس الشيوخ وهو ان يروى عن شيخ حديثاً سمعه منه فيسميه، أو يكتنيه، أو ينسبه، أو يصفه بما لا يعرف به كي لا يعرف .

مثاله : « ما روى لنا عن أبي بكر بن مجاهد الامام المقرئ أنه روى عن أبي بكر عبد الله بن أبي داود السجستاني فقال حدثنا عبد الله بن أبي عبد الله وروى عن أبي بكر محمد بن الحسن النقاش المفسر المقرئ فقال حدثنا محمد بن سند نسبه الى جد له »، والله أعلم .

أما القسم الأول فكروه جداً ذمه أكثر العلماء وكان شعبة من أشدهم ذماً له . فروينا عن الشافعي الامام عنه أنه قال : التدليس أخو الكذب . وروينا عنه أنه قال : لأن أزدى أحب الى من أن أدلس ؛ وهذا من شعبة لإفراط محمول على المبالغة في الزجر عنه والتنفير . ثم اختلفوا في قبول رواية من عرف بهذا التدليس فجعله فريق من أهل الحديث والفقهاء مجروحاً بذلك ، وقالوا : لا تقبل روايته بحال ، بتين السماع أو لم يبين .

والصحيح التفصيل وأن ما رواه المدلس بلفظ محتمل لم يبين فيه السماع والاتصال حكمه حكم المرسل وأنواعه . وما رواه بلفظ مبين للاتصال نحو « سمعت ، وحدثنا ، وأخبرنا » وأشباهاها فهو مقبول محتج به . وفي الصحيحين وغيرهما من الكتب المعتمدة من حديث هذا الضرب كثير جداً كقتادة ، والأعمش ، والسفيانين ، وهشام بن بشير ، وغيرهم . وهذا لأن التدليس ليس كذباً وإنما هو ضرب من الابهام بلفظ محتمل ، والحكم بأنه لا يقبل من المدلس حتى يبين قد أجراه الشافعي رضي الله عنه فيمن عرفناه دلس مرة ، والله أعلم .

وأما القسم الثاني فأمره أخف وفيه تضييع للروى عنه وتويعير لطريق معرفته على من يطلب الوقوف على حاله وأهليته . ويختلف الحال في كراهة

ذلك بحسب الغرض الحامل عليه فقد يحمله على ذلك كون شيخه الذي غير سمته غير ثقة ، أو كونه متأخر الوفاة قد شاركه في السماع منه جماعة دونه ، أو كونه أصغر سناً من الراوى عنه ، أو كونه كثير الرواية عنه فلا يجب الاكثار من ذكر شخص واحد على صورة واحدة . وتسمح بذلك جماعة من الرواة المصنفين منهم الخطيب أبو بكر فقد كان لهجا به في تصانيفه ، والله أعلم .

١٣ - النوع الثالث عشر : معرفة الشاذ

روينا عن يونس بن عبد الأعلى قال قال الشافعى رحمه الله : ليس الشاذ من الحديث ان يروى الثقة ما لا يروى غيره . إنما الشاذ ان يروى الثقة حديثاً يخالف ما روى الناس .

وحكى الحافظ أبو يعلى الخليلى القزوينى نحو هذا عن الشافعى وجماعة من أهل الحجاز . ثم قال : الذى عليه حفاظ الحديث أن الشاذ ما ليس له الا إسناد واحد يشذ بذلك شيخ ثقة كان أو غير ثقة ، فما كان عن غير ثقة فتركه لا يقبل ، وما كان عن ثقة يتوقف فيه ولا يحتاج به .

وذكر الحاكم أبو عبد الله الحافظ أن الشاذ هو الحديث الذى ينفرد به ثقة من الثقات وليس له أصل بمتابع لذلك الثقة . وذكر أنه يغير المعلل من حيث أن المعلل وقف على علته الدالة على جهة الوهم فيه ، والشاذ لم يوقف فيه على علته كذلك .

قلت : أما ما حكم الشافعى عليه بالشدوذ فلا إشكال فى أنه شاذ غير مقبول . وأما ما حكيناه عن غيره فيشكل بما يتفرد به العدل الحافظ الضابط كحديث «إنما الأعمال بالنيات» فإنه حديث فرد تفرد به عمر رضى الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم تفرد به عن عمر علقمة بن وقاص ، ثم عن علقمة محمد بن إبراهيم ، ثم عنه يحيى بن سعيد على ما هو الصحيح عند أهل الحديث .

وأوضح من ذلك فى ذلك «حديث عبد الله بن دينار عن ابن عمر أن النبى

صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الولاء وهبته ، تفرد به عبد الله بن دينار . و حديث مالك عن الزهري عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل مكة وعلى رأسه مغفر ، تفرد به مالك عن الزهري . فكل هذه مخرجة في الصحيحين مع أنه ليس لها إلا إسناد واحد تفرد به ثقة . وفي غرائب الصحيح أشباه لذلك غير قليلة . وقد قال مسلم بن الحجاج : للزهري نحو تسعين حرفاً يرويه عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يشاركه فيها أحد بأسانيد جيد ، والله أعلم .

فهذا الذي ذكرناه وغيره من مذاهب أئمة الحديث يبين لك أنه ليس الأمر في ذلك على الإطلاق الذي أتى به الخليلى والحاكم ، بل الأمر في ذلك على تفصيل نيته فنقول :

إذا انفرد الراوى بشئ نظره ، فإن كان ما انفرد به مخالفاً لما رواه من هو أولى منه بالحفظ لذلك وأضبط كان ما انفرد به شاذاً مردوداً ، وإن لم تكن فيه مخالفة لما رواه غيره وإنما هو أمر رواه هو ولم يروه غيره فينظر في هذا الراوى المنفرد ، فإن كان عدلاً حافظاً موثقاً باتقانه وضبطه قبل ما انفرد به ولم يقدح الانفراد فيه كما فيما سبق من الأمثلة . وإن لم يكن ممن يوثق بحفظه وإتقانه لذلك الذى انفرد به كان انفرداه خارماً له من حرجاً له عن حيز الصحيح .

ثم هو بعد ذلك دائر بين مراتب متفاوتة بحسب الحال ، فإن كان المنفرد به غير بعيد من درجة الحافظ للضابط المقبول تفردته استحسنا حديثه ذلك ولم يحطه الى قبيل الحديث الضعيف . وإن كان بعيداً من ذلك رددنا ما انفرد به وكان من قبيل الشاذ المنكر . نخرج من ذلك أن الشاذ المردود قسمان : أحدهما الحديث الفرد المخالف ، والثانى الفرد الذى ليس فى راويه من الثقة والضبط ما يقع جابراً لما يوجب التفرد والشذوذ من النكارة والضعف ، والله أعلم .

١٤ - النوع الرابع عشر : معرفة المنكر من الحديث

بلغنا عز ، أبى بكر أحمد بن هارون الترمذى ، الحافظ أنه الحديث الذى

ينفرد به الرجل ولا يعرف مثته من غير روايته لا من الوجه الذي رواه منه ولا من وجه آخر . فأطلق البرديجي ذلك ولم يفصل . وإطلاق الحكم على التفرد بالرد أو النكارة أو الشذوذ موجود في كلام كثير من أهل الحديث والصواب فيه التفصيل الذي بيناه آنفاً في شرح الشاذ .

وعند هذا نقول : المنكر ينقسم قسمين على ما ذكرناه في الشاذ فانه بمعناه . مثال الأول وهو المنفرد المخالف لما رواه الثقات ، رواية مالك عن الزهري عن علي بن حسين عن عمر بن عثمان عن أسامة بن زيد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم ، يخالف مالك غيره من الثقات في قوله عمر بن عثمان بضم العين . وذكر مسلم صاحب الصحيح في كتاب التمييز أن كل من رواه من أصحاب الزهري قال فيه عمرو بن عثمان يعني بفتح العين . وذكر أن مالكا كان يشير يده الى دار عمر بن عثمان كأنه علم أنهم يخالفونه وعمرو وعمر جميعاً ولد عثمان غير أن هذا الحديث إنما هو عن عمرو بفتح العين ، وحكم مسلم وغيره على مالك بالوهم فيه ، والله أعلم .

ومثال الثاني وهو الفرد الذي ليس في روايه من الثقة والاتقان ما يحتمل معه تفرده ، ما روينا من حديث أبي زكير يحيى بن محمد بن قيس عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : كلوا البلح بالتمر ، فان الشيطان إذا رأى ذلك غاظه ويقول عاش ابن آدم حتى أكل الجديد بالخلق ، تفرد به أبو زكير وهو شيخ صالح أخرجه عنه مسلم في كتابه غير أنه لم يبلغ مبلغ من يحتمل تفرده ، والله أعلم .

١٥- النوع الخامس عشر : معرفة الاعتبار

والتابعات والشواهد

هذه أمور يتداولونها في نظرهم في حال الحديث هل تفرد به روايه أولاً ، وهل هو معروف أولاً ، وذكر أبو حاتم محمد بن حبان التيمي الحافظ رحمه الله :

إن طريق الاعتبار في الأخبار مثاله « أن يروى حماد بن سلمة حديثاً لم يتابع عليه ، عن أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم » فينظر هل روى ذلك ثقة غير أيوب عن ابن سيرين ، فإن وجد علم أن الخبر أصلاً يرجع إليه ، وإن لم يوجد ذلك ثقة غير ابن سيرين رواه عن أبي هريرة ، والا فصحا في غير أبي هريرة رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم ، فأى ذلك وجد يعلم به أن للحديث أصلاً يرجع إليه والا فلا . قلت : فتال المتابعة أن يروى ذلك الحديث بعينه عن أيوب غير حماد فهذه المتابعة التامة ، فإن لم يروه أحد غيره عن أيوب لكن رواه بعضهم عن ابن سيرين أو عن أبي هريرة أو رواه غير أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فذلك قد يطلق عليه اسم المتابعة أيضاً ، لكن يقصر عن المتابعة الأولى بحسب بعدها منها ، ويحوز أن يسمى ذلك بالشاهد أيضاً ، فإن لم يرو ذلك الحديث أصلاً من وجه من الوجوه المذكورة لكن روى حديث آخر بمعناه فذلك الشاهد من غير متابعة ، فإن لم يرو أيضاً بمعناه حديث آخر فقد تحقق فيه التفرد المطلق حيثئذ . وينقسم عند ذلك إلى مردود منكر وغير مردود كما سبق . وإذا قالوا في مثل هذا « تفرد به أبو هريرة ، وتفرد به عن أبي هريرة ابن سيرين ، وتفرد به عن ابن سيرين أيوب ، وتفرد به عن أيوب حماد بن سلمة » كان في ذلك إشعاراً باتتفاء وجوه المتابعات فيه .

ثم اعلم أنه قد يدخل في باب المتابعة والاستشهاد رواية من لا يحتج بحديثه وحده بل يكون معدوداً في الضعفاء ، وفي كتاب البخاري ومسلم جماعة من الضعفاء ذكرهم في المتابعات والشواهد ، وليس كل ضعيف يصلح لذلك ، ولهذا يقول الدارقطني وغيره في الضعفاء « فلان يعتبر به ، وفلان لا يعتبر به » وقد تقدم التنبيه على نحو ذلك ، والله أعلم .

مثال المتابع والشاهد : « رويانا من حديث سفيان وابن عينة عن عمرو بن دينار عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لو

أخذوا أهابها فذبغوه فانتفعوا به ، ورواه ابن جريج عن عمرو عن عطاء ولم يذكر فيه الدباغ . فذكر الحافظ أحمد البيهقي لحديث ابن عينة متابعا وشاهدا . أما المتابع فإن أسامة بن زيد تابعه عن عطاء . وروى بإسناده عن أسامة عن عطاء عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ألا نزعتم جلدها فذبغتموه فاستمتعتم به ، وأما الشاهد فحديث عبد الرحمن بن ولة عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : أيما أهاب ديبغ فقد طهر ، والله أعلم .

١٦ - النوع السادس عشر : معرفة

زيادات الثقات وحكمها

وذلك فن لطيف تستحسن العناية به . وقد كان أبو بكر بن زياد النيسابوري وأبو نعيم الجرجاني وأبو الوليد القرشي الأئمة مذكورين بمعرفة زيادات الألفاظ الفقهية في الأحاديث .

ومذهب الجمهور من الفقهاء وأصحاب الحديث فيما حكاه الخطيب أبو بكر أن الزيادة من الثقة مقبولة إذا تفرد بها ، سواء كان ذلك من شخص واحد بأن رواه ناقصاً مرة ورواه مرة أخرى وفيه تلك الزيادة ، أو كانت الزيادة من غير من رواه ناقصاً ، خلافاً لمن رد من أهل الحديث ذلك مطلقاً ، وخلافاً لمن رد الزيادة منه وقبلها من غيره . وقد قدمنا عنه حكايته عن أكثر أهل الحديث فيما إذا وصل الحديث قوم وأرسله قوم إن الحكم لمن أرسله مع أن وصله زيادة من الثقة .

وقد رأيت تقسيم ما ينفرد به الثقة الى ثلاثة أقسام : أحدها : ان يقع مخالفاً منافياً لما رواه سائر الثقات ، فهذا حكمه الرد كما سبق في نوع الشاذ .

الثاني : ان لا يكون فيه منافاة ومخالفة أصلاً لما رواه غيره كالحديث الذي تفرد برواية جملته ثقة ولا تعرض فيه لما رواه الغير بمخالفة أصلاً ، فهذا مقبول . وقد ادعى الخطيب فيه اتفاق العلماء عليه وسبق مثاله في نوع الشاذ .

الثالث : ما يقع بين هاتين المرتبتين مثل زيادة لفظة في حديث لم يذكرها سائر من روى ذلك الحديث .

مثاله : « ما رواه مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض زكاة الفطر من رمضان على كل حر أو عبد ذكر أو أنثى من المسلمين » . فذكر أبو عيسى الترمذى أن مالكا تفرد من بين الثقات بزيادة قوله « من المسلمين » . وروى عبيد الله بن عمر وأيوب وغيرهما هذا الحديث عن نافع عن ابن عمر دون هذه الزيادة فأخذ بها غير واحد من الأئمة واحتجوا بها ، منهم الشافعى وأحمد رضى الله عنهم ، والله أعلم .

ومن أمثلة ذلك « حديث جعلت لنا الأرض مسجداً وجعل تربتها لنا طهوراً » فهذه الزيادة تفرد بها أبو مالك سعد بن طارق الأشجعى وسائر الروايات لفظها « وجعلت لنا الأرض مسجداً وطهوراً » فهذا وما أشبهه يشبه القسم الأول من حيث أن ما رواه الجماعة عام وما رواه المنفرد بالزيادة مخصوص وفي ذلك مغايرة في الصفة ونوع من المخالفة يختلف بها الحكم . ويشبه أيضاً القسم الثانى من حيث أنه لا منافاة بينهما .

وأما زيادة الوصل مع الارسال فان بين الوصل والارسال من المخالفة نحو ما ذكرناه ، ويزداد ذلك بأن الارسال نوع قدح في الحديث ، فترجيحه وتقديمه من قبيل تقديم الجرح على التعديل ، ويحاج عنه بأن الجرح قدم لما فيه من زيادة العلم ، والزيادة ههنا مع من وصل ، والله أعلم .

١٧ - النوع السابع عشر : معرفة الأفراد

وقد سبق بيان المهم من هذا النوع في الأنواع التى تليه قبله ، لكن أفردته بترجمة كما أفرده الحاكم أبو عبد الله ولما بقى منه فنقول :

الأفراد منقسمة الى ما هو فرد مطلقاً وإلى ما هو فرد بالنسبة الى جهة خاصة . أما الأول فهو ما ينفرد به واحد عن كل أحد وقد سبقت أقسامه وأحكامه

١ - ابن الصلاح

قريباً. وأما الثاني وهو ما هو فرد بالنسبة، فثل ما ينفرد به ثقة عن كل ثقة وحكمه قريب من حكم القسم الأول. ومثل ما يقال فيه «هذا حديث تفرد به أهل مكة، أو تفرد به أهل الشام، أو أهل الكوفة، أو أهل خراسان عن غيرهم، أو لم يروه عن فلان غير فلان وإن كان مروياً من وجوه عن غير فلان، أو تفرد به البصريون عن المدنيين، أو الخراسانيون عن المكيين» وما أشبه ذلك، ولسنا نطول بأمثلة ذلك فإنه مفهوم دونها. وليس في شيء من هذا ما يقتضى الحكم بضعف الحديث إلا أن يطلق قائل قوله «تفرد به أهل مكة، أو تفرد به البصريون عن المدنيين» أو نحو ذلك، على ما لم يروه إلا واحد من أهل مكة أو واحد من البصريين ونحوه، ويضيفه إليهم كما يضاف فعل الواحد من القبيلة إليها مجازاً، وقد فعل الحاكم أبو عبد الله هذا فيما نحن فيه فيكون الحكم فيه على ما سبق في القسم الأول، والله أعلم.

١٨- النوع الثامن عشر: معرفة الحديث المعلق

ويسميه أهل الحديث «المعلق»، وذلك منهم ومن الفقهاء في قولهم في باب القياس: العلة والمعلق مرذول عند أهل العربية واللغة.

اعلم أن معرفة علل الحديث من أجل علوم الحديث وأدقها وأشرفها، وإنما يضطلع بذلك أهل الحفظ والخبرة والفهم الثائب، وهي عبارة عن أسباب خفية غامضة قاذحة فيه. فالحديث المعلق هو الحديث الذى اطلع فيه على علة تقدرح في صحته مع أن الظاهر السلامة منها، ويتطرق ذلك الى الاسناد الذى رجاله ثقات الجامع شروط الصحة من حيث الظاهر. ويستعان على إدراكها بتفرد الراوى وبمخالفة غيره له مع قرآن تنضم الى ذلك تنبه العارف بهذا الشأن على إرسال في الموصول، أو وقف في المرفوع، أو دخول حديث في حديث، أو وهم وإهم لغير ذلك، بحيث يغلب على ظنه ذلك، فيحكم به أو يتردد فيتوقف فيه. وكل ذلك مانع من الحكم بصحة ما وجد ذلك فيه.

وكثيراً ما يعللون الموصول بالمرسل مثل ان يحجى الحديث باسناد موصول ، ويحجى أيضاً باسناد منقطع أقوى من إسناد الموصول ، ولهذا اشتملت كتب علل الحديث على جميع طرقه . قال الخطيب أبو بكر : السيل الى معرفة علة الحديث ان يجمع بين طرقه وينظر في اختلاف رواته ويعتبر بمكانهم من الحفظ ومنزلتهم في الاتقان والضبط .

وروى عن علي بن المدني قال : الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطأه . ثم قد تقع العلة في إسناد الحديث وهو الأكثر ، وقد تقع في متنه . ثم ما يقع في الاسناد قد يقدح في صحة الاسناد والمتن جميعاً كما في التعليل بالارسال والوقف . وقد يقدح في صحة الاسناد خاصة من غير قدح في صحة المتن . فمن أمثلة ما وقعت العلة في إسناده من غير قدح في المتن « ما رواه الثقة يعلى بن عبيد عن سفيان الثوري عن عمرو بن دينار عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : البيعان بالخيار الحديث » . فهذا الاسناد متصل بنقل العدل عن العدل وهو معلق غير صحيح والمتن على كل حال صحيح ، والعلة في قوله عن عمرو بن دينار إنما هو عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر ، هكذا رواه الأئمة من أصحاب سفيان عنه . فوهم يعلى بن عبيد وعدل عن عبد الله بن دينار الى عمرو بن دينار وكلاهما ثقة .

ومثال العلة في المتن ما انفرد مسلم باخراجه في « حديث أنس من اللفظ المصرح بنفي قراءة بسم الله الرحمن الرحيم » فعلى قوم رواية اللفظ المذكور لما رأوا الأكثرين إنما قالوا فيه : فكانوا يستفتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين من غير تعرض لذكر البسملة ، وهو الذي اتفق البخاري ومسلم على إخراجه في الصحيح ، و رأوا أن من رواه باللفظ المذكور رواه بالمعنى الذي وقع له . ففهم من قوله كانوا يستفتحون بالحمد لله أنهم كانوا لا ييسملون ، فرواه على ما فهم وأخطأ لأن معناه أن السورة التي كانوا يفتحون بها من السور هي الفاتحة وليس فيه تعرض لذكر التسمية . وانضم الى ذلك أمور ، منها أنه ثبت عن أنس أنه سئل

عن الافتتاح بالتسمية فذكر أنه لا يحفظ فيه شيئاً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والله أعلم .

ثم اعلم أنه قد يطلق اسم العلة على غير ما ذكرناه من باقى الأسباب القادحة فى الحديث المخرجة له من حال الصحة الى حال الضعف المانعة من العمل به على ما هو مقتضى لفظ العلة فى الأصل ، ولذلك نجد فى كتب علل الحديث الكثير من الجرح بالكذب ، والغفلة ، وسوء الحفظ ، ونحو ذلك من أنواع الجرح . وسبب الترمذى النسخ علة من علل الحديث . ثم إن بعضهم أطلق اسم العلة على ما ليس بقادح من وجوه الخلاف نحو إرسال من أرسل الحديث الذى أسنده الثقة الضابط حتى قال : من أقسام الصحيح ما هو صحيح معلول ، كما قال بعضهم : من الصحيح ما هو صحيح شاذ ، والله أعلم .

١٩ - النوع التاسع عشر : معرفة المضطرب من الحديث

المضطرب من الحديث هو الذى تختلف الرواية فيه فيرويه بعضهم على وجه وبعضهم على وجه آخر يخالف له ، وإنما نسميه مضطرباً إذا تساوت الروايتان . أما إذا ترجحت إحداها بحيث لا تقاومها الأخرى بأن يكون راوياً أحفظ ، أو أكثر محبة للروى عنه ، أو غير ذلك من وجوه الترجيحات المعتمدة ، فالحكم للراجحة ، ولا يطلق عليه حينئذ وصف المضطرب ولا له حكمه .

ثم قد يقع الاضطراب فى متن الحديث ، وقد يقع فى الاسناد ، وقد يقع ذلك من راو واحد ، وقد يقع من رواية له جماعة . والاضطراب موجب ضعف الحديث لاشعاره بأنه لم يضبط ، والله أعلم .

ومن أمثله : « ما روينا عن إسماعيل بن أمية عن أبى عمرو بن محمد بن حريث عن جده حريث عن أبى هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فى المصلى : إذا لم يجد عصاً ينصبها بين يديه فليخط خطاً » . فرواه بشر بن المفضل وروح بن القاسم عن إسماعيل هكذا . ورواه سفيان الثوري عنه عن أبى عمرو بن حريث عن

أبيه عن أبي هريرة . ورواه حميد بن الأسود عن إسماعيل عن أبي عمرو بن محمد
ابن حريث بن سليم عن أبيه عن أبي هريرة . ورواه وهيب وعبد الوارث عن
إسماعيل عن أبي عمرو بن حريث عن جده حريث . وقال عبد الرزاق عن ابن
جريح سمع إسماعيل عن حريث بن عمار عن أبي هريرة وفيه من الاضطراب
أكثر مما ذكرناه ، والله أعلم .

٢٠ - النوع العشرون : معرفة المدرج في الحديث

وهو أقسام : منها ما أدرج في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم من
كلام بعض رواته بأن يذكر الصحابي أو من بعده عقيب ما يرويه من الحديث
كلاما من عند نفسه فيرويه من بعده موصولا بالحديث غير فاصل بينها بذكر
قائله فيلبس الأمر فيه على من لا يعلم حقيقة الحال ويتوهم أن الجميع عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم .

ومن أمثلته المشهورة : « ما روينا في التشهد عن أبي خيثمة زهير بن معاوية
عن الحسن بن الحر عن القاسم بن مخيمرة عن علقمة عن عبد الله بن مسعود
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه التشهد في الصلاة فقال قل : التحيات لله
فذكر التشهد ، وفي آخره أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً رسول الله ،
فاذا قلت هذا فقد قضيت صلاتك ، ان شئت ان تقوم فقم ، وان شئت ان تقعد
فاقعد . » هكذا رواه أبو خيثمة عن الحسن بن الحر ، فأدرج في الحديث قوله :
« فاذا قلت هذا الى آخره » ، وإنما هذا من كلام ابن مسعود لا من كلام رسول
الله صلى الله عليه وسلم .

ومن الدليل عليه أن الثقة الزاهد عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان رواه
عن رواية الحسن بن الحر كذلك ، واتفق حسين الجعفي وابن عجلان وغيرهما في
روايتهم عن الحسن بن الحر على ترك ذكر هذا الكلام في آخر الحديث مع اتفاق

كل من روى التشهد عن علقمة وعن غيره عن ابن مسعود على ذلك، ورواه شبابة عن أبي خيثمة فقصه أيضاً.

ومن أقسام المدرج ان يكون متن الحديث عند الراوى له باسناد الا طرفاً منه، فانه عنده باسناد ثان، فيدرجه من رواه عنه على الاسناد الأول، ويحذف الاسناد الثاني، ويروى جميعه بالاسناد الأول.

مثاله: «حديث ابن عينة وزائدة بن قدامة عن عاصم بن كليب عن أبيه عن وائل بن حجر في صفة صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وفي آخره أنه جاء في الشتاء فرآهم يرفعون أيديهم من تحت الثياب»، والصواب رواية من روى عن عاصم بن كليب بهذا الاسناد صفة الصلاة خاصة، وفصل ذكر رفع الأيدي عنه، فرواه عن عاصم عن عبد الجبار بن وائل عن بعض أهله عن وائل بن حجر. ومنها ان يدرج في متن حديث بعض متن حديث آخر مخالف للاول في الاسناد. مثاله: «رواية سعيد بن أبي مرزوم عن مالك عن الزهري عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: لا تباعضوا، ولا تحاسدوا، ولا تدابروا، ولا تنافسوا... الحديث». فقوله «لا تنافسوا» أدرجه ابن أبي مرزوم من متن حديث آخر رواه مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة فيه «لا تجسسوا، ولا تحسسوا، ولا تنافسوا، ولا تحاسدوا»، والله أعلم.

ومنها ان يروى الراوى حديثاً عن جماعة بينهم اختلاف في إسناده فلا يذكر الاختلاف بل تدرج روايتهم على الاتفاق. مثاله: «رواية عبد الرحمن بن مهدي ومحمد بن كثير العبدى عن الثوري عن منصور والأعمش وواصل الأحمد عن أبي وائل عن عمرو بن شرحبيل عن ابن مسعود قلت: يا رسول الله أى الذنب أعظم... الحديث». وواصل إنما رواه عن أبي وائل عن عبد الله من غير ذكر عمرو بن شرحبيل بينهما، والله أعلم.

واعلم أنه لا يجوز تعمد شيء من الادراج المذكور. وهذا النوع قد صنف

فيه الخطيب أبو بكر كتابه الموسوم « بالفصل للوصول المدرج فى النقل » فثنى وكفى ، والله أعلم .

٢١ - النوع الحادى والعشرون : معرفة الموضوع

وهو المختلق المصنوع . اعلم أن الحديث الموضوع شر الأحاديث الضعيفة ولا تحل روايته لأحد علم حاله فى أى معنى كان الا مقرونا ببيان وضعه بخلاف غيره من الأحاديث الضعيفة التى يحتمل صدقها فى الباطن حيث جاز روايتها فى الترغيب والترهيب على مانيتها قريباً ان شاء الله تعالى .

ولما يعرف كون الحديث موضوعاً باقرار واضعه أو ما يتنزل منزلة إقراره ، وقد يفهمون الوضع من قرينة حال الراوى أو المروى ، فقد وضعت أحاديث طويلة يشهد بوضعها ركازة ألفاظها ومعانيها . ولقد أكثر الذى جمع فى هذا العصر الموضوعات فى نحو مجلدين فأودع فيها كثيراً مما لا دليل على وضعه ، وإنما حقه أن يذكر فى مطلق الأحاديث الضعيفة . والواضعون للحديث أصناف ، وأعظمهم ضرراً قوم من المنسويين الى الزهد وضعوا الحديث احتساباً فيما زعموا فتقبل الناس موضوعاتهم ثقة منهم بهم وركوناً اليهم . ثم نهضت جبهة الحديث بكشف عوارها ومحو عارها والحمد لله . وفيما رويناه عن الامام أبى بكر السمعاني أن بعض الكرامية ذهب الى جواز وضع الحديث فى باب الترغيب والترهيب . ثم إن الواضع ربما صنع كلاماً من عند نفسه فرواه ، وربما أخذ كلاماً لبعض الحكماء أو غيرهم فوضعه على رسول الله صلى الله عليه وسلم . وربما غلط غلط فوقع فى شبه الوضع من غير تعمد كما وقع لثابت بن موسى الزاهد فى حديث « من كثرت صلاته بالليل ، حسن وجهه بالنهار » .

مثال : « رويناه عن أبى عصمة وهو نوح بن أبى مرزم أنه قيل له من أين لك عن عكرمة عن ابن عباس فى فضائل القرآن سورة سورة ، فقال لى رأيت الناس قد

أعرضوا عن القرآن واشتعلوا بفسقه أبي حنيفة ومغازى محمد بن إسحاق فوضعت هذه الأحاديث حسبة . وهكذا حال الحديث الطويل الذى يروى عن أبي بن كعب عن النبي صلى الله عليه وسلم فى فضل القرآن سورة فسورة . بحث باحث عن مخرجه حتى انتهى الى من اعترف بأنه وجماعة وضعوه وأن أثر الوضع ليين عليه . ولقد أخطأ الواحدى المفسر ومن ذكره من المفسرين فى إيداعه تقاسيرهم ، والله أعلم .

٢٢ - النوع الثانى والعشرون : معرفة المقلوب

هو نحو حديث مشهور عن سالم جعل عن نافع ليصير بذلك غريباً مرغوباً فيه . وكذلك ما رويناه أن البخارى رضى الله عنه قدم بغداد ، فاجتمع قبل مجلسه قوم من أصحاب الحديث ، وعدوا الى مائة حديث فقلبوا متونها وأسانيدها ، وجعلوا متن هذا الاسناد لاسناد آخر ، وإسناد هذا المتن لمتن آخر ، ثم حضروا مجلسه وألقوها عليه ، فلما فرغوا من إلقاء تلك الأحاديث المقلوبة التفت اليهم فرد كل متن الى إسناده ، وكل إسناد الى متنه ، فأذعنوا له بالفضل .

ومن أمثلته ، ويصلح مثالا للعلل : « ما رويناه عن إسحق بن عيسى الطباع قال حدثنا جرير بن حازم عن ثابت عن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا أقيمت الصلاة فلا تقوموا حتى ترونى » قال إسحق بن عيسى فأثبت حماد ابن زيد فسأله عن الحديث فقال : وهم أبو النضر إنما كنا جميعاً فى مجلس ثابت البنانى وحجاج بن أبى عثمان معنا ، فحدثنا حجاج الصواب عن يحيى بن أبى كثير عن عبد الله بن أبى قتادة عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : إذا أقيمت الصلاة فلا تقوموا حتى ترونى ، فظن أبو النضر أنه فيما حدثنا ثابت عن أنس - أبو النضر هو جرير بن حازم ، والله أعلم .

فصل : قد وفينا بما سبق الوعد بشرحه من الأنواع الضعيفة والحمد لله ، فلننبه الآن على أمور مهمة . أحدها : إذا رأيت حديثاً باسناد ضعيف فلك ان تقول

هذا ضعيف وتعني أنه بذلك الاسناد ضعيف، وليس لك ان تقول هذا ضعيف وتعني به ضعف متن الحديث بناء على مجرد ضعف ذلك الاسناد، فقد يكون مروياً باسناد آخر صحيح يثبت بمثله الحديث، بل يتوقف جواز ذلك على حكم إمام من أئمة الحديث بأنه لم يرو باسناد يثبت به، أو بأنه حديث ضعيف، أو نحو هذا مفسراً وجه القدح فيه. فان أطلق ولم يفسر، فقيه كلام يأتي ان شاء الله تعالى، فاعلم ذلك فانه مما يغلط فيه، والله أعلم.

الثاني : يجوز عند أهل الحديث وغيرهم التساهل في الأسانيد ورواية ما سوى الموضوع من أنواع الأحاديث الضعيفة من غير اهتمام ببيان ضعفها فيما سوى صفات الله تعالى وأحكام الشريعة من الحلال والحرام وغيرهما. وذلك كالمواضع، والقصاص، وفنائل الأعمال، وسائر فنون الترغيب والترهيب، وسائر ما لا يتعلق له بالأحكام والعقائد. وعن رويناه عنه التنصيص على التساهل في نحو ذلك عبد الرحمن بن مهدي وأحمد بن حنبل رضي الله عنهما.

الثالث : إذا أردت رواية الحديث الضعيف بغير إسناد فلا تقل فيه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا وكذا، وما أشبه هذا من الالفاظ الجازمة بأنه صلى الله عليه وسلم قال ذلك، وإنما تقول فيه «روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا وكذا، أو بلغنا عنه كذا وكذا، أو ورد عنه، أو جاء عنه، أو روى بعضهم» وما أشبه ذلك. وهكذا الحكم فيما تشك في صحته وضعفه، وإنما تقول «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم، فيما ظهر لك صحته بطريقه الذي أوضحناه أولاً، والله أعلم.

٢٣ - النوع الثالث والعشرون : معرفة صفة من

تقبل روايته ومن ترد روايته وما يتعلق بذلك

من قدح وجرح وتوثيق وتعديل

أجمع جماهير أئمة الحديث والفقهاء على أنه يشترط فيمن يحتج بروايته أن

يكون عدلاً ، ضابطاً لما يرويه ، وتفصيله ان يكون مسلماً ، بالغاً ، عاقلاً ، سالماً من أسباب الفسق وخوارم المروءة ، متيقظاً غير مغفل ، حافظاً ان حدث من حفظه ، ضابطاً لكتابه ان حدث من كتابه . وان كان يحدث بالمعنى اشترط فيه مع ذلك ان يكون عالماً بما يحيل المعاني ، والله أعلم . ونوضح هذه الجملة بمسائل :

أحدها : عدالة الراوى تارة تثبت بتنصيب المعدلين على عدالته ، وتارة تثبت بالاستفاضة ، فن اشتهرت عدالته بين أهل النقل أو نحوهم من أهل العلم وشاع الثناء عليه بالثقة والامانة استغنى فيه بذلك عن بيينة شاهدة بعدالته تنصيماً . وهذا هو الصحيح في مذهب الشافعي وعليه الاعتماد في فن أصول الفقه .

ومن ذكر ذلك من أهل الحديث أبو بكر الخطيب الحافظ ، ومثل ذلك بمالك ، وشعبة ، والسفيانين ، والأوزاعي ، والليث ، وابن المبارك ، وكيع ، وأحمد بن حنبل ، ويحيى بن معين ، وعلي بن المديني ، ومن جرى مجراه في باهة الذكر واستقامة الامر فلا يسأل عن عدالة هؤلاء وأمثالهم ، وإنما يسأل عن عدالة من خفى امره على الطالبين . وتوسع ابن عبد البر الحافظ في هذا فقال : كل حامل علم معروف العناية به فهو عدل محمول في أمره أبداً على العدالة حتى يتبين جرحه لقوله صلى الله عليه وسلم « يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله » ، وفيما قاله اتساع غير مرضى ، والله أعلم .

الثانية : يعرف كون الراوى ضابطاً بأن نعتبر رواياته بروايات الثقات المعروفين بالضبط والاتقان ، فان وجدنا رواياته موافقة ولو من حيث المعنى لرواياتهم أو موافقة لها في الأغلب والمخالفة نادرة عرفنا حينئذ كونه ضابطاً ثبناً ، وان وجدناه كثير المخالفة لهم عرفنا اختلال ضبطه ولم نحتاج بمحدثه ، والله أعلم .

الثالثة : التعديل مقبول من غير ذكر سببه على المذهب الصحيح المشهور ، لأن أسبابه كثيرة يصعب ذكرها ، فان ذلك يحوج المعدل الى ان يقول « لم يفعل كذا ، لم يرتكب كذا ، فعل كذا وكذا » فيعدد جميع ما يفسق بفعله أو بتركه وذلك شاق جداً .

وأما الجرح فانه لا يقبل الا مفسراً مبين السبب ، لأن الناس يختلفون فيما يجرح وما لا يجرح ، فيطلق أحدهم الجرح بناء على أمر اعتقده جرحاً وليس يجرح في نفس الأمر ، فلا بد من بيان سببه لينظر فيما هو جرح أم لا ، وهذا ظاهر مقرر في الفقه وأصوله . وذكر الخطيب الحافظ أنه مذهب الأئمة من حفاظ الحديث ونقاده مثل البخارى ، ومسلم ، وغيرهما . ولذلك احتج البخارى بجماعة سبق من غيره الجرح لهم كعكرمة مولى ابن عباس رضى الله عنهما ، وكاسماعيل بن أبى أويس ، وعاصم بن على ، وعمر بن مرزوق ، وغيرهم . واحتج مسلم بسويد بن سعيد وجماعة اشتهر الطعن فيهم . وهكذا فعل أبو داود السجستاني ، وذلك دال على أنهم ذهبوا الى أن الجرح لا يثبت الا إذا فرس سبه ، ومذاهب النقاد للرجال غامضة مختلفة .

وعقد الخطيب باباً في بعض أخبار من استفسر في جرحه فذكر ما لا يصلح جارحاً . منها عن شعبة أنه قيل له « لم تركت حديث فلان ؟ » فقال « رأيت يركض على برذون ، فتركته حديثه » . ومنها عن مسلم بن إبراهيم أنه سئل عن حديث الصالح المرى . فقال ما يصنع بصالح ذكروه يوماً عند حماد بن سلمة فامتخط حماد ، والله أعلم .

قلت : ولقائل ان يقول إنما يعتمد الناس في جرح الرواة ورد حديثهم على الكتب التي صنفها أئمة الحديث في الجرح أو في الجرح والتعديل . وقل ما يترضون فيها لبيان السبب ، بل يقتضرون على مجرد قولهم « فلان ضعيف ، وفلان ليس بشيء » ، ونحو ذلك ، أو « هذا حديث ضعيف ، وهذا حديث غير ثابت » ، ونحو ذلك . فاشتراط بيان السبب يفضى الى تعطيل ذلك وسد باب الجرح في الاغلب الأكثر .

وجوابه أن ذلك وان لم نعمده في إثبات الجرح والحكم به فقد اعتمدناه في ان توقفنا عن قبول حديث من قالوا فيه مثل ذلك بناء على أن ذلك أوقع عندنا فيهم رية قوية يوجب مثلها التوقف .

ثم من انزاحت عنه الرية منهم يبحث عن حاله أوجب الثقة بعدالته بحسبنا حديثه ولم توقف، كالذين احتج بهم أصحابا الصحيحين وغيرهما عن مسهم مثل هذا الجرح من غيرهم، فافهم ذلك فانه مخلص حسن، والله أعلم.

الرابعة : اختلفوا في أنه هل يثبت الجرح والتعديل بقول واحد، أو لابد من اثنين، ففهم من قال : لا يثبت ذلك الا باثنين كما في الجرح والتعديل في الشهادات، ومنهم من قال وهو الصحيح الذي اختاره الحافظ أبو بكر الخطيب وغيره أنه يثبت بواحد لأن العدد لم يشترط في قول الخبر، فلم يشترط في جرح راويه وتعديله بخلاف الشهادات، والله أعلم.

الخامسة : إذا اجتمع في شخص جرح وتعديل، فالجرح مقدم لأن المعدل يخبر عما ظهر من حاله والجرح يخبر عن باطن خفي على المعدل . فان كان عدد المعدلين أكثر فقد قيل التعديل أولى . والصحيح والذي عليه الجمهور أن الجرح أولى لما ذكرناه، والله أعلم.

السادسة : لا يجرى التعديل على الابهام من غير تسمية المعدل، فإذا قال «حدثني الثقة» أو نحو ذلك مقتصرأ عليه لم يكتف به فيما ذكره الخطيب الحافظ والصيرفي الفقيه وغيرهما خلافاً لمن اكتفى بذلك . وذلك لانه قد يكون ثقة عنده وغيره قد اطلع على جرحه بما هو جارح عنده أو بالاجماع فيحتاج الى ان يسميه حتى يعرف، بل إضرابه عن تسميته مريب يوقع في القلوب فيه ترددأ . فان كان القائل لذلك عالماً أجزأ ذلك في حق من يوافقه في مذهبه على ما اختاره بعض المحققين .

وذكر الخطيب الحافظ أن العالم إذا قال : كل من رويت عنه فهو ثقة وان لم أمته، ثم روى عن من لم يسمه فانه يكون مزيكاً له، غير أنا لا نعمل بتزيكته هذه، وهذا على ما قدمناه، والله أعلم.

السابعة : إذا روى العدل عن رجل وسماه لم يجعل روايته عنه تعديلاً منه له

عند أكثر العلماء من أهل الحديث وغيرهم . وقال بعض أهل الحديث وبعض أصحاب الشافعي : يجعل ذلك تعديلاً منه له لأن ذلك يتضمن التعديل . والصحيح هو الأول لأنه يجوز أن يروى عن غير عدل فلم يتضمن روايته عنه تعديله . وهكذا نقول أن عمل العالم أو فتياه على وفق حديث ليس حكماً منه بصحة ذلك الحديث . وكذلك مخالفته للحديث ليست قدحاً منه في صحته ولا في روايته ، والله أعلم .

الثامنة : في رواية المجهول وهو في غرضنا هنا أقسام . (أحدها) المجهول العدالة من حيث الظاهر والباطن جميعاً وروايته غير مقبولة عند الجماهير على ما نبهنا عليه أولاً . (الثاني) المجهول الذي جهلت عدالته الباطنة وهو عدل في الظاهر وهو المستور . فقد قال بعض أئمتنا : المستور من يكون عدلاً في الظاهر ولا نعرف عدالة باطنه . فهذا المجهول يحتج بروايته بعض من رد رواية الأول وهو قول بعض الشافعيين وبه قطع ، منهم الامام سليم بن أيوب الرازي . قال : لأن أمر الأخبار مبنى على حسن الظن بالراوي . ولأن رواية الأخبار تكون عند من يتعذر عليه معرفة العدالة في الباطن فاقصر فيها على معرفة ذلك في الظاهر ، وتفارق الشهادة فانها تكون عند الحكم ولا يتعذر عليهم ذلك فاعتبر فيها العدالة في الظاهر والباطن . قلت : ويشبه أن يكون العمل على هذا الرأي في كثير من كتب الحديث المشهورة في غير واحد من الرواة الذين تقدم العهد بهم وتعذرت الخبرة بالباطنة بهم ، والله أعلم .

(الثالث) المجهول العين وقد يقبل رواية المجهول العدالة من لا يقبل رواية المجهول العين ، ومن روى عنه عدلان وعينه فقد ارتفعت عنه هذه الجحالة .

ذكر أبو بكر الخطيب البغدادي في أجوبة مسائل سئل عنها أن المجهول عند أصحاب الحديث هو كل من لم تعرفه العلماء ومن لم يعرف حديثه إلا من جهة راو واحد مثل عمرو ، وذو مر ، وجبار الطائي ، وسعيد بن ذى حُذَن ،

لم يرو عنهم غير أبي إسحق السبيعي . ومثل الهزهان بن ميزن لا راوى عنه غير الشعبي . ومثل جرّ بن كليب لم يرو عنه الا قتادة .

قلت : قد روى عن الهزهان الثوري أيضاً . قال الخطيب : وأقل ما يرتفع به الجهالة ان يروى عن الرجل إثنان من المشهورين بالعلم الا أنه لا يثبت له حكم العدالة بروايتها عنه . وهذا بما قدمنا بيانه ، والله أعلم .

قلت : قد خرج البخارى في صحيحه حديث جماعة ليس لهم غير راو واحد ، منهم مرداس الأسلى لم يرو عنه غير قيس بن أبي حازم . وكذلك خرج مسلم حديث قوم لا راوى لهم غير واحد ، منهم ربيعة بن كعب الأسلى لم يرو عنه غير أبي سلمة بن عبد الرحمن . وذلك منها مصير الى أن الراوى قد يخرج عن كونه مجهولاً مردوداً برواية واحد عنه . والخلاف في ذلك متجه في التعديل نحو اتجاه الخلاف المعروف في الاكتفاء بواحد في التعديل على ما قدمناه ، والله أعلم .

التاسعة : اختلفوا في قبول رواية المبتدع الذى لا يكفر في بدعته . فمنهم من رد روايته مطلقاً لأنه فاسق يدعته وكما استوى في الكفر المتأول وغير المتأول يستوى في الفسق المتأول وغير المتأول . ومنهم من قبل رواية المبتدع إذا لم يكن ممن يستحل الكذب في نصرته مذهب أو لأهل مذهبه سواء كان داعية الى بدعته أو لم يكن . وعزا بعضهم هذا الى الشافعى لقوله : أقبل شهادة أهل الأهواء الا الخطائية من الرافضة لأنهم يرون الشهادة بالزور لمواقفهم . وقال قوم : تقبل روايته إذا لم يكن داعية ولا تقبل إذا كان داعية الى بدعته . وهذا مذهب الكثير أو الأكثر من العلماء . وحكى بعض أصحاب الشافعى رضى الله عنه خلافاً بين أصحابه في قبول رواية المبتدع إذا لم يدع الى بدعته . وقال أما إذا كان داعية فلا خلاف بينهم في عدم قبول روايته .

وقال أبو حاتم بن حبان البستي أحد المصنفين من أئمة الحديث : الداعية

الى البدع لا يجوز الاحتجاج به عند أئمتنا قاطبة لا أعلم بينهم فيه خلافاً . وهذا المذهب الثالث أعد لها وأولاها ، والأول بعيد مبادئ للشائع عن أئمة الحديث ، فإن كتبهم طافحة بالرواية عن المبتدعة غير الدعاة . وفي الصحيحين كثير من أحاديثهم في الشواهد والأصول ، والله أعلم .

العاشر : التائب من الكذب في حديث الناس وغيره من أسباب النسق تقبل روايته الا التائب من الكذب متعمداً في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فانه لا تقبل روايته أبداً ، وان حسنت توبته على ما ذكر غير واحد من أهل العلم منهم أحمد بن حنبل وأبو بكر الحميدى شيخ البخارى . وأطلق الامام أبو بكر الصيرفى الشافعى فيما وجدت له في شرحه لرسالة الشافعى فقال : كل من أسقطنا خبره من أهل النقل بكذب وجدناه عليه لم نعد لقبوله توبة تظهر . ومن ضعفنا نقله لم نجعله قوياً بعد ذلك . وذكر أن ذلك بما اقرقت فيه الرواية والشهادة . وذكر الامام أبو المظفر السمعانى المروذى أن من كذب في خبر واحد وجب إسقاط ما تقدم من حديثه وهذا يضاهى من حيث المعنى ما ذكره الصيرفى ، والله أعلم .

الحادية عشرة : إذا روى ثقة عن ثقة حديثاً ورجع المروى عنه فنفاه فالمختار أنه ان كان جازماً بنفيه بأن قال « ما روايته ، أو كذب على » أو نحو ذلك فقد تعارض الجزمان ، والجاحد هو الأصل فوجب رد حديث فرعه ذلك . ثم لا يكون ذلك جرحاً له يوجب رد باقى حديثه لأنه مكذب لشيوخه أيضاً في ذلك ، وليس قبول جرح شيخه له بأولى من قبول جرحه لشيوخه فتساقط . أما إذا قال المروى عنه « لا أعرفه ، أو لا أذكره » أو نحو ذلك ، فذلك لا يوجب رد رواية الراوى عنه . ومن روى حديثاً ثم نسيه لم يكن ذلك مسقطاً للعمل به عند جمهور أهل الحديث وجمهور الفقهاء والمتكلمين خلافاً لقوم من أصحاب أبى حنيفة صاروا الى إسقاطه بذلك .

وبنوا عليه رد « حديث سليمان بن موسى عن الزهرى عن عروة عن عائشة

عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا تكلمت المرأة بغير إذن وليها فنكاحها باطل ... الحديث ، من أجل أن ابن جريج قال : لقيت الزهري فسألته عن هذا الحديث فلم يعرفه . وكذا حديث ربيعة الرأي عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى بشاهد ويمين فإن عبد العزيز بن محمد الدراوردي قال : لقيت سهيلاً فسألته عنه فلم يعرفه .

والصحيح ما عليه الجمهور . لأن المروى عنه بصدد السهو والنسيان والراوى عنه ثقة جازم فلا يرد بالاحتمال روايته . ولهذا كان سهيل بعد ذلك يقول : حدثني ربيعة عنى عن أبي ويسوق الحديث . وقد روى كثير من الأكابر أحاديث نسوها بعد ما حدثوا بها عن من سمعها منهم فكان أحدهم يقول « حدثني فلان عنى عن فلان بكذا وكذا » . وجمع الحافظ الخطيب ذلك فى كتاب « أخبار من حدث ونسى » . ولأجل أن الانسان معرض للنسيان كره من كره من العلماء الرواية عن الأحياء ، منهم الشافعى رضى الله عنه ، قال لابن عبد الحكم : إياك والرواية عن الأحياء ، والله أعلم .

الثانية عشرة : من أخذ على التحديث أجر أمتنع ذلك من قبول روايته عند قوم من أئمة الحديث . وروينا عن إسحق بن إبراهيم أنه سئل عن المحدث يحدث بالأجر . فقال : لا يكتب عنه . وعن أحمد بن حنبل وأبى حاتم الرازى نحو ذلك . وترخص أبو نعيم الفضل بن دكين وعلى بن عبد العزيز المكي وآخرون فى أخذ العوض على التحديث وذلك شبيه بأخذ الأجرة على تعليم القرآن ونحوه . غير أن فى هذا من حيث العرف خرماً للرودة والظن يساء بفاعله إلا ان يقتزن ذلك بعذر ينق ذلك عنه ، كمثل ما حدثني الشيخ أبو المظفر عن أبيه الحافظ أبى سعيد السمعاني أن أبى الفضل محمد بن ناصر السلاوى ذكر أن أبى الحسين بن النقوم فعل ذلك ، لأن الشيخ أبى إسحق الشيرازى أفتاه بمجواز أخذ الأجرة على التحديث لأن أصحاب الحديث كانوا يمنعون عنه الكسب لعياله ، والله أعلم .

الثالثة عشرة : لا تقبل رواية من عرف بالتساهل في سماع الحديث أو إسماعه كمن لا يبالي بالنوم في مجلس السماع، ولكن يحدث لا من أصل مقابل صحيح، ومن هذا القبيل من عرف بقبول التلقين في الحديث، ولا تقبل رواية من كثرت الشواذ والمناكير في حديثه . جاء عن شعبة أنه قال : لا يحميك الحديث الشاذ إلا من الرجل الشاذ . ولا تقبل رواية من عرف بكثرة السهو في رواياته إذا لم يحدث من أصل صحيح . وكل هذا يجرم الثقة بالراوى وبضبطه .

وورد عن ابن المبارك، وأحمد بن حنبل، والحميدى، وغيرهم أن من غلط في حديث وبين له غلطه فلم يرجع عنه وأصر على رواية ذلك الحديث سقطت روايته ولم يكتب عنه . وفي هذا نظر، وهو غير مستنكر إذا ظهر أن ذلك منه على جهة العناد أو نحو ذلك، والله أعلم .

الرابعة عشرة : أعرض الناس في هذه الأعصار المتأخرة عن اعتبار مجموع ماينا من الشروط في رواة الحديث ومشايخه فلم يتقيدوا بها في رواياتهم لتعذر الوفاء بذلك على نحو ما تقدم ، وكان عليه من تقدم . ووجه ذلك ما قدمناه في أول كتابنا هذا من كون المقصود المحافظة على خصيصة هذه الأمة في الأسانيد والمحاذرة من انقطاع سلسلتها، فليعتبر من الشروط المذكورة ما يليق بهذا الغرض على تجرده، وليكتف في أهلية الشيخ بكونه مسلماً، بالغا، عاقلاً، غير متظاهر بالفسق والسخف، وفي ضبطه بوجود سماعه مثبتاً بخبط غير متهم وبروايته من أصل موافق لأصل شيخه . وقد سبق الى نحو ما ذكرناه الحافظ الفقيه أبو بكر البيهقي رحمه الله تعالى . فانه ذكر فيما رويناه عنه توسع من توسع في السماع من بعض محدثي زمانه الذين لا يحفظون حديثهم ولا يحسنون قراءته من كتبهم ولا يعرفون ما يقرأ عليهم بعد ان تكون القراءة عليهم من أصل سماعهم .

ووجه ذلك بأن الأحاديث التي قد صحت أو وقعت بين الصحة والسقم قد دونت وكتبت في الجوامع التي جمعها أئمة الحديث . ولا يجوز ان يذهب شيء

منها على جميعهم، وإن جاز أن يذهب على بعضهم لضمان صاحب الشريعة حفظها .
قال البيهقي : فمن جاء اليوم بحديث لا يوجد عند جميعهم لم يقبل منه . ومن
جاء بحديث معروف عندهم فالذي يرويه لا ينفرد بروايته والحجة قائمة بحديثه
برواية غيره . والقصد من روايته والسماع منه أن يصير الحديث مسلسلاً وبحديثنا
وأخبرنا ، وتبقى هذه الكرامة التي خصت بها هذه الأمة شرفاً لنينا المصطفى صلى
الله عليه وعلى آله وسلم ، والله أعلم .

الخامسة عشرة : في بيان الألفاظ المستعملة من أهل هذا الشأن في الجرح
والتعديل . وقد رتبها أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي في كتابه في الجرح
والتعديل فأجاد وأحسن . ونحن نرتبها كذلك ونورد ما ذكره ونضيف إليه ما
بلغنا في ذلك عن غيره إن شاء الله تعالى . أما ألفاظ التعديل فعلى مراتب :
الأولى : قال ابن أبي حاتم : إذا قيل للواحد إنه « ثقة أو متقن » فهو من
يحتاج بحديثه . قلت : وكذا إذا قيل « ثبت أو حجة » ، وكذا إذا قيل في العدل إنه
« حافظ أو ضابط » ، والله أعلم .

الثانية : قال ابن أبي حاتم إذا قيل إنه « صدوق ، أو محله الصدق ، أو لا
باس به » فهو من يكتب حديثه وينظر فيه وهي المنزلة الثانية . قلت : هذا كما قال ،
لأن هذه العبارات لا تشعر بشريطة الضبط فينظر في حديثه ويختبر حتى يعرف
ضبطه . وقد تقدم بيان طريقه في أول هذا النوع . وإن لم يستوف النظر
المعروف لكون ذلك المحدث في نفسه ضابطاً مطلقاً واحتجنا إلى حديث من
حديثه اعتبرنا ذلك الحديث ونظرنا هل له أصل من رواية غيره كما تقدم بيان
طريق الاعتبار في النوع الخامس عشر . ومشهور عن عبد الرحمن بن مهدي القدوة
في هذا الشأن أنه حدث ، فقال « حدثنا أبو خلفة » فقيل له « أكان ثقة ؟ » فقال
« كان صدوقاً ، وكان مأموناً ، وكان خيراً ، وفي رواية كان خياراً . الثقة شعبة
وسفيان » . ثم إن ذلك مخالف لما ورد عن ابن أبي خيثمة . قال قلت ليحيى بن

معين إنك تقول : فلان « ليس به بأس » وفلان « ضعيف » . قال : إذا قلت لك « ليس به بأس » فهو ثقة ، وإذا قلت لك هو « ضعيف » فليس هو بثقة ، لا تكتب حديثه . قلت : ليس في هذا حكاية ذلك عن غيره من أهل الحديث ، فإنه نسبه الى نفسه خاصة بخلاف ما ذكره ابن أبي حاتم ، والله أعلم .

الثالثة : قال ابن أبي حاتم إذا قيل « شيخ » فهو بالمنزلة الثالثة ، يكتب حديثه وينظر فيه ، الا أنه دون الثانية .

الرابعة : قال إذا قيل « صالح الحديث » فإنه يكتب حديثه للاعتبار . قلت : وقد جاء عن أبي جعفر أحمد بن سنان قال : كان عبدالرحمن بن مهدي ربما جرى ذكر حديث الرجل فيه ضعف وهو رجل صدوق فيقول رجل صالح الحديث ، والله أعلم .

وأما ألفاظهم في الجرح فهي أيضاً على مراتب : أولها : قولهم « لين الحديث » . قال ابن أبي حاتم : إذا أجابوا في الرجل « بلين الحديث » فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه اعتباراً . قلت : وسأل حمزة بن يوسف السهمي أبا الحسن الدارقطني الامام ، فقال له : إذا قلت « فلان لين » ايش تريد به ؟ قال : لا يكون ساقطاً متروك الحديث ولكن مجروحاً بشيء لا يسقط عن العدالة .

الثانية : قال ابن أبي حاتم إذا قالوا « ليس بقوى » فهو بمنزلة الأول في كتب حديثه ، الا أنه دونه .

الثالثة : قال إذا قالوا « ضعيف الحديث » فهو دون الثاني لا يطرح حديثه بل يعتبر به .

الرابعة : قال إذا قالوا « متروك الحديث » أو « ذاهب الحديث » ، أو « كذاب » ، فهو ساقط الحديث لا يكتب حديثه وهي المنزلة الرابعة .

قال الخطيب أبو بكر : أرفع العبارات في أحوال الرواة ان يقال « حجة أو ثقة » ، وأدونها ان يقال « كذاب ساقط » . أخبرنا أبو بكر بن عبد المنعم الصاعدي

الفراوى قراءة عليه بنيسابور؛ قال أخبرنا محمد بن إسماعيل الفارسي؛ قال أخبرنا أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي الحافظ، أخبرنا الحسين بن الفضل، أخبرنا عبد الله بن جعفر، حدثنا يعقوب بن سفيان، قال سمعت أحمد بن صالح قال: لا يترك حديث رجل حتى يجتمع الجميع على ترك حديثه. قد يقال «فلان ضعيف»، فأما ان يقال «فلان متروك» فلا، الا ان يجتمع الجميع على ترك حديثه. وما لم يشرحه ابن أبي حاتم وغيره من الألفاظ المستعملة في هذا الباب قولهم «فلان قد روى الناس عنه، فلان وسط، فلان مقارب الحديث، فلان مضطرب الحديث، فلان لا يحتاج به، فلان مجبول، فلان لا شيء، فلان ليس بذاك» وربما قيل «ليس بذاك القوى، فلان فيه أو في حديثه ضعف». وهو في المرح أقل من قولهم «فلان ضعيف الحديث، فلان ما أعلم به بأساً»، وهو في التعديل دون قولهم «لا بأس به». وما من لفظة منها ومن أشباهها الا ولها نظير شرحناه أو أصل أصلناه ننبه ان شاء الله به عليها، والله أعلم.

٢٤ - النوع الرابع والعشرون : معرفة كيفية

سماع الحديث وتحمله وصفة ضبطه

اعلم أن طرق نقل الحديث وتحمله على أنواع متعددة، ولنقدم على بيانها بيان أمور : أحدها : يصح التحمل قبل وجود الأهلية فتقبل رواية من تحمل قبل الاسلام وروى بعده، وكذلك رواية من سمع قبل البلوغ وروى بعده. ومنع من ذلك قوم فأخطئوا لأن الناس قبلوا رواية أحداث الصحابة كالحسن بن علي، وابن عباس، وابن الزبير، والنعمان بن بشير، وأشباههم من غير فرق بين ما تحملوه قبل البلوغ وما بعده. ولم يزالوا قديماً وحديثاً يحضرون الصبيان مجالس التحديث والسماع ويعتدون بروايتهم لذلك، والله أعلم.

الثاني : قال أبو عبد الله الزبيرى : يستحب كتب الحديث في العشرين، لأنها مجتمع العقل. قال : وأحب ان يشتغل دونها بحفظ القرآن والفرائض. وورد

عن سفيان الثوري قال : كان الرجل إذا أراد ان يطلب الحديث تعبد قبل ذلك عشرين سنة .

وقيل لموسى بن إسحق : كيف لم تكتب عن أبي نعيم ؟ فقال : كان أهل الكوفة لا يخرجون أولادهم في طلب الحديث صغاراً حتى يستكملوا عشرين سنة . وقال موسى بن هرون : أهل البصرة يكتبون لعشر سنين ، وأهل الكوفة لعشرين ، وأهل الشام ثلاثين ، والله أعلم .

قلت : وينبغي بعد ان صار الملاحظ لإبقاء سلسلة الاسناد ان ييكر بإسماع الصغير في أول زمان يصح فيه سماعه . وأما الاشتغال بكتبه الحديث ، وتحصيله ، وضبطه ، وتقيدته ، فمن حين يتأهل لذلك ويستعد له . وذلك يختلف باختلاف الأشخاص ، وليس منحصراً في سن مخصوص كما سبق ذكره آنفاً عن قوم ، والله أعلم .

الثالث : اختلفوا في أول زمان يصح فيه سماع الصغير . فروينا عن موسى بن هرون الجمال أحد الحفاظ النقاد أنه سئل : متى يسمع الصبي الحديث ؟ فقال : إذا فرق بين البقرة والدابة ، وفي رواية بين البقرة والحمار . وعن أحمد ابن حنبل رضى الله عنه أنه سئل : متى يجوز سماع الصبي الحديث ؟ فقال : إذا عقل وضبط . فذكر له عن رجل أنه قال : لا يجوز سماعه حتى يكون له خمس عشرة سنة ، فأنكر قوله وقال : بس القول . وأخبرني الشيخ أبو محمد عبد الرحمن بن عبد الله الأسدي عن أبي محمد عبد الله بن محمد الأشيري عن القاضي الحافظ عياض بن موسى السبتي اليحصبي قال : قد حدد أهل الصنعة في ذلك أن أقله سن محمود بن الربيع . وذكر رواية البخاري في صحيحه بعد ان ترجم «متى يصح سماع الصغير» بإسناده عن محمود بن الربيع ، قال : عقلت من النبي صلى الله عليه وسلم حجة بجا في وجهي وأنا ابن خمس سنين من دلو ، وفي رواية أخرى أنه كان ابن أربع سنين .

قلت : التحديد بخمس هو الذى استقر عليه عمل أهل الحديث المتأخرين، فيكتبون لابن خمس فصاعداً «سمع» ولمن لم يبلغ خساً «حضر» أو «أحضر». والذى ينبغى فى ذلك ان يعتبر فى كل صغير حاله على الخصوص، فان وجدناه مرتفعاً عن حال من لا يعقل فهماً للخطاب ورداً للجواب ونحو ذلك صحنا سماعه وان كان دون خمس. وان لم يكن كذلك لم نصحح سماعه وان كان ابن خمس بل ابن خمسين.

وقد بلغنا عن إبراهيم بن سعيد الجوهري قال : رأيت صديقاً ابن أربع سنين وقد حل الى المأمون قد قرأ القرآن ونظر فى رأى غير أنه إذا جاع يبكي. وعن القاضي أبى محمد عبد الله بن محمد الأصبهاني قال : حفظت القرآن ولى خمس سنين، وحلت الى أبى بكر بن المقرئ لا سمع منه ولى أربع سنين. فقال بعض الحاضرين : لا تسمعوا له فيما قرئ فانه صغير. فقال لى ابن المقرئ اقرأ سورة الكافرين فقرأتها، فقال اقرأ سورة الكوثر فقرأتها، فقال لى غيره اقرأ سورة والمرسلات فقرأتها ولم أغلط فيها. فقال ابن المقرئ : سمعوا له والعهد على. وأما حديث محمد بن الربيع فيدل على صحة ذلك من ابن خمس مثل محمود، ولا يدل على انتفاء الصحة فيمن لم يكن ابن خمس ولا على الصحة فيمن كان ابن خمس ولم يميز تمييز محمود رضى الله عنه، والله أعلم.

﴿بيان أقسام طرق نقل الحديث وتحمله، ومجامعها ثمانية أقسام﴾

القسم الاول : السماع من لفظ الشيخ وهو ينقسم الى املاء وتحديث من غير املاء، وسواء كان من حفظه أو من كتابه. وهذا القسم أرفع الأقسام عند الجماهير. وفيما نزويه عن القاضي عياض بن موسى السبكي أحد المتأخرين المطلقين قوله : لا خلاف أنه يجوز فى هذا ان يقول السامع منه «حدثنا، وأخبرنا، وإبأننا، وسمعت فلاناً يقول، وقال لنا فلان، وذكر لنا فلان». قلت : فى هذا نظر، وينبغى فيما شاع استعماله من هذه الألفاظ مخصوصاً بما سُمع من غير لفظ

الشيخ على ما نبينه ان شاء الله تعالى ان لا يُنْطَلَق فيما سمع من لفظ الشيخ لما فيه من الابهام والالباس ، والله أعلم .

وذكر الحافظ أبو بكر الخطيب أن أرفع العبارات في ذلك «سمعت» ثم «حدثنا وحدثني»، فانه لا يكاد أحد يقول «سمعت» في أحاديث الاجازة والمكاتبة ولا في تدليس ما لم يسمعه . وكان بعض أهل العلم يقول فيما أجيز له «حدثنا» . وروى عن الحسن أنه كان يقول «حدثنا أبو هريرة» ويتأول أنه حدث أهل المدينة ، وكان الحسن إذ ذاك بها الا أنه لم يسمع منه شيئاً . قلت : ومنهم من أثبت له سماعاً من أبي هريرة ، والله أعلم .

ثم يتلو ذلك قول «أخبرنا» وهو كثير في الاستعمال ، حتى أن جماعة من أهل العلم كانوا لا يكادون يخبرون عما سمعوه من لفظ من حدثهم الا بقولهم «أخبرنا» ، منهم حماد بن سلمة ، وعبد الله بن المبارك ، وهشيم بن بشير ، وعبد الله ابن موسى ، وعبد الرزاق بن همام ، ويزيد بن هارون ، وعمر بن عون ، ويحيى بن يحيى التميمي ، وإسحق بن راهويه ، وأبو مسعود أحمد بن الفرات ، ومحمد بن أيوب الرازيان ، وغيرهم . وذكر الخطيب عن محمد بن رافع قال : كان عبد الرزاق يقول «أخبرنا» حتى قدم أحمد بن حنبل وإسحق بن راهويه فقالا له : قل «حدثنا» فكل ما سمعت مع هؤلاء قال «حدثنا» وما كان قبل ذلك قال «أخبرنا» . وعن محمد بن أبي الفوارس الحافظ قال : هشيم ، ويزيد بن هارون ، وعبد الرزاق لا يقولون الا «أخبرنا» فاذا رأيت «حدثنا» فهو من خطأ الكاتب ، والله أعلم .

قلت : وكان هذا كله قبل ان يشيع تخصيص «أخبرنا» بما قرئ على الشيخ ، ثم يتلو قول «أخبرنا» قول «أنبأنا» و«نبأنا» وهو قليل في الاستعمال . قلت : «حدثنا» وأخبرنا» أرفع من «سمعت» من جهة أخرى ، وهي أنه ليس في «سمعت» دلالة على أن الشيخ رواه الحديث وخاطبه به ، وفي «حدثنا» وأخبرنا» دلالة على أنه خاطبه به ورواه له أو هو ممن قُبل به ذلك . سأل الخطيب أبو بكر الحافظ

شيخه أبا بكر البرقاني الفقيه الحافظ رحمها الله تعالى عن السر في كونه يقول فيما رواه لهم عن أبي القاسم عبد الله بن إبراهيم الجرجاني الآبندوني «سمعت» ولا يقول «حدثنا» ولا أخبرنا» فذكر له أن أبا القاسم كان مع ثقته وصلاحه عسيراً في الرواية، فكان البرقاني يجلس بحيث لا يراه أبو القاسم ولا يعلم بحضوره، فيسمع منه ما يحدث به الشخص الداخل إليه، فلذلك يقول «سمعت» ولا يقول «حدثنا» ولا أخبرنا» لأن قصده كان الرواية للداخل إليه وحده. وأما قوله «قال لنا فلان، أو ذكر لنا فلان» فهو من قبيل قوله «حدثنا فلان» غير أنه لا تقبلاً بما سمعه منه في المذاكرة وهو به أشبه من «حدثنا».

وقد حكينا في فصل التعليق عقيب النوع الحادى عشر عن كثير من المحدثين استعمال ذلك معبرين به عما جرى بينهم في المذكرات والمناظرات. وأوضع العبارات في ذلك أن يقول «قال فلان، أو ذكر فلان» من غير ذكر قوله «لى ولنا» ونحو ذلك. وقد قدما في فصل الاسناد المعنعن أن ذلك وما أشبهه من الألفاظ محمول عندهم على السماع إذا عرف لقاؤه له وسماعه منه على الجملة، لا سيما إذا عرف من حاله أنه لا يقول «قال فلان» الا فيما سمعه منه.

وقد كان حجاج بن محمد الأعور يروى عن ابن جريج كتبه ويقول فيها «قال ابن جريج» فحملها الناس عنه واحتجوا برواياته وكان قد عرف من حاله أنه لا يروى الا ما سمعه. وقد خصص الخطيب أبو بكر الحافظ القول بحمل ذلك على السماع بمن عرف من عاداته مثل ذلك، والمحفوظ المعروف ما قدمنا ذكره، والله أعلم.

القسم الثانى : من أقسام الأخذ والتحمل القراءة على الشيخ، وأكثر المحدثين يسمونها «عرضاً» من حيث أن القارىء يعرض على الشيخ ما يقرؤه كما يعرض القرآن على المقرئ. وسواء كنت أنت القارىء، أو قرأ غيرك وأنت تسمع أو قرأت من كتاب أو من حفظك، أو كان الشيخ يحفظ ما يقرأ عليه أو لا يحفظ

لكن يمسك أصله هو أو ثقة غيره . ولا خلاف أنها رواية صحيحة إلا ما حكي عن بعض من لا يعتد بخلافه ، والله أعلم .

واختلفوا في أنها مثل السماع من لفظ الشيخ في المرتبة أو دونه أو فوقه ، فنقل عن أبي خنيفة وابن أبي ذئب وغيرهما ترجيح القراءة على الشيخ على السماع من لفظه . وروى ذلك عن مالك أيضاً . وروى عن مالك وغيره أنها سواء . وقد قيل إن التسوية بينهما مذهب معظم علماء الحجاز والكوفة ، ومذهب مالك وأصحابه وأشياخه من علماء المدينة ، ومذهب البخارى وغيرهم . والصحيح ترجيح السماع من لفظ الشيخ ، والحكم بأن القراءة عليه مرتبة ثانية . وقد قيل إن هذا مذهب جمهور أهل المشرق ، والله أعلم .

وأما العبارة عنها عند الرواية بها فهي على مراتب ، أجودها وأسلمها ان يقول «قرأت على فلان ، أو قرئ على فلان وأنا أسمع فأقر به» فهذا شائع من غير إشكال . وتتلو ذلك ما يجوز من العبارات في السماع من لفظ الشيخ مطلقة إذا أتى بها هنأ مقيدة بأن يقول «حدثنا فلان قراءة عليه ، أو أخبرنا قراءة عليه» ونحو ذلك . وكذلك «أنشدنا قراءة عليه» في الشعر .

وأما إطلاق «حدثنا ، وأخبرنا» في القراءة على الشيخ فقد اختلفوا فيه على مذاهب . فمن أهل الحديث من منع منها جميعاً وقيل إنه قول ابن المبارك ، ويحيى ابن يحيى التميمي ، وأحمد بن حنبل ، والنسائي ، وغيرهم . ومنهم من ذهب الى تجوز ذلك ، وأنه كالسماع من لفظ الشيخ في جواز إطلاق «حدثنا ، وأخبرنا ، وأنبأنا» . وقد قيل إن هذا مذهب معظم الحجازيين ، والكوفيين ، وقول الزهري ، ومالك ، وسفيان بن عيينة ، ويحيى بن سعيد القطان في آخرين من الأئمة المتقدمين ، وهو مذهب البخارى صاحب الصحيح في جماعة من الحديثين . ومن هؤلاء من أجاز فيها أيضاً ان يقول «سمعت فلاناً» . والمذهب الثالث الفرق بينها في ذلك ، والمنع من إطلاق «حدثنا» وتجوز إطلاق «أخبرنا» وهو مذهب

الشافعي وأصحابه، وهو منقول عن مسلم صاحب الصحيح، وجمهور أهل المشرق.
 وذكر صاحب كتاب الانصاف محمد بن الحسن التميمي الجوهري المصري
 أن هذا مذهب الأكثر من أصحاب الحديث الذين لا يحصيهم أحد، وأنهم جعلوا
 «أخبرنا» علماً يقوم مقام قول قائله : أنا قرأته عليه لا أنه لفظ به لي . قال ومن
 كان يقول به من أهل زماننا أبو عبد الرحمن النسائي في جماعة مثله من محدثينا .
 قلت وقد قيل إن أول من أحدث الفرق بين هذين اللفظين ابن وهب بمصر، وهذا
 يدفعه أن ذلك مروى عن ابن جريج والأوزاعي حكاه عنهما الخطيب أبو بكر إلا
 أن يعنى أنه أول من فعل ذلك بمصر ، والله أعلم . قلت : الفرق بينهما صار هو
 الشائع الغالب على أهل الحديث ، والاحتجاج لذلك من حيث اللغة عنه وتكلف .
 وخير ما يقال فيه إنه اصطلاح منهم أرادوا به التمييز بين النوعين ثم خصص
 النوع الأول بقول «حدثنا» لقوة إشعاره بالنطق والمشافة ، والله أعلم .

ومن أحسن ما يحكى عن يذهب هذا المذهب ما حكاه الحافظ أبو بكر البرقاني
 عن ابن أبي حاتم محمد بن يعقوب المروى أحد رؤساء أهل الحديث بخراسان أنه
 قرأ على بعض الشيوخ عن الفريرى صحيح البخارى وكان يقول له في كل حديث
 «حدثكم الفريرى» فلما فرغ من الكتاب سمع الشيخ يذكر أنه سمع الكتاب من
 الفريرى قراءة عليه ، فأعاد أبو حاتم قراءة الكتاب كله وقال له في جميعه
 «أخبركم الفريرى» ، والله أعلم .

تفريعات : الأول : إذا كان أصل الشيخ عند القراءة عليه يد غيره وهو
 موثوق به، مراعاة لما يقرأ ، أهل لذلك ، فإن كان الشيخ يحفظ ما يقرأ عليه فهو كما
 لو كان أصله يد نفسه بل أولى لتعاوض ذهنى شخصين عليه . وإن كان الشيخ
 لا يحفظ ما يقرأ عليه ، فهذا ما اختلفوا فيه ، فرأى بعض أئمة الأصول أن هذا سماع
 غير صحيح ، والمختار أن ذلك صحيح وبه عمل معظم الشيوخ وأهل الحديث . وإذا
 كان الأصل يد القارى وهو موثوق به ديناً ومعرفة ، فكذلك الحكم فيه وأولى

بالصحيح ، وأما إذا كان أصله يد من لا يوثق بأمساك له ، ولا يؤمن إهماله لما يقرأ ، فسواء كان يد القارىء أو يد غيره في أنه سماع غير معتمد به إذا كان الشيخ غير حافظ للقراءة عليه ، والله أعلم .

الثانى : إذا قرأ القارىء على الشيخ قائلا « أخبرك فلان ، أو قلت أخبرنا فلان ، أو نحو ذلك ، والشيخ ساكت ، مصغ إليه ، فاهم لذلك ، غير منكروه ، فهذا كاف في ذلك . واشترط بعض الظاهرية وغيرهم إقرار الشيخ لفظاً ، وبه قطع الشيخ أبو إسحق الشيرازى ، وأبو الفتح سليم الرازى ، وأبو نصر بن الصباغ من الفقهاء الشافعيين . قال أبو نصر : ليس له أن يقول « حدثنى » أو « أخبرنى » وله أن يعمل بما قرئ عليه ، وإذا أراد روايته عنه قال « قرأت عليه ، أو قرئ عليه وهو يسمع » . وفي حكاية بعض المصنفين للخلاف في ذلك أن بعض الظاهرية شرط إقرار الشيخ عند تمام السماع بأن يقول القارىء للشيخ « وهو كما قرأته عليك ؟ » فيقول « نعم » . والصحيح أن ذلك غير لازم وأن سكوت الشيخ على الوجه المذكور نازل منزلة تصريحه بتصديق القارىء اكتفاه بالقرائن الظاهرة ، وهذا مذهب الجماهير من المحدثين والفقهاء وغيرهم ، والله أعلم .

الثالث : فيما نرويه عن الحاكم أبى عبد الله الحافظ رحمه الله قال : الذى أختاره فى الرواية وعهدت عليه أكثر مشايخى وأئمة عصرى أن يقول فى الذى يأخذه من المحدث لفظاً وليس معه أحد « حدثنى فلان » وما يأخذه من المحدث لفظاً ومع غيره « حدثنا فلان » وما قرأ على المحدث بنفسه « أخبرنى فلان » ، وما قرئ على المحدث وهو حاضر « أخبرنا فلان » . وقد رويناهما ذكره عن عبد الله بن وهب صاحب مالك رضى الله عنها وهو حسن رائق .

فإن شك فى شيء عنده أنه من قبيل « حدثنا أو أخبرنا » أو من قبيل « حدثنى أو أخبرنى » لتردد فى أنه كان عند التحمل والسماع وحده أو مع غيره فيحتمل أن نقول ليقول « حدثنى أو أخبرنى » لأن عدم غيره هو الأصل . ولكن ذكر على

ابن عبد الله المديني الامام عن شيخه يحيى بن سعيد القطان الامام فيما إذا شك أن الشيخ قال «حدثني فلان» أو قال «حدثنا فلان» أنه يقول «حدثنا». وهذا يقتضى فيما إذا شك في سماع نفسه في مثل ذلك ان يقول «حدثنا» وهو عندي يتوجه بأن «حدثني» أكمل مرتبة وه «حدثنا» أنقص مرتبة، فليقتصر إذا شك على الناقص، لأن عدم الزائد هو الأصل وهذا لطيف. ثم وجدت الحافظ أحمد البيهقي رحمه الله قد اختار بعد حكايته قول القطان ما قدمته. ثم إن هذا التفصيل من أصله مستحب وليس بواجب، حكاها الخطيب الحافظ عن أهل العلم كافة. فجاز إذا سمع وحده ان يقول «حدثنا» أو نحوه لجواز ذلك للواحد في كلام العرب. وجاز إذا سمع في جماعة أن يقول «حدثني» لأن المحدث حدثه وحدث غيره، والله أعلم.

الرابع : رويانا عن أبي عبد الله أحمد بن حنبل رضى الله عنه أنه قال : اتبع لفظ الشيخ في قوله «حدثنا، وحدثني، وسمعت، وأخبرنا»، ولا تعدوه. قلت : ليس لك فيما تجده في الكتب المؤلفة من روايات من تقدمك أن تبدل في نفس الكتاب ما قيل فيه «أخبرنا» «بحدثنا» ونحو ذلك، وإن كان في إقامة أحدهما مقام الآخر خلاف وتفصيل سبق، لاحتمال ان يكون من قال ذلك من لا يرى التسوية بينهما. ولو وجدت في ذلك إسناداً عرفت من مذهب رجاله التسوية بينهما فاقامتك أحدهما مقام الآخر من باب تجويز الرواية بالمعنى. وذلك وإن كان فيه خلاف معروف فالذى نراه الامتناع من إجراء مثله في إبدال ما وضع في الكتب المصنفة والمجامع المجموعة على ما سنذكره إن شاء الله تعالى. وما ذكره الخطيب أبو بكر في كفايته من إجراء ذلك الخلاف في هذا فمحمول عندنا على ما يسمعه الطالب من لفظ المحدث غير موضوع في كتاب مؤلف، والله أعلم.

الخامس : اختلف أهل العلم في صحة سماع من ينسخ وقت القراءة، فورد عن الامام إبراهيم الحارثي وأبي أحمد بن عدى الحافظ والاستاذ أبي إسحق الاسفراييني

الفقيه الأصولي وغيرهم نفي ذلك . وروينا عن أبي بكر أحمد بن إسحق الصبغى أحد أئمة الشافعيين بخراسان أنه سئل عن يكتب فى السماع . فقال يقول « حضرت » ولا يقل « حدثنا » ولا أخبرنا » . وورد عن موسى بن هارون الحمال تجويز ذلك . وعن أبي حاتم الرازى قال : كتبت عند عارم وهو يقرأ ، وكتبت عند عمرو بن مرزوق وهو يقرأ . وعن عبد الله بن المبارك أنه قرئ عليه وهو ينسخ شيئاً آخر غير ما يقرأ . ولا فرق بين النسخ من السماع والنسخ من المسمع .

قلت : وخير من هذا الاطلاق التفصيل ، فنقول لا يصح السماع إذا كان النسخ بحيث يمتنع معه فهم النسخ لما يقرأ حتى يكون الواصل الى سمعه كأنه صوت عُفْل ، ويصح إذا كان بحيث لا يمتنع معه الفهم . كمثل ما روينا عن الحافظ العالم أبي الحسن الدارقطنى أنه حضر فى حديثه مجلس إسماعيل الصفار مجلس ينسخ جزءاً كان معه وإسماعيل يلى ، فقال له بعض الحاضرين لا يصح سماعك وأنت تنسخ . فقال فهمى للاملاء خلاف فهمك . ثم قال : تحفظ كم أملى الشيخ من حديث الى الآن ؟ فقال لا . فقال الدارقطنى أملى ثمانية عشر حديثاً ، فعدت الأحاديث فوجدت كما قال . ثم قال أبو الحسن الحديث الاول منها عن فلان عن فلان ومثته كذا . والحديث الثانى عن فلان عن فلان ومثته كذا . ولم يزل يذكر أسانيد الأحاديث ومتونها على ترتيبها فى الاملاء حتى أتى على آخرها فتعجب الناس منه ، والله أعلم .

السادس : ما ذكرناه فى النسخ من التفصيل يجرى مثله فيما إذا كان الشيخ أو السامع يتحدث ، أو كان القارئ خفيف القراءة يفرط فى الاسراع ، أو كان يهين بحيث يخفى بعض الكلام ، أو كان السامع بعيداً عن القارئ وما أشبه ذلك .

ثم الظاهر أنه يعنى فى كل ذلك عن القدر اليسير نحو الكلمة والكلمتين . ويستحب للشيخ أن يميز لجميع السامعين رواية جميع الجزء أو الكتاب الذى سمعوه وإن جرى على كله اسم السماع . وإذا بذل لأحد منهم خطه بذلك كُتب له « سمع منى هذا الكتاب وأجزت له روايته عنى » أو نحو هذا كما كان بعض الشيوخ يفعل .

وفيا نزويه عن الفقيه أبي محمد بن أبي عبد الله بن عتاب الفقيه الأندلسي عن أبيه رحمه الله أنه قال : لا غنى في السماع عن الاجازة ، لانه قد يغلط القارىء ويغلط الشيخ ، أو يغلط الشيخ ان كان القارىء ويغلط السامع فينجبر له ما فاتته بالاجازة . هذا الذى ذكرناه تحقيق حسن . وقد رويناه عن صالح بن أحمد بن حنبل قال قلت لأبي : الشيخ يدغم الحرف يعرف أنه كذا وكذا ولا يفهم عنه ، ترى ان يروى ذلك عنه ؟ قال : أرجو ان لا يضييق هذا . وبلغنا عن خلف بن سالم المخزومي قال سمعت ابن عيينة يقول «نا عمرو بن دينار» يريد «حدثنا عمرو بن دينار» لكن اقتصصر من «حدثنا» على «النون والالف» فاذا قيل له قل «حدثنا عمرو» قال لا أقول ، لأنى لم أسمع من قوله «حدثنا» ثلاثة أحرف وهى «حدث» لكثرة الزحام .

قلت : قد كان كثير من أكابر المحدثين يعظم الجمع في مجالسهم جداً حتى ربما بلغ الوفا مؤلفة ، ويلغفهم عنهم المستملون ، فيكتبون عنهم بواسطة تبليغ المستملين ، فأجاز غير واحد لهم رواية ذلك عن المولى . رويناه عن الأعمش رضى الله عنه قال كنا نجلس الى إبراهيم فتتسع الحلقة فرمما يتحدث بالحديث فلا يسمعه من تنحى عنه ، فيسأل بعضهم بعضاً عما قال ثم يروونه وما سمعوه منه . وعن حماد ابن زيد أنه سأله رجل في مثل ذلك ، فقال : يا أبا إسحاق كيف قلت ؟ فقال استفهم ممن يليك . وعن عيينة أن أبا مسلم المستملى قال له إن الناس كثير لا يسمعون ، قال ألا تسمع أنت ؟ قال نعم ، قال فاستمعهم . وأبى آخرون ذلك .

روينا عن خلف بن تميم قال سمعت من سفيان الثوري عشرة آلاف حديث أو نحوها ، فكنت أستفهم جليسى ، فقلت لزائدة ، فقال لى : لا تحدث منها الا بما تحفظ بقلبك وسمع أذنك ، قال فألقيتها . وعن أبي نعيم أنه كان يرى فيها سقط عنه من الحرف والاسم مما سمعه من سفيان والأعمش واستفهمه من أصحابه أن يرويه عن أصحابه لا يرى غير ذلك واسعاً له .

قلت : والأول تساهل بعيد . وقد رويناه عن أبي عبد الله بن مندة

ابن الصلاح [النوع الرابع والمثرون : سماع الحديث وتحمله وضبطه ٧١

الحافظ الأصهباني أنه قال لواحد من أصحابه : يا فلان يكفيك من السماع شمه . وهذا إما متأول أو متروك على قائله . ثم وجدت عن عبد الغني بن سعيد الحافظ عن حمزة بن محمد الحافظ بإسناده عن عبد الرحمن بن مهدي أنه قال : يكفيك من الحديث شمه . قال عبد الغني قال لنا حمزة : يعني إذا سئل عن أول شيء عرفه وليس يعني التسهيل في السماع ، والله أعلم .

السابع : يصح السماع من هو وراء حجاب إذا سمع صوته فيما إذا حدث بلفظه أو إذا عرف حضوره بمسمع منه فيما إذا قرئ عليه . وينبغي أن يجوز الاعتماد في معرفة صوته وحضوره على خبر من يوثق به . وقد كانوا يسمعون من عائشة رضي الله عنها وغيرها من أزواج رسول الله صلى الله عليه وسلم من وراء حجاب ويروونه عنهن اعتماداً على الصوت . واحتج عبد الغني بن سعيد الحافظ في ذلك بقوله صلى الله عليه وسلم : إن بلالا ينادي بليل فكلوا واشربوا حتى ينادي ابن أم مكتوم ، وروى بإسناده عن شعبة أنه قال : إذا حدثك المحدث فلم تر وجهه فلا ترو عنه ، فلعنه شيطان قد تصور في صورته يقول « حدثنا وأخبرنا » ، والله أعلم .

الثامن : من سمع من شيخ حديثاً ثم قال له « لا تروه غني ، أو لا آذن لك في روايته غني ، أو قال لبست أخرك به ، أو رجعت عن إخباري إياك به ، فلا تروه غني » غير مسند ذلك إلى أنه أخطأ فيه أو شك فيه ونحو ذلك ، بل منعه من روايته عنه مع جزمه بأنه حديثه وروايته ، فذلك غير مبطل لسماعه ، ولا مانع له من روايته عنه .

وسأل الحافظ أبو سعيد بن غلبك النيسابوري الأستاذ أبا إسحق الأسفرائيني رحمه الله عن محدث خص بالسماع قوماً فجاء غيرهم وسمع منه من غير علم المحدث به هل يجوز له رواية ذلك عنه ؟ فأجاب بأنه يجوز ولو قال المحدث : إني أخبركم ولا أخبر فلانا لم يضره ، والله أعلم .

القسم الثالث من أقسام طرق نقل الحديث وتحمله : الاجازة

وهي متنوعة أنواعاً : أولها : ان يميز لمعين في معين ، مثل ان يقول «أجزت لك الكتاب الفلاني» ، أو ما اشتملت عليه فهرستی هذه ، فهذا أعلى أنواع الاجازة المجردة عن المناولة . وزعم بعضهم أنه لا خلاف في جوازها ولا خالف فيها أهل الظاهر . وإنما خلافهم في غير هذا النوع . وزاد القاضي أبو الوليد الباجي المالكي فأطلق نبي الخلاف وقال : لا خلاف في جواز الرواية بالاجازة من سلف هذه الأمة وخلفها ، وادعى الاجماع من غير تفصيل ، وحكى الخلاف في العمل بها . قلت : هذا باطل ، فقد خالف في جواز الرواية بالاجازة جماعات من أهل الحديث والفقه والاصوليين ، وذلك إحدى الروايتين عن الشافعي رضي الله عنه روى عن صاحبه الربيع بن سليمان ، قال : كان الشافعي لا يرى الاجازة في الحديث . قال الربيع : أنا أخالف الشافعي في هذا . وقد قال بإبطالها جماعة من الشافعيين منهم القاضيان حسين بن محمد المروزي وأبو الحسن الماوردي ، وبه قطع الماوردي في كتابه الحاوي وعزاه الى مذهب الشافعي وقالوا جميعاً : لو جازت الاجازة لبطلت الرحلة . وروى أيضاً هذا الكلام عن شعبة وغيره .

وعن أبطالها من أهل الحديث الامام إبراهيم بن إسحق الحرابي ، وأبو محمد عبد الله بن محمد الأصماني الملقب بأبي الشيخ ، والحافظ أبو نصر الرازي السجزي . وحكى أبو نصر فسادها عن بعض من لقيه . قال أبو نصر : وسمعت جماعة من أهل العلم يقولون قول المحدث «قد أجزت لك ان تروى عني تقديره . قد أجزت لك ما لا يجوز في الشرع ، لأن الشرع لا يبيح رواية من لم يسمع» .

قلت : ويشبه هذا ما حكاه أبو بكر محمد بن ثابت الحنفي أحد من أبطال الاجازة من الشافعية عن أبي طاهر الدباس أحد أئمة الحنفية قال : من قال لغيره «أجزت لك أن تروى عني ما لم تسمع» فكأنه يقول «أجزت لك أن تكذب علي» .

ثم إن الذى استقر عليه العمل وقال به جماهير أهل العلم من أهل الحديث وغيرهم القول بتجوز الاجازة وإباحة الرواية بها وفى الاحتجاج لذلك غموض . ويتجه أن نقول إذا أجاز له أن يروى عنه مروياته وقد أخبره بها جملة فهو كما لو أخبره تفصيلا ، وإخباره بها غير متوقف على التصريح نطقاً كما فى القراءة على الشيخ كما سبق ، وإنما الغرض حصول الافهام والفهم وذلك يحصل بالاجازة المفهومة ، والله أعلم . ثم إنه كما تجوز الرواية بالاجازة يجب العمل بالمروى بها خلافاً لمن قال من أهل الظاهر ومن تابعهم أنه لا يجب العمل به وأنه جار مجرى المرسل . وهذا باطل لأنه ليس فى الاجازة ما يقدس فى إيصال المنقول بها وفى الثقة به ، والله أعلم .

النوع الثانى : من أنواع الاجازة أن يميز لمعين فى غير معين مثل أن يقول « أجزت لك أو لكم جميع مسموعاتى أو جميع مروياتى » وما أشبه ذلك ، فالخلاف فى هذا النوع أقوى وأكثر . والجمهور من العلماء من المحدثين والفقهاء وغيرهم على تجوز الرواية بها أيضاً وعلى إيجاب العمل بما روى بها بشرطه ، والله أعلم .

النوع الثالث : من أنواع الاجازة أن يميز لغير معين بوصف العموم مثل أن يقول « أجزت للسلبين ، أو أجزت لكل أحد ، أو أجزت لمن أدرك زمانى » وما أشبه ذلك ، فهذا نوع تكلم فيه المتأخرون ممن جوز أصل الاجازة واختلفوا فى جوازها . فإن كان ذلك مقيداً بوصف حاصر أو نحوه فهو الى الجواز أقرب . ومن جوز ذلك كله الخطيب أبو بكر الحافظ . وروينا عن أبى عبد الله بن مندة الحافظ أنه قال « أجزت لمن قال لا إله الا الله » . وجوز القاضى أبو الطيب الطبرى أحد الفقهاء المحققين فيما حكاه عنه الخطيب الاجازة لجميع المسلمين من كان منهم موجوداً عند الاجازة . وأجاز أبو محمد بن سعيد أحد الجليلين من شيوخ الأندلس لكل من دخل قرطبة من طلبة العلم . وواقفه على جواز ذلك جماعة منهم أبو عبد الله بن عتاب رضى الله عنهم . وأنبأني من سأل الحازمى أبا بكر عن

الاجازة العامة هذه فكان من جوابه أن من أدركه من الحفاظ نحو أبي العلاء الحفاظ وغيره كانوا يميلون الى الجواز ، والله أعلم .

قلت : ولم نر ولم نسمع عن أحد ممن يقتدى به أنه استعمل هذه الاجازة فروى بها ولا عن الشاذلية المستأخرة الذين سوغوها ، والاجازة في أصلها ضعف وتزداد بهذا التوسع والاسترسال ضعفاً كثيراً لا ينبغي احتماله ، والله أعلم .

النوع الرابع : من أنواع الاجازة للجھول أو بالمجهول . ويتشبه بذيلها الاجازة المعلقة بالشرط وذلك مثل أن يقول « أجرت لمحمد بن خالد الدمشقي » ، وفي وقته ذلك جماعة مشتركون في هذا الاسم والنسب ، ثم لا يعين المجاز له منهم . أو يقول « أجرت لفلان أن يروى عنى كتاب السنن » وهو يروى جماعة من كتب السنن المعروفة بذلك ثم لا يعين . فهذه إجازة فاسدة لا فائدة لها . وليس من هذا القبيل ما إذا أجاز لجماعة مسمين معينين بأنسابهم والمجيز جاهل بأعيانهم غير عارف بهم فهذا غير قادح كما لا يقدح عدم معرفته به إذا حضر شخصه في السماع منه ، والله أعلم . وإن أجاز للمسمين المنتسبين في الاستجازة ولم يعرفهم بأعيانهم ولا بأنسابهم ولم يعرف عددهم ولم يتصفح أسمائهم واحداً فواحداً فينبغي أن يصح ذلك أيضاً كما يصح سماع من حضر مجلسه للسماع منه وإن لم يعرفهم أصلاً ولم يعرف عددهم ولا تصفح أشخاصهم واحداً واحداً .

وإذا قال « أجرت لمن يشاء فلان » أو نحو ذلك فهذا فيه جهالة وتعليق بشرط ، فالظاهر أنه لا يصح ، وبذلك أفتى القاضي أبو الطيب الطبري الشافعي إذ سأله الخطيب الحفاظ عن ذلك وعلل بأنه إجازة لمجهول ، فهو كقوله « أجرت لبعض الناس » من غير تعيين . وقد يعلل ذلك أيضاً بما فيها من التعليق بالشرط ، فإن ما يفسد بالجهالة يفسد بالتعليق على ما عرف عند قوم .

وحكى الخطيب عن أبي يعلى بن القرام الحنبلي وأبي الفضل بن عروس المالكي أنها أجازا ذلك وهؤلاء الثلاثة كانوا مشايخ مذاهبهم يفتادون ذلك . وهذه

الجهالة ترتفع في ثانی الحال عند وجود المشیئة بخلاف الجهالة الواقعة فيما إذا أجاز لبعض الناس . وإذا قال «أجزت لمن شاء» فهو كما لو قال «أجزت لمن شاء فلان» بل هذه أكثر جهالة وانتشاراً من حيث أنها معلقة بمشيئة من لا يحصر عددهم بخلاف تلك . ثم هذا فيما إذا أجاز لمن شاء الإجازة منه له .

فان أجاز لمن شاء الرواية عنه فهذا أولى بالجواز من حيث أن مقتضى كل إجازة تقويض الرواية بها الى مشیئة المجاز له ، فكان هذا مع كونه بصيغة التعليق تصريحاً بما يقتضيه الاطلاق وحكاية للحال لا تعليقاً في الحقيقة . ولهذا أجاز بعض أئمة الشافعيين في البيع ان يقول «بعتك هذا بكذا ان شئت» فيقول «قبلت» . ووجد بخط أبي الفتح محمد بن الحسين الأزدي الموصلي الحافظ «أجزت رواية ذلك لجميع من أحب ان يروى ذلك عني» . أما إذا قال «أجزت لفلان كذا وكذا ان شاء روايته عني» ، أولك ان شئت ، أو أحببت ، أو أردت» ، فالأظهر الأقوى ان ذلك جائز ، إذ قد اتفقت فيه الجهالة وحقيقة التعليق ولم يبق سوى صيغته ، والعلم عند الله تعالى .

النوع الخامس : من أنواع الإجازة الإجازة للعدوم ، ولنذكر معه الإجازة للطفل الصغير . هذا نوع خاص فيه قوم من المتأخرين واختلفوا في جوازه . ومثاله ان يقول «أجزت لمن يولد لفلان» فان عطف المعدوم في ذلك على الموجود بان قال «أجزت لفلان ولمن يولد له» ، أو أجزت لك ولولدك ولعقبك ماتناسلوا ، كان ذلك أقرب الى الجواز من الأول . ومثل ذلك أجاز أصحاب الشافعي رضي الله عنه في الوقف القسم الثاني دون الأول . وقد أجاز أصحاب مالك وأبي حنيفة رضي الله عنهما أو من قال ذلك منهم في الوقف القسمين كليهما . وفعل هذا الثاني في الإجازة من المحدثين المتقدمين أبو بكر بن أبي داود السجستاني ، فانا رويناه عنه أنه سئل الإجازة فقال «قد أجزت لك ولأولادك ولحلب الحسبة» يعني الذين لم يولدوا بعد .

وأما الاجازة للعدوم ابتداء من غير عطف على موجود فقد أجازها الخطيب أبو بكر الحافظ، وذكر أنه سمع أبا يعلى بن الفراء الحنبلي وأبا الفضل بن عروس المالكي يميزان ذلك. وحكى جواز ذلك أيضاً أبو نصر بن الصباغ الفقيه، فقال: ذهب قوم الى أنه يجوز ان يميز لمن لم يخلق. قال وهذا إنما ذهب اليه من يعتقد أن الاجازة إذن في الرواية لا محادثة. ثم بين بطلان هذه الاجازة وهو الذي استقر عليه رأى شيخه القاضى أبى الطيب الطبرى الامام، وذلك هو الصحيح الذى لا ينبغي غيره لأن الاجازة في حكم الاخبار جملة بالمجاز على ما قدمناه في بيان صحة أصل الاجازة، فكما لا يصح الاخبار للعدوم لا تصح الاجازة للعدوم. ولو قدرنا أن الاجازة إذن فلا يصح أيضاً ذلك للعدوم كما لا يصح الاذن في باب الوكالة للعدوم لوقوعه في حالة لا يصح فيها المأذون فيه من المأذون له.

وهذا أيضاً يوجب بطلان الاجازة للطفل الصغير الذى لا يصح سماعه. قال الخطيب: سألت القاضى أبا الطيب الطبرى عن الاجازة للطفل الصغير هل يعتبر في صحته سنه أو تميزه كما يعتبر ذلك في صحة سماعه؟ فقال لا يعتبر ذلك. قال فقلت له إن بعض أصحابنا قال: لا تصح الاجازة لمن لا يصح سماعه. فقال قد يصح ان يميز ذلك للغائب عنه ولا يصح السماع له. واحتج الخطيب لصحتها للطفل بأن الاجازة إنما هي إباحة المميز للجاز له ان يروى عنه، والإباحة تصح للعاقل وغير العاقل.

قال: وعلى هذا رأينا كافة شيوخنا يميزون للاطفال الغيب عنهم من غير ان يسألوا عن مبلغ ألسنتهم وحال تمييزهم، ولم نرم أجازوا لمن لم يكن مولوداً في الحال. قلت كأنهم رأوا الطفل أهلاً لتحمل هذا النوع من أنواع تحمل الحديث ليؤدى به بعد حصول أهليته حرصاً على توسيع السبيل الى بقاء الاسناد الذى اختصت به هذه الأمة وتقريبه من رسول الله صلى الله عليه وسلم.

النوع السادس: من أنواع الاجازة إجازة ما لم يسمعه المميز ولم يتحمله

أصلاً بعد ليرويه المجاز له إذا تحمله المجيز بعد ذلك . أخبرني من أخبر عن القاضي عياض بن موسى من فضلاء وقته بالمغرب ، قال : هذا لم أر من تكلم عليه من المشايخ ، ورأيت بعض المتأخرين والعصريين يصنعونه ، ثم حكى عن أبي الوليد يونس بن مغيث قاضى قرطبة أنه سئل الاجازة بجميع ما رواه الى تاريخها وما يرويه بعد فامتنع من ذلك ، فغضب السائل ، فقال له بعض أصحابه : يا هذا يعطيك ما لم يأخذه ، هذا محال ! قال عياض : وهذا هو الصحيح .

قلت : ينبغي ان يبنى هذا على ان الاجازة فى حكم الاخبار بالمجاز جملة ، أو هى إذن . فان جعلت فى حكم الاخبار لم تصح هذه الاجازة ، إذ كيف يخبر بما لا خبر عنده منه . وان جعلت إذن أنبنى هذا على الخلاف فى تصحيح الاذن فى باب الوكالة فيما لم يملكه الاذن الموكل بعد ، مثل ان يوكل فى بيع العبد الذى يريد ان يشتريه . وقد أجاز ذلك بعض أصحاب الشافعى ، والصحيح بطلان هذه الاجازة . وعلى هذا يتعين على من يريد ان يروى بالاجازة عن شيخ أجاز له جميع مسموعاته مثلاً ان يبحث حتى يعلم أن ذاك الذى يريد روايته عنه بما سمعه قبل تاريخ هذه الاجازة . وأما إذا قال «أجزت لك ما صح ويصح عندك من مسموعاتى» فهذا ليس من هذا القبيل . وقد فعله الدارقطنى وغيره ، وجائز ان يروى بذلك عنه ما صح عنده بعد الاجازة أنه سمعه قبل الاجازة ، ويجوز ذلك وان اقتصر على قوله «ما صح عندك» ولم يقل «وما يصح» لان المراد «أجزت لك ان تروى عنى ماصح عندك» . فالمعتبر إذا فيه صحة ذلك عنده حالة الرواية ، والله أعلم .

النوع السابع : من أنواع الاجازة أجازة المجاز . مثل ان يقول الشيخ «أجزت لك مجازاتى ، أو أجزت لك رواية ما أجزلتى روايته» فنع من ذلك بعض من لا يعتد به من المتأخرين . والصحيح والذى عليه العمل أن ذلك جائز ، ولا يشبه ذلك ما امتنع من توكل الوكيل بغير إذن الموكل . ووجدت عن أبي عمرو السفاقي الحافظ المغربي قال سمعت أبا نعيم الحافظ الاصبهاني يقول :

الاجازة على الاجازة قوية جائزة .

وحكى الخطيب الحافظ تجويز ذلك عن الحافظ الامام أبى الحسن الدارقطني والحافظ أبى العباس المعروف بابن عقدة الكوفي وغيرهما . وقد كان الفقيه الزاهد نصر بن إبراهيم المقدسى يروى بالاجازة عن الاجازة حتى ربما والى فى روايته بين إجازات ثلاث . وينبغى لمن يروى بالاجازة عن الاجازة ان يتأمل كيفية إجازة شيخ شيخه ومقتضاها حتى لا يروى بها ما لم يندرج تحتها ، فاذا كان مثلاً صورة إجازة شيخ شيخه «أجزت له ما صح عنه من سماعات» فرأى شيئاً من مسموعات شيخ شيخه فليس له ان يروى ذلك عن شيخه عنه حتى يستبين أنه مما كان قد صح عند شيخه كونه من مسموعات شيخه الذى تلك إجازته ، ولا يكتفى بمجرد صحة ذلك عنه الآن عملاً بلفظه وتقييده ، ومن لا يتفطن لهذا وأمثاله يكثر عثاره ، والله أعلم . هذه أنواع الاجازة التى تمس الحاجة الى بيانها ويتركب منها أنواع أخر سيتعرف المتأمل حكمها بما أمليناه ان شاء الله تعالى .

ثم إنا ننبه على أمور . أحدها : رويناه عن أبى الحسن أحمد بن فارس الأديب المصنف رحمه الله قال : معنى الاجازة فى كلام العرب مأخوذ من جواز الماء الذى يسقاه المال من الماشية والحراث ، يقال منه : استجزت فلاناً فأجازته الى إذا أسقاك ماء لارضك أو ماشيتك . كذلك طالب العلم يسأل العالم ان يجهزه علمه فيجيزه إياه .

قلت : فللمجيز على هذا ان يقول «أجزت فلاناً مسموعاتى أو مروياتى» فيعديه بغير حرف جر من غير حاجة الى ذكر لفظ الرواية أو نحو ذلك . ويحتاج الى ذلك من يجعل الاجازة بمعنى التسويغ ، والاذن ، والاباحة ، وذلك هو المعروف ، فيقول «أجزت لفلان رواية مسموعاتى» مثلاً ومن يقول منهم «أجزت له مسموعاتى» فعلى سبيل الخلاف الذى لا يخفى نظيره ، والله أعلم .

الثانى : إنما تستحسن الاجازة إذا كان المجيز عالماً بما يجهز والمجاز له من أهل العلم ، لأنها توسع وترخص يتأهل له أهل العلم لمسيس حاجتهم اليها ، وبالعكس بعضهم

في ذلك فجعله شرطاً فيها . وحكاه أبو العباس الوليد بن بكر المالكي عن مالك رضي الله عنه . وقال الحافظ أبو عمر : الصحيح أنها لا تجوز الا لماهر بالصناعة وفي شيء معين لا يشكل إسناده ، والله أعلم .

الثالث : ينبغي للجزء إذا كتب إجازته ان يتلفظ بها فان اقتصر على الكتابة كان ذلك إجازة جائزة إذا اقترن بقصد الاجازة غير أنها أنقص مرتبة من الاجازة الملفوظ بها . وغير مستبعد تصحيح ذلك بمجرد هذه الكتابة في باب الرواية التي جعلت فيه القراءة على الشيخ مع أنه لم يلفظ بما قرئ عليه إخباراً منه بما قرئ عليه على ما تقدم بيانه ، والله أعلم .

القسم الرابع من أقسام طرق تحمل الحديث وتلقيه : المناولة

وهي على نوعين . أحدهما : المناولة المقرونة بالاجازة ، وهي أعلى أنواع الاجازة على الإطلاق ولها صور . منها ان يدفع الشيخ الى الطالب أصل سماعه أو فرعاً مقابل به ويقول « هذا سماعي أو روايتي عن فلان فاروه عني ، أو أجزت لك روايته عني » ، ثم يملكه إياه . أو يقول « خذه وانسخه وقابل به ثم رده الي » ونحو هذا .

ومنها ان يحجي الطالب الى الشيخ بكتاب أو جزء من حديثه فيعرضه عليه فيتأمله الشيخ وهو عارف متيقظ ثم يعيده اليه ويقول له « وقفت على ما فيه وهو حديثي عن فلان أو روايتي عن شيوخي فيه فاروه عني ، أو أجزت لك روايته عني » . وهذا قد سماه غير واحد من أئمة الحديث « عرضاً » . وقد سبقت حكايتهما في القراءة على الشيخ أنها تسمى « عرضاً » فلنسمي ذلك « عرض القراءة » ، وهذا « عرض المناولة » ، والله أعلم . وهذه المناولة المقترنة بالاجازة حالة محل السماع عند مالك وجماعة من أئمة أصحاب الحديث . وحكى الحاكم أبو عبد الله الحافظ النيسابوري في عرض المناولة المذكور عن كثير من المتقدمين أنه سماع . وهذا مطرد في سائر ما يماثله من صور المناولة المقرونة بالاجازة . فمن حكي الحاكم

ذلك عنهم ابن شهاب الزهري، وربيعة الرأي، ويحيى بن سعيد الأنصاري، ومالك ابن أنس الامام في آخرين من المدنيين، ومجاهد، وأبو الزبير، وابن عيينة في جماعة من المكين، وعلقمة وإبراهيم النخعيان، والشعبي في جماعة من الكوفيين، وقتادة، وأبو العالية، وأبو المتوكل الناجي في طائفة من البصريين، وابن وهب، وابن القاسم، وأشهب في طائفة من المصريين، وآخرون من الشاميين والخراسانيين. ورأى الحاكم طائفة من مشايخه على ذلك، وفي كلامه بعض التخليط من حيث كونه خلط بعض ما ورد في «عرض القراءة» بما ورد في «عرض المناولة» وساق الجميع مساقاً واحداً. والصحيح أن ذلك غير حال محل السماع وأنه منقطع عن درجة التحديث لفظاً والاخبار قراءة.

وقد قال الحاكم في هذا العرض : أما فقهاء الاسلام الذين أفتوا في الحلال والحرام فانهم لم يروه سماعاً، وبه قال الشافعي، والاوزاعي، والبريطي، والمزني، وأبو حنيفة، وسفيان الثوري، وأحمد بن حنبل، وابن المبارك، ويحيى بن يحيى، وإسحق بن راهويه. قال وعليه عهدنا أئمتنا وإليه ذهبوا وإليه نذهب، والله أعلم.

ومنها ان يناول الشيخ الطالب كتابه ويحيز له روايته عنه ثم يمسكه الشيخ عنده ولا يمكنه منه، فهذا يتقاعد عما سبق لعدم احتواء الطالب على ما تحمله وغيبته عنه، وجائز له رواية ذلك عنه إذا ظفر بالكتاب، أو بما هو مقابل به على وجه يثق معه بموافقه لما تناوله الاجازة على ما هو معتبر في الاجازات المجردة عن المناولة. ثم إن المناولة في مثل هذا لا يكاد يظهر حصول مزية بها على الاجازة الواقعة في معين كذلك من غير مناولة. وقد صار غير واحد من الفقهاء والاصوليين الى أنه لا تأثير لها ولا فائدة. غير أن شيوخ أهل الحديث في القديم والحديث أو من حكى ذلك عنه منهم يرون لذلك مزية معتبرة، والعلم عند الله تبارك وتعالى.

ومنها أن يأتي الطالب الشيخ بكتاب أو جزء فيقول «هذا روايتك فنأولنيه وأجزلي روايته» فيجيبه الى ذلك من غير ان ينظر فيه ويتحقق روايته بلميعه،

فهذا لا يجوز ولا يصح . فان كان الطالب موثقاً بغيره ومعرفة جاز الاعتماد عليه في ذلك ، وكان ذلك إجازة جائزة كما جاز في القراءة على الشيخ الاعتماد على الطالب حتى يكون هو القارئ . من الأصل إذا كان موثقاً به معرفة وديناً . قال الخطيب أبو بكر رحمه الله : ولو قال « حدث بما في هذا الكتاب عني ان كان من حديثي مع براء من الغلط والوهم » كان ذلك جائزاً حسناً ، والله أعلم .

الثاني : المناولة المجردة عن الإجازة بان يناوله الكتاب كما تقدم ذكره اولاً ، ويقتصر على قوله « هذا من حديثي أو من سمعاني » ولا يقول « اروه عني أو أجزت لك روايته عني » ونحو ذلك ، فهذه مناولة محتلة لا تجوز الرواية بها ، وعابها غير واحد من الفقهاء والأصوليين على المحدثين الذين أجازوها وسوغوا الرواية بها . وحكى الخطيب عن طائفة من أهل العلم أنهم صححوها وأجازوا الرواية بها ، وسندكر إن شاء الله سبحانه وتعالى قول من أجاز الرواية بمجرد إعلام الشيخ الطالب أن هذا الكتاب سماعه من فلان . وهذا يزيد على ذلك ويترجح بما فيه من المناولة ، فانها لا تخلو من إشعار بالاذن في الرواية ، والله أعلم .

القول في عبارة الراوى بطريق المناولة والإجازة .

حكى عن قوم من المتقدمين ومن بعدهم أنهم جوزوا إطلاق « حدثنا وأخبرنا » في الرواية والمناولة ، حكى ذلك عن الزهري ومالك وغيرهما ، وهو لا تق بمذهب جميع من سبقت الحكاية عنهم أنهم جعلوا عرض المناولة المقرونة بالإجازة سماعاً . وحكى أيضاً عن قوم مثل ذلك في الرواية بالإجازة . وكان الحافظ أبو نعيم الأصبهاني صاحب التصانيف الكثيرة في علم الحديث يطلق « أخبرنا » فيما يرويه بالإجازة . رويناه عنه أنه قال : أنا إذا قلت « حدثنا » فهو سماعي ، وإذا قلت « أخبرنا » على الإطلاق فهو إجازة من غير ان أذكر فيه « إجازة ، أو كتابة ، أو كتب الى ، أو أذن لي في الرواية عنه » . وكان أبو عبد الله المرزباني الأخباري صاحب التصانيف في علم الخبر يروى أكثر ما في كتبه إجازة من غير سماع ويقول في

الاجازة «أخبرنا» ولا يبينها، وكان ذلك فيما حكاه الخطيب بما عيب به .

والصحيح والمختار الذى عليه عمل الجمهور وإياه اختار أهل التحرى والورع المنع فى ذلك من إطلاق «حدثنا وأخبرنا» ونحوهما من العبارات، وتخصيص ذلك بعبارة تشعر به بان يقيد هذه العبارات فيقول «أخبرنا أو حدثنا فلان مناولة وإجازة، أو أخبرنا إجازة، أو أخبرنا مناولة، أو أخبرنا إذناً، أو فى إذنه، أو فيما أذن لى فيه، أو فيما أطلق لى روايته عنه» . أو يقول «أجاز لى فلان، أو أجازنى فلان كذا وكذا، أو ناو لى فلان» وما أشبه ذلك من العبارات . وخصص قوم الاجازة بعبارات لم يسئلوا فيها من التدليس أو طرف منه، كعبارة من يقول فى الاجازة «أخبرنا مشافهة» إذا كان قد شافه بالاجازة لفظاً، وكعبارة من يقول «أخبرنا فلان كتابة، أو فيما كتب الى، أو فى كتابه» إذا كان قد أجاز به بخطه . فهذا وإن تعارفه فى ذلك طائفة من المحدثين المتأخرين فلا يخلو عن طرف من التدليس لما فيه من الاشتراك والاشتباه بما إذا كتب اليه ذلك الحديث بعينه . وورد عن الأوزاعى أنه خصص الاجازة بقوله «خبرنا» بالتشديد والقراءة عليه بقوله «أخبرنا»، واصطلح قوم من المتأخرين على إطلاق «أنبأنا» فى الاجازة وهو اختيار الوليد بن بكر صاحب «الوجازة فى الاجازة» . وقد كان «أنبأنا» عند القوم فيما تقدم بمنزلة «أخبرنا» والى هذا نحا الحافظ المتقن أبو بكر البيهقى إذ كان يقول «أنبأنى فلان إجازة» وفيه أيضاً رعاية لاصطلاح المتأخرين، والله أعلم . وروينا عن الحاكم أبى عبد الله الحافظ رحمه الله أنه قال: الذى أختاره وعهدت عليه أكثر مشايخى وأئمة عصرى ان يقول فيما عرض على المحدث فأجاز له روايته شفاهاً «أنبأنى فلان»، وفيما كتب اليه المحدث من مدينة ولم يشافه بالاجازة «كتب لى فلان» . وروينا عن أبى عمرو بن أبى جعفر بن حمدان التيسابورى قال سمعت أبى يقول: كل ما قال البخارى «قال لى فلان» فهو عرض ومناولة . قلت : وورد عن قوم من الرواة التعبير عن الاجازة بقول «أخبرنا فلان

أن فلاناً حدثه أو أخبره» وبلغنا ذلك عن الامام أبى سليمان الخطابي أنه اختاره أو حكاه ، وهذا اصطلاح بعيد عن الاشعار بالاجازة ، وهو فيما إذا سمع منه الأستاذ غسب وأجاز له ما رواه قريب ، فان كلمة « أن » في قوله « أخبرنى فلان أن فلاناً أخبره » فيها إشعار بوجود أصل الاخبار وان أجمل الخبر به ولم يذكره تفصيلاً . قلت : وكثيراً ما يعبر الرواة المتأخرون عن الاجازة الواقعة في رواية من فوق الشيخ المسمع بكلمة « عن » فيقول أحدهم إذا سمع على شيخ باجازه عن شيخه « قرأت على فلان عن فلان » وذلك قريب فيما إذا كان قد سمع منه باجازه عن شيخه ان لم يكن سماعاً فانه شاك . وحرف « عن » مشترك بين السماع والاجازة صادق عليها ، والله أعلم . ثم اعلم أن المنع من إطلاق « حدثنا وأخبرنا » في الاجازة لا يزول باباحة المجيز لذلك كما اعتاده قوم من المشايخ من قولهم في إجازتهم لمن يميزون له ، ان شاء قال « حدثنا » وان شاء قال « أخبرنا » فليعلم ذلك ، والعلم عند الله تبارك وتعالى .

القسم الخامس : من أقسام طرق نقل الحديث وتلقيه المكاتبه ، وهو ان يكتب الشيخ الى الطالب وهو غائب شيئاً من حديثه بخطه أو يكتب له ذلك وهو حاضر . ويتحقق بذلك ما إذا أمر غيره بان يكتب له ذلك عنه اليه ، وهذا القسم ينقسم أيضاً الى نوعين .

أحدهما : ان تتجرد المكاتبه عن الاجازة . والثاني : ان تقترن بالاجازة بان يكتب اليه ويقول « أجزت لك ما كتبت لك ، أو ما كتبت به اليك » أو نحو ذلك من عبارات الاجازة . أما الاول وهو ما إذا اقتصر على المكاتبه فقد أجاز الرواية بها كثير من المتقدمين والمتأخرين ، منهم أيوب السخيتاني ، ومنصور ، والليث بن سعد ، وقاله غير واحد من الشافعيين ، وجعلها أبو المظفر السمعاني منهم أقوى من الاجازة ، واليه صار غير واحد من الاصوليين . وأبى ذلك قوم آخرون ، واليه صار من الشافعيين القاضي الماوردي ، وقطع به في كتابه الحاوي .

والمذهب الأول هو الصحيح المشهور بين أهل الحديث . وكثيراً ما يوجد في مسانيدهم ومصنفاتهم قولهم « كتب الى فلان : قال حدثنا فلان ، والمراد به هذا . وذلك معمول به عندهم معدود في المسند الموصول . وفيها إشعار قوى بمعنى الاجازة ، فهي وان لم تقترن بالاجازة لفظاً فقد تضمنت الاجازة معنى . ثم يكفي في ذلك ان يعرف المكتوب اليه خط الكاتب وان لم تقم البينة عليه . ومن الناس من قال : الخط يشبه الخط فلا يجوز الاعتماد على ذلك . وهذا غير مرضي لأن ذلك نادر ، والظاهر أن خط الانسان لا يشته به غيره ولا يقع فيه التباس .

ثم ذهب غير واحد من علماء المحدثين وأكابرهم ، منهم الليث بن سعد ومنصور الى جواز إطلاق «حدثنا وأخبرنا» في الرواية بالمكتبة ، والمختار قول من يقول فيها « كتب الى فلان : قال حدثنا فلان بكذا وكذا » وهذا هو الصحيح اللائق بمذهب أهل التحرى والنزاهة . وهكذا لو قال « أخبرني به مكتبة ، أو كتابة » ونحو ذلك من العبارات . أما المكتبة المقرونة بلفظ الاجازة فهي في الصحة والقوة شبيهة بالمناولة المقرونة بالاجازة ، والله أعلم .

القسم السادس : من أقسام الأخذ ووجوه النقل إعلام الراوى للطالب بأن هذا الحديث أو هذا الكتاب سماعه من فلان ، أو روايته ، مقتصرأ على ذلك من غير أن يقول «أروه عني ، أو أذنت لك في روايته» أو نحو ذلك ، فهذا عند كثيرين طريق يجوز لرواية ذلك عنه ونقله . حكى ذلك عن ابن جريج وطوائف من المحدثين والفقهاء والأصوليين والظاهرين ، وبه قطع أبو نصر بن الصباغ من الشافعيين ، واختاره ونصره أبو العباس الوليد بن بكر الغمرى المالكي في كتاب «الوجازة في تجويز الاجازة» .

وحكى القاضي أبو محمد بن خلاد الرامهرمزي صاحب كتاب «الفاصل بين الراوى والواعي» عن بعض أهل الظاهر أنه ذهب الى ذلك واحتج له ، وزاد فقال : لو قال له «هذه روايتي لكن لا تروها عني» كان له أن يروها عنه كما لو

سمع منه حديثاً ثم قال له « لا تروه عني ، ولا أجزئه لك » لم يضره ذلك .
 ووجه مذهب هؤلاء اعتبار ذلك بالقراءة على الشيخ ، فانه إذا قرأ عليه شيئاً من
 حديثه وأقر بأنه روايته عن فلان بن فلان جاز له أن يرويه عنه ، وان لم
 يسمعه من لفظه ولم يقل له « اروه عني ، أو أذنت لك في روايته عني » ،
 والله أعلم .

والخيار ما ذكر عن غير واحد من المحدثين وغيرهم من أنه لا تجوز الرواية
 بذلك ، وبه قطع الشيخ أبو حامد الطوسي من الشافعيين ولم يذكر غير ذلك .
 وهذا لأنه قد يكون ذلك مسموعه وروايته ، ثم لا يأذن له في روايته عنه
 لكونه لا يجوز روايته لخلل يعرف فيه ، ولم يوجد منه التللفظ ، ولا ما ينزل
 منزلة تلفظه به ، وهو تلفظ القاري عليه وهو يسمع ، ويقر به حتى يكون قول
 الراوي عنه السامع ذلك « حدثنا وأخبرنا » صدقاً ، وان لم يأذن له فيه . وإنما
 هذا كالشاهد ، إذا ذكر في غير مجلس الحكم شهادته بشيء فليس لمن يسمعه أن
 يشهد على شهادته إذا لم يأذن له ولم يشهده على شهادته . وذلك بما تساوت فيه
 الشهادة والرواية لان المعنى يجمع بينهما في ذلك وان اختلفا في غيره . ثم إنه
 يجب عليه العمل بما ذكره إذا صح إسناده وان لم تجز له روايته عنه لان ذلك
 يكفي فيه صحته في نفسه ، والله أعلم .

القسم السابع : من أقسام الأخذ والتحمل الوصية بالكتب ان يوصي
 الراوي بكتاب يرويه عند موته أو سفره لشخص . فروى عن بعض السلف
 رضى الله تعالى عنهم أنه جوز بذلك رواية الموصي له لذلك عن الموصي الراوي .
 وهذا بعيد جداً ، وهو إما زلة عالم أو متأول على أنه أراد الرواية على سبيل
 الوجداء التي يأتي شرحها ، إن شاء الله تعالى . وقد احتج بعضهم لذلك فشبهه
 بقسم الاعلام وقسم المناولة ، ولا يصح ذلك ، فان لقول من جوز الرواية
 بمجرد الاعلام والمناولة مستنداً ذكرناه لا يتقرر مثله ولا قريب منه هنا ،
 والله أعلم .

القسم الثامن : الوجدادة وهي مصدر لـ «وجد يجد» مولد غير مسموع من العرب . روينا عن المعافى بن زكريا التهرواني العلامة في العلوم أن المولدين فرعوا قولهم «وجدادة» فيما أخذ من العلم من صحيفة من غير سماع ولا إجازة ولا مناولة من تفريق العرب بين مصادر «وجد» للتمييز بين المعاني المختلفة ، يعنى قولهم «وجد ضالته وجدانا ومطلوبه وجوداً» وفي الغضب «موجدة» وفي الغنى «وُجداً»، وفي الحب «وَجْداً» .

شال الوجدادة أن يقف على كتاب شخص فيه أحاديث يروها بخطه ولم يلقه، أو لقيه ولكن لم يسمع منه ذلك الذى وجده بخطه، ولا له منه إجازة ولا نحوها، فله أن يقول «وجدت بخط فلان، أو قرأت بخط فلان، أو فى كتاب فلان بخطه: أخبرنا فلان بن فلان، ويذكر شيخه ويسوق سائر الاسناد والماتن . أو يقول «وجدت، أو قرأت بخط فلان عن فلان» ويذكر الذى حدثه. ومن فوقه . هذا الذى استمر عليه العمل قديماً وحديثاً، وهو من باب المنقطع والمرسل غير أنه أخذ شوباً من الاتصال بقوله «وجدت بخط فلان» .

وربما دلس بعضهم فذكر الذى وجد خطه وقال فيه «عن فلان، أو قال فلان» وذلك تدليس قبيح، إذا كان بحيث يوم سماعه منه على ما سبق فى نوع التدليس . . وجازف بعضهم فأطلق فيه «حدثنا وأخبرنا» وانتقد ذلك على فاعله . وإذا وجد حديثاً فى تأليف شخص وليس بخطه فله أن يقول «ذكر فلان، أو قال فلان: أخبرنا فلان، أو ذكر فلان عن فلان» . وهذا منقطع لم يأخذ شوباً من الاتصال . وهذا كله إذا وثق بأنه خط المذكور أو كتابه، فإن لم يكن كذلك فليقل «بلغنى عن فلان، أو وجدت عن فلان» أو نحو ذلك من العبارات، أو ليفصح بالمستند فيه بأن يقول ما قاله بعض من تقدم «قرأت فى كتاب فلان بخطه، وأخبرنى فلان أنه بخطه» ، أو يقول «وجدت فى كتاب ظننت أنه بخط فلان، أو فى كتاب ذكر كاتبه أنه فلان بن فلان، أو فى كتاب قيل إنه بخط فلان» .

وإذا أراد أن ينقل من كتاب منسوب إلى مصنف فلا يقل « قال فلان كذا وكذا » إلا إذا وثق بصحة النسخة بأن قابها هو أو ثقة غيره بأصول متعددة كما نهينا عليه في آخر النوع الأول . وإذا لم يوجد ذلك ونحوه فليقل « بلغني عن فلان أنه ذكر كذا وكذا » أو وجدت في نسخة من الكتاب الفلاني » وما أشبه هذا من العبارات . وقد تسامح أكثر الناس في هذه الأزمان بإطلاق اللفظ الجازم في ذلك من غير تحرر وثبت ، فيطالع أحدهم كتاباً منسوباً إلى مصنف معين وينقل منه عنه من غير أن يثق بصحة النسخة قائلاً « قال فلان كذا وكذا » أو ذكر فلان كذا وكذا » ، والصواب ما قدمناه . فإن كان المطالع عالماً فطناً بحيث لا يخفى عليه في الغالب مواضع الاسقاط والسقط وما أحيل عن جهته إلى غيرها رجونا أن يحوز له إطلاق اللفظ الجازم فيما يحكيه من ذلك . وإلى هذا فيما أحسب استروح كثير من المصنفين فيما نقلوه من كتب الناس ، والعلم عند الله تعالى . هذا كله كلام في كيفية النقل بطريق الوجدادة .

وأما جواز العمل اعتماداً على ما يوثق به منها ، فقد روينا عن بعض المالكية أن معظم المحدثين والفقهاء من المالكيين وغيرهم لا يرون العمل بذلك . وحكى عن الشافعي وطائفة من نظار أصحابه جواز العمل به . قلت : قطع بعض المحققين من أصحابه في أصول الفقه بوجوب العمل به عند حصول الثقة به . وقال : لو عرض ما ذكرناه على جملة المحدثين لأبوه . وما قطع به هو الذي لا يتجه غيره في الأعصار المتأخرة ، فإنه لو توقف العمل فيها على الرواية لانسد باب العمل بالمنقول لتعذر شرط الرواية فيها على ما تقدم في النوع الأول ، والله أعلم .

٢٥ - النوع الخامس والعشرون : في كتابة الحديث

وكيفية ضبط الكتاب وتقييده

اختلف الصدر الأول رضى الله عنهم في كتابة الحديث ، فهم من كره كتابة

الحديث والعلم وأمروا بحفظه، ومنهم من أجاز ذلك. ومن رويناه عنه كراهة ذلك عمر، وابن مسعود، وزيد بن ثابت، وأبو موسى، وأبو سعيد الخدري في جماعة آخرين من الصحابة والتابعين. وروينا عن أبي سعيد الخدري أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا تكتبوا عني شيئاً إلا القرآن، ومن كتب عني شيئاً غير القرآن فليمحاه » أخرجه مسلم في صحيحه. ومن رويناه عنه إباحة ذلك أو فعله علي، وابنه الحسن، وأنس، وعبد الله بن عمر، وعبد الله بن عمرو بن العاص في جمع آخرين من الصحابة والتابعين رضى الله عنهم أجمعين.

ومن صحيح حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم الدال على جواز ذلك : حديث أبي شاه اليمنى في التماسه من رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يكتب له شيئاً سمعه من خطبته عام فتح مكة وقوله صلى الله عليه وسلم « أكتبوا لأبي شاه ». ولعله صلى الله عليه وسلم أذن في الكتابة عنه لمن خشى عليه النسيان، ونهى عن الكتابة عنه من وثق بحفظه مخافة الاتكال على الكتاب، أو نهى عن كتابة ذلك عنه حين خاف عليهم اختلاط ذلك بصحف القرآن العظيم، وأذن في كتابته حين أمن من ذلك. وأخبرنا أبو الفتح بن عبد المنعم الفراوى قراءة عليه بنيسابور جبرها الله، أخبرنا أبو المعالى الفارسى، أخبرنا الحافظ أبو بكر البيهقي، أخبرنا أبو الحسن بن بشران، أخبرنا أبو عمرو بن السماك، حدثنا حنبل بن إسحق، حدثنا سليمان بن أحمد، حدثنا الوليد هو ابن مسلم، قال كان الأوزاعي يقول : كان هذا العلم كريماً يتلاقاه الرجال بينهم، فلما دخل في الكتب دخل فيه غير أهله. ثم إنه زال ذلك الخلاف وأجمع المسلمون على تسويغ ذلك وإباحته، ولولا تدوينه في الكتب لدرس في الأعصر الآخرة، والله أعلم.

ثم إن على كتبة الحديث وطلبته صرف المهمة الى ضبط ما يكتبونه أو يحصلونه بخط الغير من مروياتهم على الوجه الذى روه شكلاً ونقطةً يؤمن معها الاتباس، وكثيراً ما يتهاون بذلك الواثق بذهنه وتيقظه وذلك وخيم العاقبة،

فان الانسان معرض للنسيان ، وأول ناس أول الناس ، وإعجام المكتوب يمنع من استعجابه ، وشكله يمنع من إشكاله . ثم لا ينبغي أن يتعنى بتقييد الواضح الذى لا يكاد يلتبس . وقد أحسن من قال : إنما يُشكّل ما يُشكّل . وقرأت بخط صاحب كتاب « سمات الخط ورقومه » على ابن إبراهيم البغدادى فيه أن أهل العلم يكرهون الإعجام والاعراب الا فى الملتبس . وحكى غيره عن قوم أنه ينبغي أن يشكّل ما يشكّل وما لا يشكّل ، وذلك لان المبتدئ وغير المبتدئ فى العلم لا يميز ما يشكّل مما لا يشكّل ولا صواب الاعراب من خطأه ، والله أعلم .

وهذا بيان أمور مفيدة فى ذلك :

أحدها : ينبغي ان يكون اعتناؤه — من بين ما يلتبس — بضبط الملتبس من أسماء الناس أكثر ، فانها لا تستدرك بالمعنى ولا يستدل عليها بما قبل وما بعد .

الثانى : يستحب فى الالفاظ المشكلة ان يكرر ضبطها بان يضبطها فى متن الكتاب ثم يكتبها قبالة ذلك فى الحاشية مفردة مضبوطة ، فان ذلك أبلغ فى إباتها وأبعد من التباسها ، وما ضبطه فى أثناء الأسطر ربما داخله نقط غيره وشكله مما فوقه وتحتة لا سيما عند دقة الخط وضيق الأسطر ، وهذا جرى رسم جماعة من أهل الضبط ، والله أعلم .

الثالث : يكره الخط الدقيق من غير عذر يقتضيه . رويناه عن حنبل بن إسحق قال : رآنى أحمد بن حنبل وأنا أكتب خطاً دقيقاً ، فقال « لا تفعل ، أحوج ما تكون اليه بخونك » . وبلغنا عن بعض المشايخ أنه كان إذا رأى خطاً دقيقاً قال : هذا خط من لا يوقن بالخلف من الله . والعذر فى ذلك هو مثل أن لا يجد فى الورق سعة ، أو يكون رسالاً يحتاج الى تدقيق الخط ليخف عليه حمل كتابه ونحو هذا ، والله أعلم .

الرابع : يختار له فى خطه التحقيق دون المشق والتعليق . بلغنا عن ابن قتيبة قال قال عمر بن الخطاب رضى الله عنه : شر الكتابة المشق ، وشر القراءة

الهذرة، وأجود الخط أئنه، والله أعلم.

الخامس : كما تضبط الحروف المعجمة بالنقط كذلك ينبغي ان تضبط المهملات غير المعجمة بعلامة الإهمال لتدل على عدم إجماعها . وسيل الناس في ضبطها مختلف . فمنهم من يقلب النقط ، فيجعل النقط الذي فوق المعجمات تحت ما يشاكلها من المهملات ، فينقط تحت الراء، والصاد، والطاء، والعين، ونحوها من المهملات . وذكر بعض هؤلاء ان النقط التي تحت السين المهمة تكون مبسوطة صفاً والتي فوق السين المعجمة تكون كالأثافي . ومن الناس من يجعل علامة الإهمال فوق الحروف المهمة كعلامة الظفر مضجعة على قفاها . ومنهم من يجعل تحت الحاء المهمة حاء مفردة صغيرة وكذا تحت الدال، والطاء، والصاد، والسين، والعين، وسائر الحروف المهمة الملتبسة مثل ذلك . فهذه وجوه من علامات الإهمال شائعة معروفة . وهناك من العلامات ما هو موجود في كثير من الكتب القديمة ولا يظن له كثيرون ، كعلامة من يجعل فوق الحرف المهمل خطأ صغيراً ، وعلامة من يجعل تحت الحرف المهمل مثل الهمزة ، والله أعلم .

السادس : لا ينبغي ان يصطلح مع نفسه في كتابه بما لا يفهمه غيره فيوقع غيره في حيرة ، كفعل من يجمع في كتابه بين روايات مختلفة ويرمز الى رواية كل راو بحرف واحد من اسمه أو حرفين وما أشبه ذلك . فان بين في أول كتابه أو آخره مراده بتلك العلامات والرموز فلا بأس . ومع ذلك فالأولى ان يتجنب الرمز ويكتب عند كل رواية اسم راويها بكامله مختصراً ولا يقتصر على العلامة ببعضه ، والله أعلم .

السابع : ينبغي ان يجعل بين كل حديثين دائرة تفصل بينهما وتميز . ومن بلغنا عنه ذلك من الأئمة أبو الزناد ، وأحمد بن حنبل ، وإبراهيم بن إسحق الحربي ، ومحمد بن جرير الطبري رضى الله عنهم . واستحب الخطيب الحافظ ان تكون الدارات غفلا ، فاذا عارض فكل حديث يفرغ من عرضه ينقط في الدائرة التي

تليه نقطة أو يخط في وسطها خطأ . قال : وقد كان بعض أهل العلم لا يعتد من سماعه إلا بما كان كذلك أو في معناه ، والله أعلم .

الثامن : يكره له في مثل « عبد الله بن فلان بن فلان » أن يكتب « عبد ، في آخر سطر والباقي في أول السطر الآخر . وكذلك يكره في « عبد الرحمن بن فلان » وفي سائر الأسماء المشتملة على التعييد لله تعالى أن يكتب « عبد » في آخر سطر واسم الله مع سائر النسب في أول السطر الآخر . وهكذا يكره أن يكتب « قال رسول » في آخر سطر ويكتب في أول السطر الذي يليه « الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم » وما أشبه ذلك ، والله أعلم .

التاسع : ينبغي له أن يحافظ على كِتَابَةِ الصلاة والتسليم على رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عند ذكره ، ولا يسأم من تكرير ذلك عند تكرره ، فإن ذلك من أكبر الفوائد التي يتعجلها طلبة الحديث وكتبته . ومن أغفل ذلك حرم حظاً عظيماً . وقد روينا لأهل ذلك منامات صالحة . وما يكتبه من ذلك فهو دعاء ثبت لا كلام يرويه ، فلذلك لا يتقيد فيه بالرواية ولا يقتصر فيه على ما في الأصل . وهكذا الأمر في الثناء على الله سبحانه عند ذكر اسمه نحو « عز وجل » و« تبارك وتعالى » وما ضاهى ذلك . وإذا وجد شيء من ذلك قد جاءت به الرواية كانت العناية بآبائنه وضبطه أكثر . وما وجد في خط أبي عبد الله أحمد بن حنبل رضى الله عنه من إغفال ذلك عند ذكر اسم النبي صلى الله عليه وسلم فلعل سببه أنه كان يرى التقيد في ذلك بالرواية وعز عليه اتصالها في ذلك في جميع من فوقه من الرواة .

قال الخطيب أبو بكر : وبلغني أنه كان يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم نطقاً لا خطأ . قال : وقد خالفه غيره من الأئمة المتقدمين في ذلك . وزوى عن علي بن المديني وعباس بن عبد العظيم العنبري قالوا : ما تركنا الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم في كل حديث سمعناه ، وربما عجلنا فنيض الكتاب

في كل حديث حتى نرجع اليه ، والله أعلم . ثم ليتجنب في إثباتها تفصيل . أحدهما : ان يكتبها منقوصة صورة رامزاً اليها بحرفين أو نحو ذلك . والثاني : أن يكتبها منقوصة معنى بأن لا يكتب «وسلم» وان وجد ذلك في خط بعض المتقدمين . سمعت أبا القاسم منصور بن عبد المنعم وأم المؤيد بنت أبي القاسم بقرائن عليها قالوا سمعنا أبا البركات عبد الله بن محمد الفراوى لفظاً ، قال سمعت المقرئ ظريف بن محمد يقول سمعت عبد الله بن محمد بن إسحق الحافظ قال سمعت أبي يقول سمعت حمزة الكناني يقول : كنت أكتب الحديث وكنت أكتب عند ذكر النبي صلى الله عليه ، ولا أكتب «وسلم» . فرأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم في المنام فقال لي : ما لك لا تم الصلاة علي ؟ قال : فما كتبت بعد ذلك «صلى الله عليه» الا كتبت «وسلم»^(١) . قلت ويكره أيضاً الاقتصار على قوله «عليه السلام» ، والله أعلم بالصواب .

العاشر : على الطالب مقابلة كتابه بأصل سماعه وكتاب شيخه الذي يرويه عنه وان كان إجازة . رويناه عن عروة بن الزبير رضى الله عنها أنه قال لابنه هشام «كتب ؟» قال «نعم» ، قال «عرضت كتابك ؟» قال «لا» ، قال «لم تكتب» . ورويناه عن الشافعي الامام وعن يحيى بن أبي كثير قالوا : من كتب ولم يعارض كمن دخل الماء ولم يستنج . وعن الاخفش قال : إذا نُسخ الكتاب ولم يعارض ثم نسخ ولم يعارض خرج أعجمياً .

ثم إن أفضل المعارضة ان يعارض الطالب بنفسه كتابه بكتاب الشيخ مع الشيخ في حال تحديثه لإياه من كتابه لما يجمع ذلك من وجوه الاحتياط والاتقان من الجانبين . وما لم تجتمع فيه هذه الأوصاف نقص من مرتبته بقدر ما فاته منها . وما ذكرناه أولى من إطلاق أبي الفضل الجارودي الحافظ الهروي قوله : أصدق المعارضة مع نفسك . ويستحب أنه ينظر معه في نسخه من حضر من

(١) في النسخة الخطوطة : وقع في الأصل في شيخ المقرئ ظريف «عبد الله» وإنما هو «عبد الله» بالتصغير ؛ ومحمد بن إسحق أبوه هو أبو عبد الله ابن مئة ، نقوله «الحافظ» إذاً مجرور .

السامعين من ليس معه نسخة لاسيما إذا أراد النقل منها . وقد روى عن يحيى ابن معين أنه سئل عن من لم ينظر في الكتاب والمحدث يقرأ هل يجوز ان يحدث بذلك ؟ فقال : أما عندى فلا يجوز ، ولكن عامة الشيوخ هكذا سماعهم .

قلت : وهذا من مذاهب أهل التشديد فى الرواية ، وسيأتى ذكر مذهبهم ان شاء الله تعالى . والصحيح أن ذلك لا يشترط وأنه يصح السماع وان لم ينظر أصلا فى الكتاب حالة القراءة ، وأنه لا يشترط ان يقابله بنفسه بل يكفيه مقابلة نسخته بأصل الراوى وان لم يكن ذلك حالة القراءة ، وان كانت المقابلة على يدى غيره إذا كان ثقة موثوقا بضبطه .

قلت : وجائز ان تكون مقابله بفرع قد قبل المقابلة المشروطة بأصل شيخه أصل السماع ، وكذلك إذا قابل بأصل أصل الشيخ المقابل به أصل الشيخ ، لأن الفرض المطلوب ان يكون كتاب الطالب مطابقاً لأصل سماعه وكتاب شيخه ، فسواء حصل ذلك بواسطة أو بغير واسطة . ولا يجوز ذلك عند من قال : لا تصح مقابله مع أحد غير نفسه ، ولا يقلد غيره ، ولا يكون بينه وبين كتاب الشيخ واسطة ، وليقابل نسخته بالأصل بنفسه حرفاً حتى يكون على ثقة ويقين من مطابقتها له . وهذا مذهب متروك وهو من مذاهب أهل التشديد المرفوضة فى أعصارنا ، والله أعلم . أما إذا لم يعارض كتابه بالأصل أصلا فقد سئل الأستاذ أبو إسحق الاسفرائينى عن جواز روايته منه فأجاز ذلك . وأجازه الحافظ أبو بكر الخطيب أيضاً وبين شرطه ، فذكر أنه يشترط ان تكون نسخته نقلت من الأصل وان يبين عند الرواية أنه لم يعارض . وحكى عن شيخه أبى بكر البرقانى أنه سأل أبا بكر الاسمعى : هل للرجل ان يحدث بما كتب عن الشيخ ولم يعارض بأصله ؟ فقال : نعم ، ولكن لا بد ان يبين أنه لم يعارض . قال : وهذا هو مذهب أبى بكر البرقانى ، فانه روى لنا أحاديث كثيرة قال فيها « أخبرنا فلان ولم أعارض بالأصل » .

قلت : ولا بد من شرط ثالث وهو ان يكون ناقل للنسخة من الأصل غير سقيم النقل بل صحيح النقل قليل السقط ، والله أعلم . ثم إنه ينبغى ان يراعى فى

كتاب شيخه بالنسبة الى من فقه مثل ما ذكرنا أنه يراعيه من كتابه، ولا يكون كطائفة من الطلبة إذا رأوا سماع شيخ لكتاب قرؤه عليه من أى نسخة اتفقت، والله أعلم.

الحادى عشر : المختار فى كيفية تخرج الساقط فى الحواشى — ويسمى اللحق بفتح الحاء — ان يخط من موضع سقوطه من السطر خطاً صاعداً الى فوق، ثم يعطفه بين السطرين عطفة يسيرة الى جهة الحاشية التى يكتب فيها اللحق، ويبدأ فى الحاشية بكتابة اللحق مقابلاً للخط المنعطف، ولكن ذلك فى حاشية ذات اليمين. وان كانت تلى وسط الورقة ان اتسعت له فليكتبه صاعداً الى أعلى الورقة لا نازلاً به الى أسفل.

قلت : وإذا كان اللحق سطرين أو سطوراً فلا يتدنى بسطوره من أسفل الى أعلى بل يتدنى بها من أعلى الى أسفل بحيث يكون متهاها الى جهة باطن الورقة إذا كان التخرج فى جهة اليمين، وإذا كان فى جهة الشمال وقع متهاها الى جهة طرف الورقة. ثم يكتب عند انتهاء اللحق «صح». ومنهم من يكتب مع «صح» «رجع»، ومنهم من يكتب فى آخر اللحق الكلمة المتصلة به داخل الكتاب فى موضع التخرج ليؤذن باتصال الكلام، وهذا اختيار بعض أهل الصنعة من أهل المغرب، واختيار القاضى أبى محمد بن خلاد صاحب كتاب «الفاصل بين الراوى والواعى» من أهل المشرق مع طائفة. وليس ذلك بمرضى، إذرب كلمة تجىء فى الكلام مكررة حقيقة، فهذا التكرير يوقع بعض الناس فى توهم مثل ذلك فى بعضه. واختار القاضى ابن خلاد أيضاً فى كتابه ان يمد عطفة خط التخرج من موضعه حتى يلحقه بأول اللحق بالحاشية. وهذا أيضاً غير مرضى، فانه وان كان فيه زيادة يبان فهو تسخير للكتاب وتسويد له لا سيما عند كثرة الالحاقات، والله أعلم.

وإنما اخترنا كتابة اللحق صاعداً الى أعلى الورقة لئلا يخرج بعده نقص آخر فلا يجد ما يقابله من الحاشية فارغاً له لو كان كتب الأول نازلاً الى أسفل. وإذا كتب الأول صاعداً فما يجد بعد ذلك من نقص يجد ما يقابله من الحاشية فارغاً

له . وقلنا أيضاً يخرججه في جهة اليمين لأنه لو خرججه الى جهة الشمال فربما ظهر بعده في السطر نفسه نقص آخر ، فان خرججه قدومه الى جهة الشمال أيضاً وقع بين التخرجين إشكال ، وان خرج الثاني الى جهة اليمين التقت عطفة تخرججه جهة الشمال وعطفة تخرججه جهة اليمين أو تقابلتا ، فأشبه ذلك الضرب على ما بينهما ، بخلاف ما إذا خرج الأول الى جهة اليمين فانه حينئذ يخرج الثاني الى جهة الشمال فلا يلتقيان ولا يلزم إشكال ، اللهم الا ان يتأخر النقص الى آخر السطر ، فلا وجه حينئذ الا تخرججه الى جهة الشمال لقربه منها ولا تنفاه العلة المذكورة من حيث إنا لا نخشى ظهور نقص بعده .

وإذا كان النقص في أول السطر تأكد تخرججه الى جهة اليمين لما ذكرناه من القرب مع ما سبق . وأما ما يخرج في الحواشي من شرح أو تنبيه على غلط أو اختلاف رواية أو نسخة أو نحو ذلك مما ليس من الأصل فقد ذهب القاضى الحافظ عياض رحمه الله الى أنه لا يخرج لذلك خط تخرججه لئلا يدخل اللبس ويحسب من الأصل ، وأنه لا يخرج الا لما هو من نفس الأصل ، لكن ربما جعل على الحرف المقصود بذلك التخرج علامة كالضبة أو التصحيح لإيداناً به . قلت : التخرج أولى وأدل وفي نفس هذا المخرج ما يمنع الالباس . ثم هذا التخرج يخالف التخرج لما هو من نفس الأصل في أن خط ذلك التخرج يقع بين الكلمتين اللتين بينهما سقط الساقط وخط هذا التخرج يقع على نفس الكلمة التي من أجلها خرج المخرج في الحاشية ، والله أعلم .

الثاني عشر : من شأن الحذاق المتفتنين العناية بالتصحيح والتضييب والتمريض . أما التصحيح فهو كتابة «صح» على الكلام أو عنده ، ولا يفعل ذلك الا فيما صح رواية ومعنى ، غير أنه عرضة للشك أو الخلاف ، فيكتب عليه «صح» ليعرف أنه لم يغفل عنه وأنه قد ضبط وصح على ذلك الوجه . وأما التضييب ويسمى أيضاً التمريض فيجعل على ما صح وروده كذلك من جهة النقل ، غير أنه فاسد لفظاً ، أو معنى ، أو ضعيف ، أو ناقص ، مثل ان يكون غير جائز من حيث العربية ، أو يكون

شاذاً عند أهلها ياباه أكثرهم، أو مصحفاً، أو ينقص من جملة الكلام كلمة أو أكثر وما أشبه ذلك، فيعد على ما هذا سبيله خط، أوله مثل الصاد ولا يلزق بالكلمة المعلم عليها كيلا يظن ضرباً، وكأنه صاد التصحيح بمدتها دون حائها كتبت كذلك ليفرق بين ما صح مطلقاً من جهة الرواية وغيرها وبين ما صح من جهة الرواية دون غيرها فلم يكمل عليه التصحيح . وكتب حرف « ناقص » على حرف ناقص إشعاراً بنقصه ومرضه مع صحة نقله وروايته ، وتنبهاً بذلك لمن ينظر في كتابه على أنه قد وقف عليه ونقله على ما هو عليه ، ولعل غيره قد يخرج له وجهاً صحيحاً أو يظهر له بعد ذلك في صحته ما لم يظهر له الآن . ولو غير ذلك وأصلحه على ما عنده لكان متعريضاً لما وقع فيه غير واحد من المتجاسرين الذين غيروا وظهر الصواب فيما أنكروه والفساد فيما أصلحوه .

وأما تسمية ذلك ضبة فقد بلغنا عن أبي القاسم إبراهيم بن محمد اللغوي المعروف بابن الاقليلي أن ذلك لكون الحرف مقفلاً بها لا يتجه لقراءة كما أن الضبة مقفل بها ، والله أعلم . قلت : ولأنها لما كانت على كلام فيه خلل أشبهت الضبة التي تجعل على كسر أو خلل استعير لها اسمها ، ومثل ذلك غير مستنكر في باب الاستعارات . ومن مواضع التضييب ان يقع في الاسناد إرسال أو إنقطاع فمن عادتهم تضييب موضع الإرسال والإنقطاع وذلك من قبيل ما سبق ذكره من التضييب على الكلام الناقص . ويوجد في بعض أصول الحديث القديمة في الاسناد الذي يجتمع فيه جماعة معطوفة أسماءهم بعضها على بعض علامة تشبه الضبة فيما بين أسمائهم ، فيتوهم من لا خبرة له أنها ضبة وليست بضبة ، وكأنها علامة وصل فيما بينها أثبتت تأكيداً للعطف خوفاً من ان تجعل « عن » مكان الواو ، والعلم عند الله تعالى . ثم إن بعضهم ربما اختصر علامة التصحيح بجائز صورتها تشبه صورة التضييب والفطنة من خير ما أوتيته الانسان ، والله أعلم .

الثالث عشر : إذا وقع في الكتاب ما ليس منه فانه ينفي عنه بالضرب ، أو الحك ، أو المحو ، أو غير ذلك . والضرب خير من الحك والمحو . رويتا عن

القاضي أبي محمد بن خلاد رحمه الله قال : قال أصحابنا « الحك تهمة » . وأخبرني من أخبر عن القاضي عياض قال سمعت شيخنا أبا بجر سفيان بن العاص الأسدي يحكي عن بعض شيوخه أنه كان يقول : كان الشيوخ يكرهون حضور السكين مجلس السماع حتى لا يبشر شيء ، لأن ما يبشر منه ربما يصح في رواية أخرى . وقد يسمع الكتاب مرة أخرى على شيخ آخر يكون ما بُشروك من رواية هذا صحيحاً في رواية الآخر فيحتاج الى إلحاقه بعد أن بُشروك ، وهو إذا خُط عليه من رواية الأول وصح عند الآخر اكتفى بعلامة الآخر عليه بصحته .

ثم إنهم اختلفوا في كيفية الضرب . فروينا عن أبي محمد بن خلاد قال : أجود الضرب أن لا يطمس المضروب عليه ، بل يخط من فوقه خطاً جيداً بينا يدل على إبطاله ويقرأ من تحته ما خط عليه . وروينا عن القاضي عياض ما معناه أن اختيارات الضابطین اختلفت في الضرب ، فأكثرهم على مد الخط على المضروب عليه مختلطاً بالكلمات المضروب عليها ، ويسمى ذلك « الشق » أيضاً .

ومهم من لا يخطله ويثبت فوقه لكنه يعطف طرفي الخط على أول المضروب عليه وآخره . ومنهم من يستقيح هذا ويره تسويداً وتطليساً بل يحوق على أول الكلام المضروب عليه بنصف دائرة وكذلك في آخره ، وإذا كثر الكلام المضروب عليه فقد يفعل ذلك في أول كل سطر منه وآخره ، وقد يكتفى بالتحويق على أول الكلام وآخره أجمع . ومن الأشياخ من يستقيح الضرب والتحويق ويكتفى بدائرة صغيرة أول الزيادة وآخرها ويسميا صفراً كما يسميها أهل الحساب . وربما كتب بعضهم عليه « لا » في أوله و« لا » في آخره . ومثل هذا يحسن فيما صح في رواية وسقط في رواية أخرى ، والله أعلم .

وأما الضرب على الحرف المكرر فقد تقدم بالكلام فيه القاضي أبو محمد بن خلاد الرامهرمزي رحمه الله على تقدمه ، فروينا عنه قال : قال بعض أصحابنا : أولاهما بأن يطل الثاني لأن الأول كتب على صواب والثاني كتب على الخطأ

والخطأ أولى بالابطال . وقال آخرون : إنما الكتاب علامة لما يقرأ فأولى الحرفين .
بالإبقاء أدلها عليه وأجودهما صورة . وجاء القاضي عياض آخرأً ففصل تفصيلاً
حسناً ، فرأى أن تكرر الحرف إن كان في أول سطر فليضرب على الثاني صيانة
لأول السطر عن التسويد والتشويه ، وإن كان في آخر سطر فليضرب على أولها
صيانة لآخر السطر ، فان سلامة أوائل السطور وأواخرها عن ذلك أولى . فان
اتفق أحدهما في آخر سطر والآخر في أول سطر آخر فليضرب على الذي في آخر
السطر فان أول السطر أولى بالمراعاة . فان كان التكرار في المضاف أو المضاف
إليه أو في الصفة أو في الموصوف أو نحو ذلك لم نزاع حيثنذ أول السطر وآخره
بل نراعى الاتصال بين المضاف والمضاف إليه ونحوهما في الخط فلا نفصل
بالضرب بينها ونضرب على الحرف المتطرف من المتكرر دون المتوسط .

وأما المحو فيقارب الكشط في حكمه الذي تقدم ذكره ، وتنوع طرقه .
ومن أغربها مع أنه أسهلها ما روى عن سمخون بن سعيد التنوخي الامام المالكي
أنه كان ربما كتب الشيء ثم لعقه . وإلى هذا يومى ما روينا عن إبراهيم النخعي
رضي الله عنه أنه كان يقول : من المروءة أن يرى في ثوب الرجل وشفتيه مداد ،
والله أعلم .

الرابع عشر : ليكن فيما تختلف فيه الروايات قائماً بضبط ما تختلف فيه في
كتابه جيد التمييز بينها كيلا تختلط وتشبه فيفسد عليه أمرها . وسيله أن يجعل
أولاً متن كتابه على رواية خاصة ، ثم ما كانت من زيادة لرواية أخرى إلحقها ، أو
من نقص أعلم عليه ، أو من خلاف كتبه إما في الحاشية وإما في غيرها ، معيناً في
كل ذلك من رواه ذاكرأً اسمه بتمامه ، فان رمز إليه بحرف أو أكثر فضليه ما قدمنا
ذكره من أنه يبين المراد بذلك في أول كتابه أو آخره كيلا يطول عهده به فينسى
أو يقع كتابه إلى غيره فيقع من رموزه في حيرة وعى . وقد يُدفع إلى الاختصار
على الرموز عند كثرة الروايات المختلفة ، واكتفى بعضهم في التمييز بأن خص الرواية

الملحقة بالحمرة ، فعل ذلك أبوذر الهروى من المشاركة وأبو الحسن القاسبى من المغاربة مع كثير من المشايخ وأهل التقيد . فإذا كان فى الرواية الملحقة زيادة على التى فى متن الكتاب كتبها بالحمرة ، وإن كان فيها نقص والزيادة فى الرواية التى فى متن الكتاب حوق عليها بالحمرة ، ثم على فاعل ذلك تبيين من له الرواية المعلمة بالحمرة فى أول الكتاب أو آخره على ما سبق ، والله أعلم .

الخامس عشر : غلب على كتبة الحديث الاقتصار على الرمز فى قولهم «حدثنا» و«أخبرنا» غير أنه شاع ذلك وظهر حتى لا يكاد يلتبس . أما «حدثنا» فيكتب منها شطرها الأخير وهو التاء والنون والألف . وربما اقتصر على الضمير منها وهو النون والألف . وأما «أخبرنا» فيكتب منها الضمير المذكور مع الألف أولاً . وليس بحسن ما يفعله طائفة من كتابة «أخبرنا» بألف مع علامة حدثنا المذكورة أولاً وإن كان الحافظ البيهقى ممن فعله . وقد يكتب فى علامة «أخبرنا» راء بعد الألف وفى علامة «حدثنا» دال فى أولها . ومن رأيت فى خطه الدال فى علامة حدثنا الحافظ أبو عبد الله الحاكم ، وأبو عبد الرحمن السلسى ، والحافظ أحمد البيهقى ، رضى الله عنهم ، والله أعلم .

وإذا كان للحديث إسنادان أو أكثر فأنهم يكتبون عند الانتقال من إسناد إلى إسناد ما صورته ح وهى حاء مفردة مهملة ، ولم يأتنا عن أحد من يعتمد بيان لامرها ، غير أنى وجدت بخط الاستاذ الحافظ أبى عثمان الصابونى ، والحافظ أبى مسلم عمر بن على الليثى البخارى ، والفقهاء المحدث أبى سعد الخليلى ، رحمهم الله فى مكانها بدلاً عنها «صح صريحة» . وهذا يشعر بكونها رمزاً إلى «صح» . وحسن إثبات «صح» هنا لثلاثتهم أن حديث هذا الاسناد سقط ، ولثلا يركب الاسناد الثانى على الاسناد الأول فيجعلان إسناداً واحداً .

وحكى لى بعض من جمعنى وإياه الرحلة بخراسان عن وصفه بالفضل من الأصهبانيين أنها حاء مهملة من التحويل ، أى من إسناد إلى إسناد آخر .

وذاكرت فيها بعض أهل العلم من أهل المغرب، وحكيت له عن بعض من لقيت من أهل الحديث أنها حاء مهملة إشارة إلى قولنا «الحديث»، فقال لي أهل المغرب وما عرفت بينهم اختلافاً يجعلونها حاء مهملة، ويقول أحدهم إذا وصل إليها «الحديث». وذكر لي أنه سمع بعض البغداديين يذكر أيضاً حاء مهملة وأن منهم من يقول إذا انتهى إليها في القراءة «حاء» ويمر.

وسألت أنا الحافظ الرجال أبا محمد عبد القادر بن عبد الله الرهاوي رحمه الله عنها، فذكر أنها حاء من حايل أى تحول بين الاسنادين. قال: ولا يلفظ بشيء عند الانتهاء في القراءة، وأنكر كونها من الحديث وغير ذلك ولم يعرف غير هذا عن أحد من مشايخه وفيهم عدد كانوا حفاظ الحديث في وقته. قال المؤلف: وأختار أنا - والله الموفق - أن يقول القارئ عند الانتهاء إليها «حاء» ويمر فانه أحوط الوجوه وأعد لها، والعلم عند الله تعالى.

السادس عشر: ذكر الخطيب الحافظ أنه ينبغي للطالب أن يكتب بعد البسملة اسم الشيخ الذي سمع الكتاب منه وكنيته ونسبه ثم يسوق ما سمعه منه على لفظه. قال: وإذا كتب الكتاب المسموع فينبغي أن يكتب فوق سطر التسمية أسماء من سمع معه وتاريخ وقت السماع وإن أحب كتب ذلك في حاشية أول ورقة من الكتاب فكلما قد فعله شيوخنا. قلت: كتبه التسميع جنب ذكره أحوط له وأحرى بأن لا ينجح على من يحتاج إليه ولا بأس بكتبه آخر الكتاب وفي ظهره وحيث لا ينجح موضعه وينبغي أن يكون التسميع بخط شخص موثوق به غير مجهول الخط ولا ضير حينئذ في أن لا يكتب الشيخ المسموع خطه بالتصحيح. وهكذا لا بأس على صاحب الكتاب إذا كان موثقاً به أن يقتصر على إثبات سماعه بخط نفسه، فطال ما فعل الثقات ذلك.

وقد حدثني بزمرو الشيخ أبو المظفر بن الحافظ أبي سعد المروزي عن أبيه عن حدثه من الأصهبانية أن عبد الرحمن بن أبي عبد الله بن مندة قرأ يفتاد جزءاً

على أبي أحمد الفرضي وسأله خطه ليكون حجة له . فقال له أبو أحمد : يا بني ! عليك بالصدق ، فأنك إذا عرفت به لا يكذبك أحد وتصدق فيما تقول وتنقل ، وإذا كان غير ذلك فلو قيل لك : ما هذا خط أبي أحمد الفرضي ، ماذا تقول لهم ؟

ثم إن على كاتب التسميع التحري والاحتياط وبيان السامع والمسموع منه بلفظ غير محتمل ومجانبة التساهل فيمن يُثبت اسمه والحذر من إسقاط اسم واحد منهم لغرض فاسد . فإن كان مثبت السماع غير حاضر في جميعه لكن أثبتته معتمداً على إخبار من يثق بخبره من حاضريه فلا بأس بذلك إن شاء الله تعالى . ثم إن من ثبت سماعه في كتابه فقيح كتابه إياه ومنعه من نقل سماعه ومن نسخ الكتاب وإذا أعاده إياه فلا يطيء به . رويناه عن الزهرى أنه قال : إياك وغول الكتب . قيل له : وما غول الكتب ؟ قال : حبسها عن أصحابها . وروينا عن الفضيل بن عياض رضى الله عنه أنه قال : ليس من أفعال أهل الورع ولا أفعال الحكمة أن يأخذ سماع رجل وكتابه فيحبسه عنه ، ومن فعل ذلك فقد ظلم نفسه . وفي رواية : ولا من فعال العلماء أن يأخذ سماع رجل وكتابه فيحبسه عليه ، فإن منعه إياه فقد رويناه أن رجلاً ادعى على رجل بالكوفة سماعاً منعه إياه فتحاكماً إلى قاضيا حفص بن غياث ، فقال لصاحب الكتاب : أخرج إلينا كتابك فما كان من سماع هذا الرجل بخط يدك ألزمتك وما كان بخطه أعفيناك منه . قال ابن خلاد : سألت أبا عبد الله الزبيرى عن هذا ، فقال لا يبيح في هذا الباب حكم أحسن من هذا ، لأن خط صاحب الكتاب دال على رضاه باستماع صاحبه معه . قال ابن خلاد : وقال غيره « ليس بشيء » .

وروى الخطيب الحافظ أبو بكر عن إسماعيل بن إسحق القاضي أنه تحوكم إليه في ذلك فأطرق ملياً ثم قال للدعي عليه : إن كان سماعه في كتابك بخطك فيلزمك أن تعيره ، وإن كان سماعه في كتابك بخط غيرك فانت أعلم . قلت : جعفر بن غياث معدود في الطبقة الأولى من أصحاب أبي حنيفة وأبو عبد الله

الزبيرى من أئمة أصحاب الشافعى وإسماعيل بن إسحق لسان أصحاب مالك وإمامهم، وقد تعاضدت أقوالهم فى ذلك ويرجع حاصلها إلى أن سماع غيره إذا ثبت فى كتابه برضاه فيلزم إعارته إياه. وقد كان لا يثبت فى وجهه، ثم وجهته بأن ذلك بمنزلة شهادة له عنده فعليه أداؤها بما حوته وإن كان فيه بذل ماله، كما يلزم متحمل الشهادة أداؤها وإن كان فيه بذل نفسه بالسعى إلى مجلس الحكم لأدائها، والعلم عند الله تعالى. ثم إذا نسخ الكتاب فلا ينقل سماعه إلى نسخه إلا بعد المقابلة المرضية. وهكذا لا ينبغى لأحد أن ينقل سماعاً إلى شيء من النسخ أو يثبت فيها عند السماع ابتداء إلا بعد المقابلة المرضية بالمسموع كيلا يغتر أحد بتلك النسخة غير المقابلة إلا أن يبين مع النقل وعنده كون النسخة غير مقابلة، والله أعلم.

النوع السادس والعشرون : فى صفة رواية الحديث وشرط أدائه وما يتعلق بذلك

وقد سبق بيان كثير منه فى ضمن النوعين قبله. شدد قوم فى الرواية فأفراطوا، وتساهل فيها آخرون ففراطوا. ومن مذاهب التشديد مذهب من قال: لا حجة إلا فيما رواه الراوى من حفظه وتذكره، وذلك مروى عن مالك وإبنى حنيفة رضى الله عنهما. وذهب إليه من أصحاب الشافعى أبو بكر الصيدلانى المتروذى. ومنها مذهب من أجاز الاعتماد فى الرواية على كتابه غير أنه لو أعار كتابه وأخرجه من يده لم ير الرواية منه لغيبته عنه. وقد سبقت حكايتهما للمذاهب عن أهل التساهل وإبطالها فى ضمن ما تقدم من شرح وجوه الأخذ والتحمل. ومن أهل التساهل قوم سمعوا كتباً مصنفة وتهاونوا حتى إذا طعنوا فى السن واحتجج اليهم حملهم الجهل والشره على أن رووها من نسخ مشتراة أو مستعارة غير مقابلة فعدهم الحاكم أبو عبد الله الحافظ فى طبقات المجروحين. قال: وهم يثوهمون أنهم فى روايتها صادقون. قال: وهذا مما كثر فى الناس ويتعاطاه قوم من أكابر العلماء والمعروفين بالصلاح.

قلت : ومن المتساهلين عبد الله بن لهيعة المصري ترك الاحتجاج بروايته مع جلالته لتساهله . ذكر عن يحيى بن حسان أنه رأى قوماً معهم جزء سمعوه من ابن لهيعة فظفر فيه فاذا ليس فيه حديث من حديث ابن لهيعة ، فجاء إلى ابن لهيعة فأخبره بذلك . فقال : ما أصنع ؟ يخبثوني بكتاب فيقولون هذا من حديثك ، فأحذثهم به .

ومثل هذا واقع من شيوخ زماننا ، يحيى إلى أحدهم الطالب بجزء أو كتاب فيقول هذا روايتك ، فيمكنه من قرأته عليه مقلداً له من غير أن يبحث بحيث يحصل له الثقة بصحة ذلك . والصواب ما عليه الجمهور وهو التوسط بين الإفراط والتفريط . فاذا قام الراوى فى الأخذ والتحمل بالشرط الذى تقدم شرحه وقابل كتابه وضبط سماعه على الوجه الذى سبق ذكره جازت له الرواية منه . وإن أعاره وغاب عنه إذا كان الغالب من أمره سلامته من التبديل والتغيير لاسيما إذا كان ممن لا يخفى عليه فى الغالب لو غير شيء منه وبُدل تغييره وتبديله . وذلك لأن الاعتماد فى باب الرواية على غالب الظن ، فاذا حصل أجزأ ولم يشترط مزيد عليه ، والله أعلم .

تفريعات : أحدها : إذا كان الراوى ضريراً ولم يحفظ حديثه من فم من حديثه واستعان بالمأمونين فى ضبط سماعه وحفظ كتابه ثم عند روايته فى القراءة منه عليه واحتاط فى ذلك على حسب حاله بحيث يحصل معه الظن بالسلامة من التغيير صححت روايته ، غير أنه أولى بالخلاف والمنع من مثل ذلك من البصير . قال الخطيب الحافظ : والسماع من البصير الأعمى والضرير اللذين لم يحفظا من المحدث ما سمعاه منه لكنه كتب لهما بمثابة واحدة . وقد منع منه غير واحد من العلماء ورخص فيه بعضهم ، والله أعلم .

الثانى : إذا سمع كتاباً ثم أراد روايته من نسخة ليس فيها سماعه ولا هى مقابلة بنسخة سماعه غير أنه سمع منها على شيخه لم يجز له ذلك . قطع به الامام

أبو نصر بن الصباغ الفقيه فيما بلغنا عنه . وكذلك لو كان فيها سماع شيخه أو روى منها ثقة عن شيخه فلا تجوز له الرواية منها لإعتدأ على مجرد ذلك إذ لا يؤمن أن تكون فيها زوائد ليست في نسخة سماعه . ثم وجدت الخطيب قد حكى مصداق ذلك عن أكثر أهل الحديث ، فذكر فيما إذا وجد أصل المحدث ولم يكتب فيه سماعه أو وجد نسخة كتبت عن الشيخ تسكن نفسه إلى صحتها أن عامة أصحاب الحديث منعوا من روايته من ذلك . وجاء عن أيوب السخيتاني ومحمد بن بكر البرساني الترخص فيه . قلت : اللهم الا أن تكون له إجازة من شيخه عامة لمروياته أو نحو ذلك فيجوز له حيثئذ الرواية منها إذ ليس فيه أكثر من رواية تلك الزيادات بالإجازة بلفظ « أخبرنا » أو « حدثنا » من غير بيان للإجازة فيها ، والأمر في ذلك قريب يقع مثله في محل التسامح . وقد حكينا فيما تقدم أنه لا غناء في كل سماع عن الإجازة ليقع ما يسقط في السماع على وجه السهو وغيره من كلمات أو أكثر مروياً بالإجازة وإن لم يذكر لفظها . فإن كان الذي في النسخة سماع شيخ شيخه أو هي مسموعة على شيخ شيخه أو مزوية عن شيخ شيخه فينبغي له حيثئذ في روايته منها أن تكون له إجازة شاملة من شيخه ولشيخه إجازة شاملة من شيخه . وهذا تيسير حسن هدايا الله له — وله الحمد — والحاجة إليه ماسة في زماننا جنداً ، والله أعلم .

الثالث : إذا وجد الحافظ في كتابه خلاف ما يحفظه نظر ، فإن كان إنما حفظ ذلك من كتابه فليرجع إلى ما في كتابه وإن كان حفظه من فم المحدث فليعتمد حفظه دون ما في كتابه إذا لم يتشكك وحسب أن يذكر الأمرين في روايته فيقول « حفظي كذا وفي كتابي كذا » . هكذا فعل شعبة وغيره وهكذا إذا خالفه فيما يحفظه بعض الحفاظ فليقل « حفظي كذا وكذا ، وقال فيه فلان أو قال فيه غيري كذا وكذا » أو شبه هذا من الكلام . كذلك فعل سفيان الثوري وغيره ، والله أعلم .

الرابع : إذا وجد سماعه في كتابه وهو غير ذاكر لسماعه ذلك فمن أبي حنيفة رحمه الله وبعض أصحاب الشافعي رحمه الله أنه لا يجوز له روايته . ومذهب الشافعي وأكثر أصحابه وأبي يوسف ومحمد أنه يجوز له روايته . قلت : هذا الخلاف ينبغي أن يبنى على الخلاف السابق قريباً في جواز اعتماد الراوي على كتابه في ضبط ما سمعه ، فإن ضبط أصل السماع كضبط المسموع ، فكما كان الصحيح وما عليه أكثر أهل الحديث تجوز الاعتماد على الكتاب المصون في ضبط المسموع حتى يجوز له أن يروي ما فيه وإن كان لا يذكر أحاديثه حديثاً حديثاً . كذلك يمكن هذا إذا وُجد شرطه وهو أن يكون السماع بخطه أو بخط من يثق به والكتاب مصون بحيث يغلب على الظن سلامة ذلك من تطرق التزوير والتغيير إليه على نحو ما سبق ذكره في ذلك . وهذا إذا لم يتشكك فيه وسكنت نفسه إلى صحته ، فإن تشكك فيه لم يجر الاعتماد عليه ، والله أعلم .

الخامس : إذا أراد رواية ما سمعه على معناه دون لفظه فإن لم يكن عالماً عارفاً بالالفاظ ومقاصدها ، خيراً بما يحيل معانيها ، بصيراً بمقادير التفاوت بينها ، فلا خلاف أنه لا يجوز له ذلك ، وعليه أن لا يروي ما سمعه الا على اللفظ الذي سمعه من غير تغيير . فأما إذا كان عالماً عارفاً بذلك فهذا مما اختلف فيه السلف وأصحاب الحديث وأرباب الفقه والأصول ، فجزوه أكثرهم ولم يجوزوه بعض المحدثين وطائفة من الفقهاء والأصوليين من الشافعيين وغيرهم . ومنعه بعضهم في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وأجازوه في غيره . والأصح جواز ذلك في الجميع إذا كان عالماً بما وصفناه قاطعاً بأنه أدى معنى اللفظ الذي بلغه ، لأن ذلك هو الذي تشهد به أحوال الصحابة والسلف الأولين ، وكثيراً ما كانوا ينقلون معنى واحداً في أمر واحد بالفاظ مختلفة ، وما ذلك الا لأن مَعلوم كان على المعنى دون اللفظ . ثم إن هذا الخلاف لا نزاع جارياً ولا أجراه الناس فيما نعلم فيما تضمنته بطون الكتب ، فليس لأحد أن يغير لفظ شيء من كتاب مصنف ويثبت بدله فيه لفظاً

آخر بمعناه ، فإن الرواية بالمعنى رخص فيها من رخص لما كان عليهم من ضبط الالفاظ والمجود عليها من الحرج والنصب ، وذلك غير موجود فيما اشتملت عليه بطون الأوراق والكتب ، ولأنه إن ملك تغيير اللفظ فليس يملك تغيير تصنيف غيره ، والله أعلم .

السادس : ينبغي لمن يروى حديثاً بالمعنى أن يتبعه بأن يقول « أو كما قال ، أو نحو هذا » وما أشبه ذلك من الالفاظ . روى ذلك من الصحابة عن ابن مسعود وأبي الدرداء وأنس رضى الله عنهم . قال الخطيب : والصحابة أرباب اللسان وأعلم الخلق بمعانى الكلام ولم يكونوا يقولون ذلك الا تخوفاً من الزلل لمعرفتهم بما فى الرواية على المعنى من الخطر . قلت : وإذا اشتبه على القارئ فيما يقرأه لفظة فقرأها على وجه يشك فيه ثم قال « أو كما قال » فهذا حسن وهو الصواب فى مثله ، لأن قوله « أو كما قال » يتضمن إجازة من الراوى وإذناً فى رواية صوابها عنه إذا بان . ثم لا يشترط لإفراد ذلك بلفظ الإجازة لما بيناه قريباً ، والله أعلم .

السابع : هل يجوز اختصار الحديث الواحد ورواية بعضه دون بعض ؟ اختلف أهل العلم فيه . فمنهم من منع ذلك مطلقاً بناء على القول بالمنع من النقل بالمعنى مطلقاً . ومنهم من منع ذلك مع تجويزه النقل بالمعنى إذا لم يكن قد رواه على التمام مرة أخرى ولم يعلم أن غيره قد رواه على التمام . ومنهم من جوز ذلك وأطلق ولم يفصل . وقد روينا عن مجاهد أنه قال : انقص من الحديث ما شئت ولا ترد فيه . والصحيح التفصيل ، وأنه يجوز ذلك من العالم العارف إذا كان ما تركه متميزاً عما نقله غير متعلق به بحيث لا يحتل البيان ولا تختلف الدلالة فيما نقله بتركه ما تركه ، فهذا ينبغي أن يجوز وإن لم يجوز النقل بالمعنى ، لأن الذى نقله والذى تركه — والحالة هذه — بمنزلة خبرين منفصلين فى أمرين لا تعلق لأحدهما بالآخر . ثم هذا إذا كان رفيع المنزلة بحيث لا يتطرق إليه فى ذلك تهمسة نقله

أولاً تماماً ثم نقله ناقصاً ، أو نقله أولاً ناقصاً ثم نقله تاماً . فأما إذا لم يكن كذلك فقد ذكر الخطيب الحافظ أن من روى حديثاً على التمام وخاف إن رواه مرة أخرى على النقصان أن يتهم بأنه زاد في أول مرة ما لم يكن سمعه أو أنه نسي في الثاني باقي الحديث لقلة ضبطه وكثرة غلطه فواجب عليه أن ينفي هذه الظنة عن نفسه . وذكر الامام أبو الفتح سليم بن أيوب الرازي الفقيه أن من روى بعض الخبر ثم أراد أن ينقل تمامه وكان ممن يتهم بأنه زاد في حديثه كان ذلك عذراً له في ترك الزيادة وكتبتها . قلت : من كان هذا حاله فليس له من الابتداء أن يروي الحديث غير تام إذا كان قد تعين عليه أداء تمامه لأنه إذا رواه أولاً ناقصاً أخرج باقيه عن حيز الاحتجاج به ودار بين أن لا يرويه أصلاً فيضيعه رأساً وبين أن يرويه متهماً فيه فيضيع ثمرته لسقوط الحجة فيه ، والعلم عند الله تعالى . وأما تقطيع المصنف متن الحديث الواحد وتفريقه في الأبواب فهو إلى الجواز أقرب ومن المنع أبعد . وقد فعله مالك والبخاري وغير واحد من أئمة الحديث ولا يخلو من كراهية ، والله أعلم .

الثامن : ينبغي للحدث أن لا يروي حديثه بقرأة لحن أو مصحف . وروينا عن النضر بن شميل أنه قال جاءت هذه الأحاديث عن الأصل معربة . وأخبرنا أبو بكر بن أبي المعالي الفراوي قرأة عليه ، قال أخبرنا الامام أبو جدي أبو عبد الله محمد بن الفضل الفراوي ، قال أخبرنا أبو الحسين عبد الغافر بن محمد الفارسي ، قال أخبرنا الامام أبو سليمان حمد بن محمد الخطابي ، قال حدثني محمد بن . معاذ ، قال أخبرنا بعض أصحابنا عن أبي داود السنجي ، قال سمعت الاصمعي يقول : إن أخوف ما أخاف على طالب العلم إذا لم يعرف النحو أن يدخل في جملة قول النبي صلى الله عليه وسلم « من كذب على فليتبوأ مقعده من النار » ، لأنه صلى الله عليه وسلم لم يكن يلحن ، فيها رويت عنه ولحنت فيه كذبت عليه . قلت : حقق على طالب الحديث أن يتعلم من النحو واللغة ما يتخصص به

من شين اللحن والتحريف ومعرتها. رويانا عن شعبة قال: من طلب الحديث ولم ييسر العربية فثقله مثل رجل عليه برنس ليس له رأس أو كما قال. وعن حماد بن سلمة قال: مثل الذي يطلب الحديث ولا يعرف النحو مثل الحمار عليه مخلاة لا شعير فيها. وأما التصحيف فسيل السلامة منه الأخذ من أفواه أهل العلم أو الضبط، فإن من حرّم ذلك وكان أخذه وتعلّبه من يطون الكتب كان من شأنه التحريف ولم يفلت من التبديل والتصحيف، والله أعلم.

التاسع: إذا وقع في روايته لحن أو تحريف فقد اختلفوا، ففهم من كان يرى أنه يرويه على الخطأ كما سمعه وذهب إلى ذلك من التابعين محمد بن سيرين وأبو معمر عبد الله بن سبّرة. وهذا غلو في مذهب اتباع اللفظ والمنع من الرواية بالمعنى. ومنهم من رأى تغييره وإصلاحه وروايته على الصواب، رويانا ذلك عن الأوزاعي وابن المبارك وغيرهما، وهو مذهب المحصلين والعلماء من المحدثين، والقول به في اللحن الذي لا يختلف به المعنى وأمثاله لازم على مذهب تجويز رواية الحديث بالمعنى. وقد سبق أنه قول الأكثرين. وأما إصلاح ذلك وتغييره في كتابه وأصله فالصواب تركه وتقرير ما وقع في الأصل على ما هو عليه مع التضييق عليه وبيان الصواب خارجاً في الحاشية فإن ذلك أجمع للصحة وأنقى للفسدة. وقد رويانا أن بعض أصحاب الحديث روى في المنام وكأنه قد مر من شفته أو لسانه شيء، فقيل له في ذلك، فقال: لفظه من حديث رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم غيرتها برأى ففعل بي هذا. وكثيراً ما نرى ما يتوهمه كثير من أهل العلم خطأ، وربما غيرهه صواباً ذا وجه صحيح وإن خفي واستغرب لاسيما فيما يعدونه خطأ من جهة العربية، وذلك لكثرة لغات العرب وتشعبها. ورويانا عن عبد الله بن أحمد بن حنبل قال كان إذا مر بأبي لحن فاحش غيره، وإذا كان لحننا سهلاً تركه، وقال: كذا قال الشيخ.

وأخبرني بعض أسياننا عن أخبره عن القاضي الحافظ عياض بما معناه

واختصاره أن الذي استمر عليه عمل أكثر الأشياخ أن ينقلوا الرواية كما وصلت إليهم ولا يغيروها في كتبهم حتى في أحرف من القرآن استمرت الرواية فيها في الكتب على خلاف التلاوة المجمع عليها ومن غير أن يجيء ذلك في الشواذ . ومن ذلك ما وقع في الصحيحين والموطأ وغيرها ، لكن أهل المعرفة منهم ينهون على خطئها عند الرواية والسماع والقراءة وفي حواشي الكتب مع تقريرهم ما في الأصول على ما بلغهم . ومنهم من جسر على تغيير الكتب وإصلاحها ، منهم أبو الوليد هشام بن أحمد الكناfi الوقتي فإنه لكثرة مطالعته وافتقانه وثقوب فهمه وحدة ذهنه جسر على الإصلاح كثيراً وغلط في أشياء من ذلك . وكذلك غيره من سلك مسلكه . والأولى سد باب التغيير والإصلاح لئلا يجسر على ذلك من لا يحسن وهو أسلم مع التبيين فيذكر ذلك عند السماع كما وقع . ثم يذكر وجه صوابه إما من جهة الحرية وإما من جهة الرواية ، وإن شاء قرأه أولاً على الصواب ثم قال « وقع عند شيخنا أو في روايتنا أو من طريق فلان كذا وكذا » . وهذا أولى من الأول كيلا يتقول على رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لم يقل . وأصلح ما يعتمد عليه في الإصلاح أن يكون ما يُصلحُ به الفاسد قد ورد في أحاديث آخر ، فإن ذكره آمن من أن يكون متقولاً على رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لم يقل ، والله أعلم .

العاشر : إذا كان الإصلاح بزيادة شيء قد سقط فإن لم يكن في ذلك مقابلة في المعنى فالأمر فيه على ما سبق ، وذلك كنحو ما روى عن مالك رضي الله عنه أنه قيل له : رأيت حديث النبي صلى الله عليه وسلم يزداد فيه الواو والألف والمعنى واحد ؟ فقال : أرجو أن يكون خفيفاً . وإن كان الإصلاح بالزيادة يشتمل على معنى مغاير لما وقع في الأصل تأكد فيه الحكم بأنه يذكر ما في الأصل مقررناً بالتثنية على ما سقط ليسلم من معرفة الخطأ ومن أن يقول على شيخه ما لم يقل . حدث أبو نعيم الفضل بن دكين عن شيخ له بحديث قال فيه « عن بحينة » ، فقال

أبو نعيم : إنما هو « ابن بجنة » ولكنه قال « بجنة » . وإذا كان من دون موضع الكلام الساقط معلوماً أنه قد أتى به وإنما أسقطه من بعده ففيه وجه آخر ، وهو أن يلحق الساقط في موضعه من الكتاب مع كلمة « يعني » كما فعل الخطيب الحافظ إذ روى عن أبي عمر بن مهدى ، عن القاضي المحاملي بإسناده ، عن عروة ، عن عمرة بنت عبد الرحمن تعنى عن عائشة أنها قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدنى إلى رأسه فأرجله . قال الخطيب : كان في أصل ابن مهدى « عن عمرة أنها قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدنى إلى رأسه » فألحقنا فيه ذكر عائشة إذ لم يكن منه بد ، وعلينا أن المحاملي كذلك رواه ، وإنما سقط من كتاب شيخنا أبي عمر ، وقلنا فيه « تعنى عن عائشة رضى الله عنها » لأجل أن ابن مهدى لم يقل لنا ذلك . وهكذا رأيت غير واحد من شيوخنا يفعل في مثل هذا ، ثم ذكر بإسناده عن أحمد بن حنبل رضى الله عنه قال سمعت وكيعاً يقول : إنما لنستعين في الحديث بـ « يعني » .

قلت : وهذا إذا كان شيخه قد رواه له على الخطأ . فأما إذا وجد ذلك في كتابه وغلب على ظنه أن ذلك من الكتاب لا من شيخه فينتجه هنا إصلاح ذلك في كتابه وفي روايته عند تحديثه به معاً . ذكر أبو داود أنه قال لأحمد بن حنبل : وجدت في كتابي « حجاج عن جريح عن أبي الزبير » ، يجوز لي أن أصلحه « ابن جريح » ؟ فقال : أرجو أن يكون هذا لا بأس به ، والله أعلم . وهذا من قبيل ما إذا درس من كتابه بعض الاسناد أو المتن فانه يجوز له استدراكه من كتاب غيره إذا عرف صحته وسكنت نفسه إلى أن ذلك هو الساقط من كتابه ، وإن كان في المحدثين من لا يستجيز ذلك . ومن فعل ذلك نعيم بن حماد فيما روى عن يحيى بن معين عنه . قال الخطيب الحافظ : ولو بين ذلك في حال الرواية كان أولى . وهكذا الحكم في استنبات الحافظ ما شك فيه من كتاب غيره أو من حفظه ، وذلك مروى عن غير واحد من أهل الحديث ، منهم عاصم ، وأبو عوانة ،

وأحمد بن حنبل . وكان بعضهم يبين ما ثبت فيه غيره ، فيقول « حدثنا فلان وثبتني فلان » كما روى عن يزيد بن هارون أنه قال : أخبرنا عاصم وثبتني شعبة عن عبد الله بن سرجيس . وهكذا الأمر فيما إذا وجد في أصل كتابه كلمة من غريب العربية أو غيرها غير مقيدة وأشككت عليه فجائز أن يسأل عنها أهل العلم بها ويروها على ما يخبرونه به . روى مثل ذلك عن إسحاق بن راهويه وأحمد بن حنبل وغيرهما رضى الله عنهم ، والله أعلم .

الحادى عشر : إذا كان الحديث عند الراوى عن اثنين أو أكثر وبين روايتيهما تفاوت في اللفظ والمعنى واحد كان له أن يجمع بينهما في الاسناد ثم يسوق الحديث على لفظ أحدهما خاصة ويقول « أخبرنا فلان وفلان واللفظ لفلان أو وهذا لفظ فلان قال أو قالاً أخبرنا فلان » أو ما أشبه ذلك من العبارات . ولمسلم صاحب الصحيح مع هذا في ذلك عبارة أخرى حسنة مثل قوله : حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وأبو سعيد الأشج كلاهما عن أبي خالد ، قال أبو بكر حدثنا أبو خالد الأحمر عن الأعمش وساق الحديث . فاعادته ثانياً ذكر أحدهما خاصة إشعار بأن اللفظ المذكور له . وأما إذا لم يخص لفظ أحدهما بالذكر بل أخذ من لفظ هذا ومن لفظ ذاك ، وقال « أخبرنا فلان وفلان وتقاربا في اللفظ قالاً أخبرنا فلان » فهذا غير ممتنع على مذهب تجويز الرواية بالمعنى . وقول أبي داؤد صاحب السنن « حدثنا مسدد وأبو توبة المعنى قالاً حدثنا أبو الأحوص » مع أشباه لهذا في كتابه يحتمل أن يكون من قبيل الأول ، فيكون اللفظ لمسدد ويوافقه أبو توبة في المعنى ، ويحتمل أن يكون من قبيل الثانى ، فلا يكون قد أورد لفظ أحدهما خاصة بل رواه بالمعنى عن كليهما ، وهذا الاحتمال يقرب في قوله « حدثنا مسلم بن إبراهيم وموسى بن إسماعيل المعنى واحد قالاً حدثنا أبان » .

وأما إذا جمع بين جماعة رواة قد اتفقوا في المعنى وليس ما أورده لفظ كل واحد منهم وسكت عن البيان لذلك فهذا مما عيب به البخارى أو غيره ولا بأس به على مقتضى مذهب تجويز الرواية بالمعنى .

وإذا سمع كتاباً مصنفاً من جماعة ثم قابل نسخه بأصل بعضهم دون بعض وأراد أن يذكر جميعهم في الاسناد ويقول « واللفظ لفلان » كما سبق فهذا يحتمل أن يجوز كالاول، لأن ما أورده قد سمعه بنصه من ذكر أنه بلفظه . ويحتمل أن لا يجوز لأنه لا علم عنده بكيفية رواية الآخرين حتى يخبر عنها بخلاف ما سبق فانه اطلع على رواية غير من نسب اللفظ إليه على موافقتها من حيث المعنى فأخبر بذلك، والله أعلم .

الثاني عشر : ليس له أن يزيد في نسب من فوق شيخه من رجال الاسناد على ما ذكره شيخه مدرجاً عليه من غير فصل يميز، فان أتى بفصل جاز مثل أن يقول « هو ابن فلان الفلاني » او « يعني ابن فلان » ونحو ذلك . وذكر الحافظ الامام أبو بكر البرقاني رحمه الله في كتاب اللقط له باسناده عن علي بن المديني قال : إذا حدثك الرجل فقال حدثنا فلان ولم ينسبه فأجبت أن تنسبه فقل « حدثنا فلان أن فلان بن فلان حدثه » والله أعلم . وأما إذا كان شيخه قد ذكر نسب شيخه أو صفته في أول كتاب أو جزء عند أول حديث منه واقتصر فيما بعده من الأحاديث على ذكر اسم الشيخ أو نسبه . مثاله أن أروى جزءاً عن الفراوي فأقول في أوله « أخبرنا أبو بكر منصور بن عبد المنعم بن عبد الله الفراوي قال أخبرنا فلان » . وأقول في باقي أحاديثه « أخبرنا منصور، أخبرنا منصور » فهل يجوز لمن سمع ذلك الجزء مني أن يروى عن الأحاديث التي بعد الحديث الأول متفرقة ويقول في كل واحد منها « أخبرنا فلان قال أخبرنا أبو بكر منصور بن عبد المنعم ابن عبد الله الفراوي قال أخبرنا فلان » وإن لم أذكر له ذلك في كل واحد منها اعتماداً على ذكرى له أولاً؟ فهذا قد حكي الخطيب الحافظ عن أكثر أهل العلم أنهم أجازوه . وعن بعضهم أن الأولى أن يقول « يعني ابن فلان » . وروى باسناده عن أحمد بن حنبل رضى الله عنه أنه كان إذا جاء اسم الرجل غير منسوب قال « يعني ابن فلان » .

وروى عن البرقاني بإسناده عن علي بن المديني ما قدمنا ذكره عنه . ثم ذكر أنه هكذا رأى أبا بكر أحمد بن علي الأصماني نزيل نيسابور يفعل وكان أحد الحفاظ المجودين ومن أهل الورع والدين ، وأنه سأله عن أحاديث كثيرة رواها له قال فيها « أخبرنا أبو عمرو بن حمدان أن أبا يعلى أحمد بن علي بن المثنى الموصلي أخبرهم ، وأخبرنا أبو بكر بن المقرئ أن إسحق بن أحمد بن نافع حدثهم ، وأخبرنا أبو أحمد الحفاظ أن أبا يوسف محمد بن سفيان الصغار أخبرهم ، فذكر له أنها أحاديث سمعها قراءة على شيوخه في جملة نسخ نسبوها الذين حدثهم بها في أولها واقتصروا في بقيتها على ذكر أسمائهم . قال : وكان غيره يقول في مثل هذا « أخبرنا فلان قال أخبرنا فلان هو ابن فلان » ثم يسوق نسبه إلى منتهاه . قال : وهذا الذي أستحبه لأن قوماً من الرواة كانوا يقولون فيما أجيئ لهم « أخبرنا فلان أن فلاناً حدثهم » . قلت : جميع هذه الوجوه جائزة وأولاهها أن يقول « هو ابن فلان أو يعني ابن فلان » ثم أن يقول « إن فلان بن فلان » ثم أن يذكر المذكور في أول الجزء بعينه من غير فصل ، والله أعلم .

الثالث عشر : جرت العادة بحذف « قال » ونحوه فيما بين رجال الاسناد خطأ ولا بد من ذكره حالة القراءة لفظاً . وما قد يُفعل عنه من ذلك ما إذا كان في أثناء الاسناد « قرئ على فلان أخبرك فلان » فينبغي للقارئ أن يقول فيه « قيل له أخبرك فلان » . ووقع في بعض ذلك « قرئ على فلان حدثنا فلان » فهذا يذكر فيه « قال » فيقال « قرئ على فلان قال حدثنا فلان » وقد جاء هذا مصرحاً به خطأ هكذا في بعض ما رويناه . وإذا تكررت كلمة « قال » كما في قوله في كتاب البخاري « حدثنا صالح بن حيان قال قال عامر الشعبي ، حذفوا إحداهما في الخط وعلى القارئ أن يلفظ بهما جميعاً ، والله أعلم .

الرابع عشر : النسخ المشهورة المشتملة على أحاديث بإسناد واحد كنسخة همام بن منبه « عن أبي هريرة رواية عبد الرزاق عن معمر عنه » ونحوها من النسخ ١٥ - ابن الصلاح

والأجزاء . منهم من يحدد ذكر الاسناد في أول كل حديث منها . ويوجد هذا في كثير من الأصول القديمة وذلك أحوط . ومنهم من يكتفي بذكر الاسناد في أولها عند أول حديث منها أو في أول كل مجلس من مجالس سماعها ويدرج الباقي عليه ويقول في كل حديث بعده « وبالاسناد » أو « وبه » وذلك هو الأغلب الأكثر . وإذا أراد من كان سماعه على هذا الوجه تفريق تلك الأحاديث ورواية كل حديث منها بالاسناد المذكور في أولها جاز له ذلك عند الأكثرين ، منهم وكيع ابن الجراح ، ويحيى بن معين ، وأبو بكر الاسماعيلي . وهذا لأن الجميع معطوف على الأول ، فالاسناد المذكور أولاً في حكم المذكور في كل حديث ، وهو بمثابة تقطيع المتن الواحد في أبواب باسناده المذكور في أوله ، والله أعلم . ومن المحدثين من أبي أفراد شيء من تلك الأحاديث المدرجة بالاسناد المذكور أولاً ورآه تدليساً . وسأل بعض أهل الحديث الأستاذ أبا إسحاق الأسفرائيني الفقيه الأصولي عن ذلك فقال : لا يجوز .

وعلى هذا من كان سماعه على هذا الوجه فطريقه أن يبين ويحكي ذلك كما جرى كما فعله مسلم في صحيحه في صحيفة همام بن منبه نحو قوله : حدثنا محمد بن رافع ، قال حدثنا عبد الرزاق ، أخبرنا معمر عن همام بن منبه ، قال هذا ما حدثنا أبو هريرة وذكر أحاديث ، منها « وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن أدنى مقعد أحكم في الجنة أن يقول له "تمن" الحديث . وهكذا فعل كثير من المؤلفين ، والله أعلم .

الخامس عشر : إذا قدم ذكر المتن على الاسناد أو ذكر المتن وبعض الاسناد ثم ذكر الاسناد حقيقه على الاتصال مثل أن يقول « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا وكذا » أو يقول « روى عمرو بن دينار عن جابر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا وكذا » ثم يقول « أخبرنا به فلان » ويسوق الاسناد حتى يتصل بما قدمه ، فهذا يلحق بما إذا قدم الاسناد في كونه يصير به مستنداً للحديث

لا مرسله . فلو أراد من سمعه منه هكذا أن يقدم الاسناد ويؤخر المتن ويلفقه كذلك فقد ورد عن بعض من تقدم من المحدثين أنه جوز ذلك . قلت : ينبغي أن يكون فيه خلاف نحو الخلاف في تقديم بعض متن الحديث على بعض . وقد حكى الخطيب المنع من ذلك على القول بأن الرواية على المعنى لا تجوز . والجواز على القول بأن الرواية على المعنى تجوز ولا فرق بينهما في ذلك ، والله أعلم .

وأما ما يفعله بعضهم من إعادة ذكر الاسناد في آخر الكتاب أو الجزء بعد ذكره أولاً فهذا لا يرفع الخلاف الذي تقدم ذكره في إفراد كل حديث بذلك الاسناد عند روايتها لكونه لا يقع متصلاً بكل واحد منها ولكنه يفيد تأكيداً واحتياطاً ويتضمن إجازة بالغة من أعلى أنواع الاجازات ، والله أعلم .

السادس عشر : إذا روى المحدث الحديث باسناد ثم أتبعه باسناد آخر وقال عند انتهائه « مثله » فأراد الراوى عنه أن يقتصر على الاسناد الثاني ويسوق لفظ الحديث المذكور عقيب الاسناد الأول فالأظهر المنع من ذلك .

ورؤينا عن أبي بكر الخطيب الحافظ رحمه الله قال : كان شعبة لا يميز ذلك . وقال بعض أهل العلم يجوز ذلك إذا عرف أن المحدث ضابط متحفظ يذهب إلى تمييز الالفاظ وعد الحروف . فان لم يعرف ذلك منه لم يجز ذلك . وكان غير واحد من أهل العلم إذا روى مثل هذا يورد الاسناد ويقول « مثل حديث قبله مثله كذا وكذا » ثم يسوقه . وكذلك إذا كان المحدث قد قال نحوه قال « وهذا هو الذى اختاره » . أخبرنا أبو أحمد عبد الوهاب بن أبى منصور على ابن على البغدادى شيخ الشيوخ بها بقرائى عليه بها ، أخبرنا والدى رحمه الله ، أخبرنا أبو محمد عبد الله بن محمد الصريفي ، أخبرنا أبو القاسم بن حبابه ، حدثنا أبو القاسم عبد الله بن محمد البغوى ، حدثنا عمرو بن محمد الناقد ، حدثنا وكيع قال ، قال شعبة : « فلان عن فلان مثله » لا يجرى . قال وكيع : وقال سفيان الثورى يجرى .

وأما إذا قال «نحوه» فهو في ذلك عند بعضهم كما إذا قال «مثله» . مُبْنًى
 بانسناد عن وكيع قال قال سفيان : إذا قال «نحوه» فهو حديث . وقال شعبة
 «نحوه» شك . وعن يحيى بن معين أنه أجاز ما قدمنا ذكره في قوله «مثله» ولم
 يجهز في قوله «نحوه» . قال الخطيب : وهذا القول على مذهب من لم يجهز الرواية
 على المعنى . فأما على مذهب من أجازها فلا فرق بين «مثله» و«نحوه» ، والله أعلم .
 قلت : هذا له تعلق بما روينا عن مسعود بن علي السجزي أنه سمع الحاكم أبا
 عبد الله الحافظ يقول : إن مما يلزم الحديثي من الضبط والاتقان أن يفرق بين أن
 يقول «مثله» أو يقول «نحوه» فلا يحل له أن يقول «مثله» إلا بعد أن يعلم
 أنها على لفظ واحد ، ويحل أن يقول «نحوه» إذا كان على مثل معانيه ، والله أعلم .
 السابع عشر : إذا ذكر الشيخ إسناد الحديث ولم يذكر من متنه إلا طرفا
 ثم قال «وذكر الحديث» أو قال «وذكر الحديث بطوله» فأراد الراوى عنه
 أن يروى عنه الحديث بكأله وبطوله فهذا أولى بالمنع مما سبق ذكره في قوله
 «مثله» أو «نحوه» . فطريقه أن يبين ذلك بأن يقتص ما ذكره الشيخ على وجهه
 فيقول «قال : وذكر الحديث بطوله» ثم يقول «والحديث بطوله هو كذا وكذا»
 ويسوقه الى آخره . وسأل بعض أهل الحديث أبا إسحاق إبراهيم بن محمد الشافعي
 المقدم في الفقه والأصول عن ذلك ، فقال : لا يجوز لمن سمع على هذا الوصف
 أن يروى الحديث بما فيه من الالفاظ على التفصيل . وسأل أبو بكر البرقاني الفقيه
 أبا بكر الاسمعي الحافظ الفقيه عن قرأ إسناد حديث على الشيخ ثم قال «وذكر
 الحديث» هل يجوز أن يحدث بجميع الحديث ؟ فقال : إذا عرف المحدث والقارئ
 ذلك الحديث فأرجو أن يجوز ذلك والبيان أولى أن يقول كما كان . قلت : إذا
 جوزنا ذلك فالتحقيق فيه أنه بطريق الاجازة فيما لم يذكره الشيخ ، لكنها إجازة
 أكيدة قوية من جهات عديدة ، فجاز لهذا مع كون أوله سماعاً إدراج الباقي عليه
 من غير أفراد له بلفظ الاجازة ، والله أعلم .

الثامن عشر : الظاهر أنه لا يجوز تغيير « عن النبي » إلى « عن رسول الله صلى الله عليه وسلم » وكذا بالعكس وإن جازت الرواية بالمعنى ، فإن شرط ذلك أن لا يختلف المعنى والمعنى في هذا مختلف . وثبت عن عبد الله بن أحمد بن حنبل أنه رأى أباه إذا كان في الكتاب « النبي » فقال المحدث « عن رسول الله صلى الله عليه وسلم » ضرب وكتب « عن رسول الله صلى الله عليه وسلم » . وقال الخطيب أبو بكر : هذا غير لازم ، وإنما استحب أحمد اتباع المحدث في لفظه ، وإلا فذهب الترخيص في ذلك ، ثم ذكر باسناده عن صالح بن أحمد بن محمد بن حنبل قال : قلت لأبي : يكون في الحديث « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم » فيجعل الإنسان « قال النبي صلى الله عليه وسلم » ، قال : أرجو أن لا يكون به بأس . وذكر الخطيب بسنده عن حماد بن سلمة أنه كان يحدث وبين يديه عفان وبهرز ، فجعل يغيران « النبي صلى الله عليه وسلم » إلى « رسول الله صلى الله عليه وسلم » . فقال لهما حماد : أما أنتما فلا تفقها أن أبدأ ، والله أعلم .

التاسع عشر : إذا كان سماعه على صفة فيها بعض الوهن فعليه أن يذكرها في حالة الرواية ، فإن في إغفالها نوعاً من التدليس ، وفيما مضى لنا أمثلة لذلك . ومن أمثله ما إذا حدثه المحدث من حفظه في حالة المذاكرة فليقل « حدثنا فلان مذاكرة » أو « حدثناه في المذاكرة » ، فقد كان غير واحد من متقدمي العلماء يفعل ذلك . وكان جماعة من حفاظهم يمنعون من أن يحمل عنهم في المذاكرة شيء ، منهم عبد الرحمن بن مهدي وأبو زرعة الرازي ، وروينا عن ابن المبارك وغيره . وذلك لما قد يقع فيها من المساهلة مع أن الحفظ خوان ، ولذلك امتنع جماعة من أعلام الحفاظ من رواية ما يحفظونه إلا من كتبهم ، منهم أحمد بن حنبل رضى الله عنهم أجمعين ، والله أعلم .

العشرون : إذا كان الحديث عن رجلين أحدهما مجروح مثل أن يكون عن ثابت البناني وأبان بن أبي عياش عن أنس فلا يستحسن إسقاط المجروح من

الاسناد والاقتصار على ذكر الثقة خوفاً من أن يكون فيه عن المجروح شيء لم يذكره الثقة ، قال نحواً من ذلك أحمد بن حنبل ثم الخطيب أبو بكر . قال الخطيب : وكان مسلم بن الحجاج في مثل هذا ربما أسقط المجروح من الاسناد ويذكر الثقة ثم يقول « وآخر » كناية عن المجروح . قال : وهذا القول لا فائدة فيه . قلت : وهكذا ينبغي إذا كان الحديث عن رجلين فثقتين أن لا يسقط أحدهما منه لطريق مثل الاحتمال المذكور إليه وإن كان محذور الاسقاط فيه أقل . ثم لا يمتنع ذلك في صورتين امتناع تحريم لأن الظاهر اتفاق الروايين . وما ذكر من الاحتمال نادر بعيد فانه من الادراج الذي لا يجوز تعمه كما سبق في نوع المدرج ، والله أعلم .

الحادى والعشرون : إذا سمع بعض حديث من شيخ وبعضه من شيخ آخر غلطه ولم يخرجه وعزى الحديث جملة اليها مبيناً أن عن أحدهما بعضه وعن الآخر بعضه فذلك جائز كما فعل الزهرى في حديث الافك حيث رواه عن عروة وابن المسيب وعلقمة بن وقاص الليثي وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن عائشة رضي الله عنها . وقال : وكلهم حدثني طائفة من حديثها قالوا قالت الحديث . ثم إنه ما من شيء من ذلك الحديث إلا وهو في الحكم كأنه رواه عن أحد الرجلين على الإبهام حتى إذا كان أحدهما مجروحاً لم يحز الاحتجاج بشيء من ذلك الحديث ، وغير جائز لأحد بعد اختلاط ذلك أن يسقط ذكر أحد الراويين ويروى الحديث عن الآخر وحده ، بل يجب ذكرهما جميعاً مقروناً بالافصاح بأن بعضه عن أحدهما وبعضه عن الآخر ، والله أعلم .

النوع السابع والعشرون : معرفة آداب المحدث

وقد مضى طرف منها اقتضته الأنواع التي قبله . علم الحديث علم شريف يناسب مكارم الأخلاق ومحاسن الشيم وينافر مساوى الأخلاق ومشايين الشيم ، وهو من علوم الآخرة لا من علوم الدنيا . فمن أراد التصدى لاسماع

الحديث أو لإفادة شيء من علومه فليقدم تصحيح النية وإخلاصها، وليطهر قلبه من الأغراض الدنيوية وأذناسها، وليحذر بلية حب الرياسة ورعوناتها. وقد اختلف في السن الذي إذا بلغه استحب له التصدي لاسماع الحديث والانتصاب لروايته. والذي نقوله إنه متى احتيج إلى ما عنده استحب له التصدي لروايته ونشره في أي سن كان. وروينا عن القاضي الفاضل أبي محمد بن خلاد رحمه الله أنه قال : الذي يصح عندي من طريق الأثر والنظر في الحد الذي إذا بلغه الناقل حسن به أن يحدث هو أن يستوفي الخمسين لأنها انتهاء الكهولة وفيها مجتمع الأشد . قال مصحح بن وئيل :

أخو خمسين مجتمع أشدّي * ونجذني مداورة الشؤون
قال : وليس بمنكر أن يحدث عند استيفاء الأربعين ، لأنها حد الاستواء ومنتهى الكمال ؛ نبي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو ابن أربعين ، وفي الأربعين تنهاى عزيمة الانسان وقوته ويتوفر عقله ويحود رأيه .

وأنكر القاضي عياض ذلك على ابن خلاد وقال : كم من السلف المتقدمين ومن بعدهم من المحدثين من لم ينته إلى هذا السن ومات قبله ، وقد نشر من الحديث والعلم ما لا يحصى . هذا عمر بن عبد العزيز توفي ولم يكمل الأربعين ، وسعيد بن جبير لم يبلغ الخمسين . وكذلك إبراهيم النخعي ، وهذا مالك بن أنس جلس للناس ابن نيف وعشرين وقيل ابن سبع عشرة والناس متوافرون وشيوخه أحياء . وكذلك محمد بن إدريس الشافعي قد أخذ عنه العلم في سن الحداثة وانتصب لذلك ، والله أعلم . قلت : ما ذكره ابن خلاد غير مستنكر وهو محمول على أنه قاله فيمن يتصدى للتحدث ابتداء من نفسه من غير براعة في العلم تعجلت له قبل السن الذي ذكره ، فهذا إنما ينبغي له ذلك بعد استيفاء السن المذكور فاته مظنة الاحتياج إلى ما عنده . وأما الذين ذكرهم عياض ممن حدث قبل ذلك فالظاهر أن ذلك لبراعة منهم في العلم تقدمت ، ظهر لهم معها الاحتياج إليهم فحدثوا

قبل ذلك ، أو لأنهم سئلوا ذلك إما بصريح السؤال وإما بقريضة الحال .
وأما السن الذي إذا بلغه المحدث أنبئى له الإمساك عن التحديث فهو السن الذى يخشى عليه فيه من الهرم والخرف ويخاف عليه أن يخلط ويروى ما ليس من حديثه ، والناس فى بلوغ هذا السن يتفاوتون بحسب اختلاف أحوالهم . وهكذا إذا عي وخاف أن يدخل عليه ما ليس من حديثه فليمسك عن الرواية . وقال ابن خلاد : أعجب إلى أن يمسك فى الثمانين لأنه حد الهرم فإن كان عقله ثابتاً ورأيه مجتمعاً يعرف حديثه ويقوم به وتحرى أن يحدث احتساباً رجوت له خيراً . ووجه ما قاله أن من بلغ الثمانين ضعف حاله فى الغالب وخيف عليه الاختلال والاخلال أو أن لا يفتن له إلا بعد أن يخلط كما اتفق لغير واحد من الثقات ، منهم عبد الرزاق وسعيد بن أبى عروبة . وقد حدث خلق بعد مجاوزة هذا السن فساعدتهم التوفيق وصحبتهم السلامة ، منهم أنس بن مالك ، وسهل بن سعد ، وعبد الله بن أبى أوفى من الصحابة ، ومالك ، والليث ، وابن عينة ، وعلى بن الجعد ، فى عدد جم من المتقدمين والمتأخرين . وفيهم غير واحد حدثوا بعد استيفاء مائة سنة ، منهم الحسن بن عرفة ، وأبو القاسم البغوى ، وأبو إسحق العجمي ، وقاضى أبو الطيب الطبرى ، رضى الله عنهم أجمعين ، والله أعلم .

ثم إنه لا ينبغى للمحدث أن يتحدث بحضرة من هو أولى منه بذلك . وكان إبراهيم والشعبي إذا اجتمعا لم يتكلم إبراهيم بشئ . وزاد بعضهم فكره الرواية ببلد فيه من المحدثين من هو أولى منه لسنه أو لغير ذلك . وروينا عن يحيى بن معين قال : إذا حدثت فى بلد فيه مثل أبى مسهر فيجب للحق أن تحلق . وعنه أيضاً : إن الذى يحدث بالبلدة وفيها من هو أولى بالتحديث منه فهو أحق . وينبغى للمحدث إذا اتسم منه ما يعلله عند غيره فى بلده أو غيره باسناد أعلى من إسناده أو أرجح من وجه آخر أن يعلم الطالب به ويرشده إليه ، فإن الدين النصيحة . ولا يمتنع من تحديث أحد لكونه غير صحيح النية فيه فإنه يرجى له

حصول النية من بعد . رويناه عن معمر قال كان يقال : إن الرجل ليطلب العلم لغير الله فيأبى عليه العلم حتى يكون لله عز وجل . ولكن حرصاً على نشره مبتغياً جزيل أجره . وقد كان في السلف رضى الله عنهم من يتألف الناس على حديثه ، منهم عروة بن الزبير رضى الله عنهما .

وليقتد بمالك رضى الله عنه فيما أخبرناه أبو القاسم الفراءى بنيسابور ، أخبرنا أبو المعالي الفارسي ، أخبرنا أبو بكر البيهقي الحافظ ، قال أنا أبو عبد الله الحافظ ، قال أخبرني إسماعيل بن محمد بن الفضل بن محمد الشمراني ، حدثنا جدى ، حدثنا إسماعيل بن أبي أويس ، قال : كان مالك بن أنس إذا أراد أن يحدث تواضعاً ، وجلس على صدر فراشه ، وسرح لحيشته ، وتمكن في جلوسه بوقار وهيبة ، وحدث . فقيل له في ذلك . فقال : أحب أن أعظم حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا أحدث إلا على طهارة متمكناً . وكان يكره أن يحدث في الطريق أو هو قائم أو يستعجل . وقال : أحب أن أتقهم ما أحدث به عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . وروى أيضاً عنه أنه كان يقتسل لذلك ويتبخر ويتطيب ، فإن رفع أحد صوته في مجلسه زهره وقال : قال الله تعالى « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ » . فمن رفع صوته عند حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فكأنما رفع صوته فوق صوت رسول الله .

ورويناه أو بلغنا عن محمد بن أحمد بن عبد الله الفقيه أنه قال : القارىء الحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قام لأحد فانه تكتب عليه خطية . ويستحب له مع أهل مجلسه ما ورد عن حبيب بن أبي ثابت أنه قال : إن من السنة إذا حدث الرجل القوم أن يقبل عليهم جميعاً ، والله أعلم . ولا يسرد الحديث سرداً يمنع السامع من إدراك بعضه . وليفتح مجلسه وليختمه بذكر ودعاء يليق بالحال . ومن أبلغ ما يفتحه به أن يقول : « الحمد لله رب العالمين ،

أكل الحمد على كل حال ، والصلاة والسلام الأتمان ، على سيد المرسلين ، كلما ذكره الذاكرون ، وكما غفل عن ذكره الغافلون . اللهم صل عليه وعلى آله وسائر النبيين وآل كل ، وسائر الصالحين ، نهاية ما ينبغي أن يسأله السائلون .

ويستحب للحديث العارف عقد مجلس لاملأ الحديث ، فانه من أعلى مراتب الراوين والسامع فيه من أحسن وجوه التحمل وأقواها ، ولينخذ مستملاً يبلغ عنه إذا كثر الجمع ، فذلك دأب أكابر المحدثين المتصدين لمثل ذلك . ومن روى عنه ذلك مالك ، وشعبة ، وكيع ، وأبو عاصم ، وي زيد بن هارون في عدد كثير من الأعلام السالفين . ولكن مستمليه محصلاً متيقظاً كيلا يقع في مثل ما رويناه أن يزيد بن هارون سئل عن حديث . فقال : حدثنا به عدة . فصاح به مستمليه : عدة ، يا أبا خالد ! عدة ابن من ؟ فقال له : عدة ابن قعدتك .

وليست على موضع مرتفع من كرمي أو نحوه ، فان لم يجد استملى قائماً . وعليه أن يتبع لفظ المحدث فيؤديه على وجهه من غير خلاف . والفائدة في استملاء المستملى توصل من يسمع لفظ المملى على بعد منه إلى تفهمه وتحقيقه بالبلاغ المستملى .

وأما من لم يسمع إلا لفظ المستملى فليس يستفيد بذلك جواز روايته لذلك عن المملى مطلقاً من غير بيان الحال فيه . وفي هذا كلام قد تقدم في النوع الرابع والعشرين .

ويستحب إقستاح المجلس بقراءة قارىء لشيء من القرآن العظيم . فاذا فرغ استنصت المستملى أهل المجلس إن كان فيه لفظ ، ثم يسمل ويحمد الله تبارك وتعالى ويصلى على رسول الله صل الله عليه وسلم ويتحرى الأبلغ في ذلك ، ثم يقبل على الحديث ويقول : من ذكرت أو ما ذكرت رحمك الله أو غفر الله لك أو نحو ذلك . وكل ما انتهى إلى ذكر النبي صلى الله عليه وسلم صلى عليه ، وذكر الخطيب أنه يرفع صوته بذلك ، وإذا انتهى إلى ذكر الصحابي قال « رضي الله

عنه . ويحسن بالمحدث الثناء على شيخه في حالة الرواية عنه بما هو أهل له فقد فعل ذلك غير واحد من السلف والعلماء كما روى عن عطاء بن أبي رباح أنه كان إذا حدث عن ابن عباس رضى الله عنهما قال « حدثني البحر » . وعن وكيع أنه قال حدثنا سفيان « أمير المؤمنين في الحديث » . وأهم من ذلك الدعاء له عند ذكره ، فلا يغفلن عنه .

ولا بأس بذكر من يروى عنه بما يعرف به من لقب . كقندر لقب محمد بن جعفر صاحب شعبة ، ولوين لقب محمد بن سليمان المصيصي ؛ أو نسبة إلى أم عرف بها ، كيعلى بن منية الصحابي وهو ابن أمية ومنية أمه وقيل جدته ؛ أم أييه ؛ أو وصف بصفة نقص في جسده عرف بها ، كسليمان الأعشى ، وعاصم الاحول ، إلا ما يكرهه من ذلك كما في إسماعيل بن إبراهيم المعروف بابن عليّة وهي أمه وقيل أم أمه . روي عن يحيى بن معين أنه كان يقول « حدثنا إسماعيل ابن عليّة » فهاه أحمد بن حنبل ، وقال : قل « إسماعيل بن إبراهيم » ، فانه بلغنى أنه كان يكره أن ينسب إلى أمه ، فقال : قد قبلنا منك يا معلم الخير .

وقد استحب للملي أن يجمع في إملائه بين الرواية عن جماعة من شيوخه مقدما للأعلى إسناداً أو الأولى من وجه آخر ، ويملي عن كل شيخ منهم حديثاً واحداً ويختار ما علا سنده وقصر مته فانه أحسن وأليق ، ويتق ما يمليه ويتحرى المستفاد منه ، وينبه على ما فيه من فائدة وعلو وفضيلة ، ويتجنب ما لا تحتمله عقول الحاضرين وما يخشى فيه من دخول الهم عليهم في فهمه . وكان من عادة غير واحد من المذكورين ختم الاملاء بشيء من الحكايات والثرادر والانشادات بأسانيدھا وذلك حسن ، والله أعلم . وإذا قصر المحدث عن تخريج ما يمليه فاستعان ببعض حفاظ وقته فخرج له فلا بأس بذلك . قال الخطيب : كان جماعة من شيوخنا يفعلون ذلك . وإذا نجز الاملاء فلا غناء عن مقابلته وإتقانه لإصلاح ما فسد منه بزيغ القلم وطفانيته . هذه عيون من آداب المحدث اجتزأنا

بها معرضين عن التطويل بما ليس من مهاتها أو هو ظاهر ليس من مشتهاتها ، والله الموفق والمعين وهو أعلم .

النوع الثامن والعشرون : معرفة آداب طالب الحديث

وقد اندرج طرف منه في ضمن ما تقدم ، فأول ما عليه تحقيق الاخلاص والحذر من أن يتخذ صلة إلى شيء من الأغراض الدنيوية . رويناه عن حماد ابن سلمة رضى الله عنه أنه قال : من طلب الحديث لغير الله مكر به . وروينا عن سفيان الثوري رضى الله عنه قال : ما أعلم عملاً هو أفضل من طلب الحديث لمن أراد الله به . وروينا نحوه عن ابن المبارك رضى الله عنه . ومن أقرب الوجوه في إصلاح النية فيه ما رويناه عن أبي عمرو وإسماعيل بن نجيد أنه سأل أبا جعفر أحمد بن حمدان وكان عبدين صالحين ، فقال له : بأى نية أكتب الحديث ؟ فقال : ألتزم ترون أن عند ذكر الصالحين تنزل الرحمة ؟ قال : نعم . قال : فرسول الله صلى الله عليه وسلم رأس الصالحين . وليسأل الله تبارك وتعالى التيسير والتأييد والتوفيق والتسديد ، وليأخذ نفسه بالأخلاق الزكية والآداب المرضية . فقد رويناه عن أبي عاصم النبيل قال : من طلب هذا الحديث فقد طلب أعلى أمور الدين ، فيجب أن يكون خير الناس . وفي السن الذي يستحب فيه الابتداء بسماع الحديث ويكتبته اختلاف سبق يانه في أول النوع الرابع والعشرين . وإذا أخذ فيه فليشمر عن ساق جهده واجتهاده ويبدأ بالسماع من أسند شيوخ مصره ومن الأولى فالأولى من حيث العلم أو الشهرة أو الشرف أو غير ذلك .

وإذا فرغ من سماع العوالى والمهيات التى يبلده فليرحل إلى غيره . رويناه عن يحيى بن معين أنه قال : أربعة لا يؤنس . منهم رشد حارس الدرب ، ومنادى القضاى ، وابن المحدث ، ورجل يكتب فى بلده ولا يرحل فى طلب الحديث . وروينا عن أحمد بن حنبل رضى الله عنه أنه قيل له : أيرحل الرجل فى طلب العلو ؟ فقال : بلى والله شديداً ، لقد كان علقمة والأسود يبلغها الحديث عن عمر رضى

الله عنه فلا يقنعها حتى يخرجها إلى عمر فيسمعانه منه ، والله أعلم . وعن إبراهيم ابن أدهم رضى الله عنه أنه قال : إن الله تعالى يدفع البلاء عن هذه الأمة برحلة أصحاب الحديث . ولا يحملنه الحرص والشره على التساهل في السماع والتحمل والاخلال بما يشترط عليه في ذلك على ما تقدم شرحه .

وليستعمل ما يسمعه من الأحاديث الواردة بالصلاة والتسبيح وغيرهما من الأعمال الصالحة فذلك زكاة الحديث على ما روينا عن العبد الصالح بشر بن الحارث الحافى رضى الله عنه . وروينا عنه أيضاً أنه قال : يا أصحاب الحديث ! أدوا زكاة هذا الحديث ، اعملوا من كل مائتى حديث بخمسة أحاديث . وروينا عن عمرو بن قيس الملائي رضى الله عنه قال : إذا بلغك شئ من الخير فاعمل به ولو مرة تكن من أهله . وروينا عن وكيع قال : إذا أردت أن تحفظ الحديث فاعمل به . ويعظم شيخه ومن يسمع منه ، فذلك من إجلال الحديث والعلم ، ولا يثقل عليه ولا يطول بحيث يضجره ، فانه يخشى على فاعل ذلك أن يحرم الانتفاع . وقد روينا عن الزهرى أنه قال : إذا طال المجلس كان للشيطان فيه نصيب . ومن ظفر من الطلبة بسماع شيخ فكتمه غيره لينفرد به عنهم كان جديراً بأن لا يتفجع به ، وذلك من اللؤم الذى يقع فيه جهلة الطلبة الوضعاء . ومن أول فائدة طلب الحديث الافادة . روينا عن مالك رضى الله عنه أنه قال : من بركة الحديث إفادة بعضهم بعضاً .

وروينا عن إسحق بن إبراهيم بن راهويه أنه قال لبعض من سمع منه في جماعة : انسخ من كتابهم ما قد قرأت . فقال : إنهم لا يمكنوننى . قال : إذا والله لا يفلحون ، قد رأينا أقواماً منعوا هذا السماع فوالله ما أفلحوا ولا أنجحوا . قلت : وقد رأينا نحن أقواماً منعوا السماع فما أفلحوا ولا أنجحوا ، ونسال الله العافية ، والله أعلم . ولا يكن ممن يمتعه الحياء أو الكبر عن كثير من الطلب . وقد روينا عن مجاهد رضى الله عنه أنه قال : لا يتعلم مستحى ولا مستكبر . وروينا عن عمر بن

الخطاب وابنه رضى الله عنهما أنهما قالا : من رق وجهه رق عليه . ولا يأف من أن يكتب عن دونه ما يستفیده منه . رويناه عن وكيع بن الجراح رضى الله عنه أنه قال : لا يبلل الرجل من أصحاب الحديث حتى يكتب عن هو فوّه وعن هو مثله وعن هو دونه ، وليس بموفق من ضيع شيئاً من وقته فى الاستكثار من الشيوخ لمجرد اسم الكثرة وصيتها . وليس من ذلك قول أبى حاتم الرازى : إذا كتبت فقمش وإذا حدثت فقتش .

وليكتب وليسمع ما يقع إليه من كتاب أو جزء على التمام ولا ينتخب ، فقد قال ابن المبارك رضى الله عنه : ما انتخب على عالم قط إلا ندمت . وروينا عنه أنه قال : لا يُنتخب على عالم إلا بذنب . وروينا أوبلفنا عن يحيى بن معين أنه قال : سيندم المنتخب فى الحديث حين لا تنفعه الندامة ، فان ضاقت به الحال عن الاستيعاب وأُحوج إلى الانتقاء والانتخاب تولى ذلك بنفسه إن كان أهلاً يميز عارفاً بما يصلح للانتقاء والاختيار . وإن كان قاصراً عن ذلك استعان ببعض الحفاظ ليُنتخب له . وقد كان جماعة من الحفاظ متصدين للانتقاء على الشيوخ والطلبة تسمع وتكتب بانتخابهم ، منهم إبراهيم بن أُرمة الأصهبانى ، وأبو عبد الله الحسين بن محمد المعروف بعبيد العجل ، وأبو الحسن الدارقطنى ، وأبو بكر الجعافى فى آخرين . وكانت العادة جارية برسم الحفاظ علامة فى أصل الشيخ على ما ينتخبه فكان النعمى أبو الحسن يعلم بصاد ممدودة ، وأبو محمد الحلال بظاء ممدودة ، وأبو الفضل الفلكى بصورة همزتين ، وكلهم يعلم بجبر فى الحاشية اليمنى من الورقة ، وعلم الدارقطنى فى الحاشية اليسرى بخط عريض بالحرّة . وكان أبو القاسم اللالكاتى الحفاظ يعلم بخط صغير بالحرّة على أول إسناد الحديث ، ولا حجر فى ذلك ولكل الخيار . ثم لا ينبغي لطالب الحديث أن يقتصر على سماع الحديث وكتبه دون معرفه وفهه ، فيكون قد أتعب نفسه من غير أن يظفر بطائل ويغير أن يحصل فى عداد أهل الحديث ، بل لم يزد على أن صار من

المتشبهين المنقوصين المتحطين بما هم منه عاطلون.

أنشدني أبو المظفر بن الحافظ أبي سعد اسمعاني رحمه الله لفظاً بمدينة مَرَوَ، قال أنشدنا والذي لفظاً أو قراءة عليه، قال أنشدنا محمد بن ناصر السلاسي من لفظه، قال أنشدنا الأديب الفاضل فارس بن الحسين لنفسه :

يا طالب العلم الذي ذهبت بمدته الرواية

كن في الرواية ذا العناية بالرواية والدراية

وارو القليل وراعاه فالعلم ليس له نهاية

ولتقدم العناية بالصحيحين، ثم سين أي داود، وسنن النسائي، وكتاب الترمذي، ضبطاً لمشكلها وفهماً لحفي معانيها، ولا يخدعن عن كتاب السنن الكبير للبيهقي، فانا لا نعلم مثله في بابيه. ثم بسائر ما تمس حاجة صاحب الحديث إليه من كتب المسانيد، كمسند أحمد، ومن كتب الجوامع المصنفة في الأحكام المشتعلة على المسانيد وغيرها. وموطأ مالك هو المقدم منها. ومن كتب علل الحديث ومن أوجدها كتاب العلل عن أحمد بن حنبل، وكتاب العلل عن الدارقطني. ومن كتب معرفة الرجال وتواريخ المحدثين، ومن أفضلها تاريخ البخاري الكبير. وكتاب الجرح والتعديل لابن أبي حاتم. ومن كتب الضبط لمشكل الأسماء، ومن أكملها كتاب الإكمال لأبي نصر بن ماكولا. ولكن كلما مر به اسم مشكل أو كلمة من حديث مشكلة بحث عنها وأودعها قلبه، فانه يجتمع له بذلك علم كثير في يسر. ولكن تحفظه للحديث على التدرج قليلاً قليلاً مع الأيام والليالي فذلك أخرى بأن يتمتع بمحفوظه.

ومن ورد ذلك عنه من حفاظ الحديث المتقدمين شعبة، وابن عُلَيْتِه، ومعمرو وروينا عن معمر قال سمعت الزهري يقول : من طلب العلم جملة فانه جملة، وإنما يدرك العلم حديثاً وحديثين. وليكن الاتقان من شأنه فقد قال عبد الرحمن ابن مهيدي : الحفظ الاتقان. ثم إن المذاكرة بما يتحفظه من أقوى أسباب الامتاع

به . رويانا عن علقمة النخعي قال : تذاكروا الحديث ، فإن حياته ذكره . وعن إبراهيم النخعي قال : من سره أن يحفظ الحديث فليحدث به ، ولو أن يحدث به . من لا يشتهيه . وليشتغل بالتخريج والتأليف والتصنيف إذا استعد لذلك وتأهل له ، فإنه كما قال الخطيب الحافظ يثبت الحفظ ، ويذكر القلب ، ويشحذ الطبع ، ويحيي البيان ، ويكشف الملتبس ، ويكنسب جميل الذكر ويخلده إلى آخر الدهر ، وقل ما يمهّر في علم الحديث ويقف على غوامضه ويستبين الخفي من فوائده إلا من فعل ذلك . وحدث الصوري الحافظ محمد بن علي قال : رأيت أبا محمد عبد الغني ابن سعيد الحافظ في المنام ، فقال لي : يا أبا عبد الله ! خرج وصنف قبل أن يحال بينك وبينه . ها أنا ذا تراني قد حيل بيني وبين ذلك .

والعلماء بالحديث في تصنيفه طريقتان . أحدهما : التصنيف على الأبواب وهو تخريجه على أحكام الفقه وغيرها وتنويعه أنواعاً وجمع ما ورد في كل حكم وكل نوع في باب فباب . والثانية : تصنيفه على المسانيد وجمع حديث كل صحابي وحده وإن اختلفت أنواعه ، ولمن اختار ذلك أن يرتبهم على حروف المعجم في أممائهم ، وله أن يرتبهم على القبائل ، فيبدأ ببني هاشم ثم بالأقرب فالأقرب نسباً من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وله أن يرتب على سوابق الصحابة ، فيبدأ بال عشرة ، ثم بأهل بدر ، ثم بأهل الحديبية ، ثم بمن أسلم وهاجر بين الحديبية وفتح مكة ، ويختتم بأصاغر الصحابة كأبي الطفيل ونظرائه ، ثم بالنساء ، وهذا أحسن ، والأول أسهل . وفي ذلك من وجوه الترتيب غير ذلك .

ثم إن من أعلى المراتب في تصنيفه تصنيفه معللاً بأن يجمع في كل حديث طرقة واختلاف الرواة فيه ، كما فعل يعقوب بن شيبة في مسنده . وما يعتبون به في التأليف جمع الشيوخ أي جمع حديث شيوخ مخصوصين كل واحد منهم على انفراد . قال عثمان بن سعيد الدارمي : يقال من لم يجمع حديث هؤلاء الخمسة فهو مفلس في الحديث : سفيان ، وشعبة ، ومالك ، وحامد بن زيد ، وابن عينة ،

وهم أصول الدين . وأصحاب الحديث يجمعون حديث خلق كثير غير الذين ذكرهم الدارمي، منهم أيوب السخيتاني، والزهرى، والأوزاعى، ويجمعون أيضاً التراجم، وهى أسانيد يخصون ما جاء بها بالجمع والتأليف، مثل ترجمة مالك عن نافع عن ابن عمر، و ترجمة سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة، و ترجمة هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضى الله عنها، فى أشباه لذلك كثيرة . ويجمعون أيضاً أبواباً من أبواب الكتب المصنفة الجامعة للأحكام، فيفردونها بالتأليف، فتصير كتباً مفردة، نحو باب رؤية الله عز وجل، وباب رفع اليدين، وباب القراءة خلف الإمام، وغير ذلك . ويفردون أحاديث فيجمعون طرقها فى كتب مفردة، نحو طرق حديث قبض العلم، وحديث الغسل يوم الجمعة، وغير ذلك . وكثير من أنواع كتابنا هذا قد أفردوا أحاديثه بالجمع والتصنيف .

وعليه فى كل ذلك تصحيح القصد والحذر من قصد المكاثرة ونحوه . بلننا عن حمزة بن محمد الكنانى أنه خرج حديثاً واحداً من نحو مائتى طريق فأعجبه ذلك، فرأى يحيى بن معين فى منامه فذكر له ذلك، فقال له : أخشى أن يدخل هذا تحت «أهسكم التكاثر» . ثم ليحذر أن يخرج إلى الناس ما يصنفه إلا بعد تهذيبه وتحريره وإعادة النظر فيه وتكريره . وليتق أن يجمع ما لم يتأهل بعد لاجتناء ثمرته واقتناص فائدة جمعه كيلا يكون حكمه ما روينا عن على بن المدينى، قال : إذا رأيت الحديث أول ما يكتب الحديث يجمع حديث الغسل وحديث «من كذب، فاكذب على قفاه «لا يفلح» .

ثم إن هذا الكتاب مدخل إلى هذا الشأن، مفصح عن أصوله وفروعه، شارح لمصطلحات أهله ومقاصدهم ومبهماتى التى ينقص المحدث بالجهل بها نقصاً فاحشاً، فهو إن شاء الله جدير بأن تقدم العناية به، ونسأل الله سبحانه فضله العظيم، وهو أعلم .

النوع التاسع والعشرون : معرفة الاسناد العالى والنازل

أصل الاسناد أولاً خصيصة فاضلة من خصائص هذه الأمة ، وستة بالغة من السنن المؤكدة . رويناه من غير وجه عن عبد الله بن المبارك أنه قال : الاسناد من الدين ، لولا الاسناد لقال من شاء ما شاء . وطلب العلو فيه سنة أيضاً . ولذلك استجبت الرحلة فيه على ما سبق ذكره . قال أحمد بن حنبل رضى الله عنه : طلب الاسناد العالى سنة عن سلف . وقد رويناه أن يحيى بن معين رضى الله عنه قيل له فى مرضه الذى مات فيه : ما تشتهى ؟ قال بيت خالى واسناد عالى . قلت : العلو يغد الاسناد من الخلل ، لأن كل رجل من رجاله يحتمل أن يقع الخلل من جهته سهواً أو عمداً ، ففى قلتهم قلة جهات الخلل ، وفى كثرتهم كثرة جهات الخلل ، وهذا جلى واضح . ثم إن العلو المطلوب فى رواية الحديث على أقسام خمسة :

أولها : القرب من رسول الله صلى الله عليه وسلم باسناد نظيف غير ضعيف وذلك من أجل أنواع العلو . وقد رويناه عن محمد بن أسلم الطوسى الزاهد العالم رضى الله عنه أنه قال : قرب الاسناد قُربٌ أو قربة إلى الله عز وجل . وهذا كما قال ، لأن قرب الاسناد قرب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم والقرب إليه قرب إلى الله عز وجل .

الثانى : وهو الذى ذكره الحاكم أبو عبد الله الحافظ ، القرب من إمام من أئمة الحديث وإن كثر العدد من ذلك الامام إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم . فإذا وجد ذلك فى إسناد وُصف بالعلو نظراً إلى قرب من ذلك الامام ، وإن لم يكن عالياً بالنسبة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم . وكلام الحاكم يوهم أن القرب من رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يعد من العلو المطلوب أصلاً . وهذا غلط من قائله لأن القرب منه صلى الله عليه وسلم باسناد نظيف غير ضعيف أولى بذلك . ولا ينزاع فى هذا من له مُسكة من معرفة ، وكأن الحاكم أراد بكلامه ذلك إثبات العلو للاسناد بقربه من إمام ، وإن لم يكن قريباً إلى رسول الله صلى الله

ابن الصلاح [النوع التاسع والعشرون : معرفة الاسناد العالي والنازل ١٣١

عليه وسلم ، والانكار على من يراعى في ذلك مجرد قرب الاسناد إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وإن كان إسناداً ضعيفاً ، ولهذا مثل ذلك بحديث أبي هُدَبة ، ودينار ، والأشج ، وأشباههم ، والله أعلم .

الثالث : العلو بالنسبة إلى رواية الصحيحين أو أحدهما أو غيرهما من الكتب المعروفة المعتمدة ، وذلك ما اشتهر آخراً من الموافقات ، والابدال ، والمساواة ، والمصاحفة . وقد كثرت اعتناء المحدثين المتأخرين بهذا النوع . ومن وجدت هذا النوع في كلامه أبو بكر الخطيب الحافظ وبعض شيوخه ، وأبوفضر بن ماكولا ، وأبو عبد الله الحميدى ، وغيرهم من طبقتهم ومن جاء بعدهم .

أما الموافقة فهي أن يقع لك الحديث عن شيخ مسلم فيه مثلاً عالياً بعدد أقل من العدد الذى يقع لك به ذلك الحديث عن ذلك الشيخ إذا رويته عن مسلم عنه . وأما البذل فثل أن يقع لك مثل هذا العلو عن شيخ غير شيخ مسلم هو مثل شيخ مسلم في ذلك الحديث . وقد يرد البذل إلى الموافقة فيقال فيها ذكرناه أنه موافقة عالية في شيخ شيخ مسلم ولو لم يكن ذلك عالياً فهو أيضاً موافقة وبذل لكن لا يطلق عليه اسم الموافقة والبذل لعدم الالتفات إليه . وأما المساواة فهي في أعصارنا أن يقل العدد في إسنادك لا إلى شيخ مسلم وأمثاله ولا إلى شيخ شيخه بل إلى من هو أبعد من ذلك كالصحابي أو من قاربه ، وربما كان إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بحيث يقع بينك وبين الصحابي مثلاً من العدد مثل ما وقع من العدد بين مسلم وبين ذلك الصحابي فتكون بذلك مساوياً لمسلم مثلاً في قرب الاسناد وعدد رجاله . وأما المصاحفة فهي أن تقع هذه المساواة التي وصفناها لشيخك لا لك فيقع ذلك لك مصاحفة إذ تكون كأنك لقيت مسلماً في ذلك الحديث وصاحفته به لكونك قد لقيت شيخك المساوى لمسلم . فان كانت المساواة لشيخك لشيخك كانت المصاحفة لشيخك ، فتقول : كأن شيخى سماع مسلماً وصاحفه . وإن كانت المساواة لشيخ شيخك فالمصاحفة لشيخ شيخك فتقول

فيها : كأن شيخ شيخى سمع مسلماً وصاحفه ، ولك أن لا تذكر لك في ذلك نسبة ، بل تقول : كأن فلاناً سمعه من مسلم ، من غير أن تقول فيه «شيخى» أو «شيخ شيخى» . ثم لا يخفى على المتأمل أن في المساواة والمصاحفة الواقعتين لك لا يلتقى إسنادك وإسناد مسلم أو نحوه إلا بعيداً عن شيخ مسلم فيلتقيان في الصحابي أو قريباً منه ، فإن كانت المصاحفة التى تذكرها ليست لك بل لمن فوقك من رجال إسنادك أمكن التقاء الاسنادين فيها في شيخ مسلم أو أشباهه ودخلت المصاحفة حينئذ الموافقة ، فإن معنى الموافقة راجع إلى مساواة ومصاحفة مخصوصة إذ حاصلها أن بعض من تقدم من رواة إسنادك العالى ساوى أو صافح مسلماً أو البخارى لكونه سمع ممن سمع من شيخها مع تأخر طبقته عن طبقتهما . ويوجد في كثير من العوالى المخرجة لمن تكلم أولاً في هذا النوع وطبقته المصاحفات مع الموافقات والابدال لما ذكرناه . ثم اعلم أن هذا النوع من العلو علو تابع لنزول إذ لو لا نزول ذلك الامام في إسناده لم تعل أنت في إسنادك . وكنت قد قرأت بمرور على شيخنا المكثّر أبى المظفر عبد الرحيم بن الحافظ المصنف أبى سعد السمعاني رحمه الله في أربعى أبى البركات الفراوى حديثاً ادعى فيه أنه كأنه سمعه هو أو شيخه من البخارى ، فقال الشيخ أبو المظفر : ليس لك بعالم ولكنه للبخارى نازل . وهذا حسن لطيف يخدش وجه هذا النوع من العلو ، والله أعلم .

الرابع : من أنواع العلو المستفاد من تقدم وفاة الراوى . مثاله ما أرويه عن شيخ أخبرنى به عن واحد عن البيهقى الحافظ عن الحاكم أبى عبد الله الحافظ أعلى من روايتى لذلك عن شيخ أخبرنى به عن واحد عن أبى بكر عبد الله ابن خلف عن الحاكم وإن تساوى الاسنادان في العدد لتقدم وفاة البيهقى على وفاة ابن خلف ، لأن البيهقى مات ستة ثمان وخمسين وأربعمئة ومات ابن خلف ستة سبع وثمانين وأربعمئة . وروينا عن أبى يعلى الخليل بن عبد الله الخليلي الحافظ

رحمه الله قال : قد يكون الاسناد يعلو على غيره بتقديم موت راويه وإن كانا متساويين في العدد ، ومثل ذلك من حديث نفسه بمثل ما ذكرناه . ثم إن هذا كلام في العلو المبني على تقدم الوفاة المستفاد من نسبة شيخ إلى شيخ وقياس راو براو . وأما العلو المستفاد من مجرد تقدم وفاة شيخك من غير نظر إلى قياسه براو آخر ، فقد حده بعض أهل هذا الشأن بخمسين سنة . وذلك ما رويناه عن أبي علي الحافظ النيسابوري قال سمعت أحمد بن عمير الدمشقي ، وكان من أركان الحديث ، يقول : إسناد خمسين سنة من موت الشيخ إسناد علو . وفيما زروى عن أبي عبد الله بن مندة الحافظ قال : إذا مر على الاسناد ثلاثون سنة فهو عال . وهذا أوسع من الأول ، والله أعلم .

الخامس : العلو المستفاد من تقدم السماع . أنبئنا عن محمد بن ناصر الحافظ عن محمد بن طاهر الحافظ قال : من العلو تقدم السماع . قلت : وكثير من هذا يدخل في النوع المذكور قبله ، وفيه ما لا يدخل في ذلك بل يمتاز عنه . مثل أن يسمع شخصان من شيخ واحد وسماع أحدهما من ستين سنة مثلاً وسماع الآخر من أربعين سنة . فإذا تساوى السند إليهما في العدد فالاسناد إلى الأول الذي تقدم سماعه أعلى . فهذه أنواع العلو على الاستقصاء والايضاح الشافي ، والله سبحانه وتعالى الحمد كله .

وأما ما رويناه عن الحافظ أبي طاهر السلفي رحمه الله من قوله في آيات له :

‘ بل علو الحديث بين أولى الحف — ظ والاقتار صحة الاسناد

وما رويناه عن الوزير نظام الملك من قوله : عندى أن الحديث العالى ما صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وإن بلغت رواته مائة . فهذا ونحوه ليس من قبيل العلو المتعارف إطلاقه بين أهل الحديث وإنما هو علو من حيث المعنى فحسب ، والله أعلم .

فصل : وأما النزول فهو ضد العلو . وما من قسم من أقسام العلو الخمسة إلا

وضده قسم من أقسام النزول . فهو إذا خمسة أقسام ، وتفصيلها يدرك من تفصيل أقسام العلو على نحو ما تقدم شرحه . وأما قول الحاكم أبي عبد الله : لعل قائلًا يقول ، النزول ضد العلو ، فمن عرف العلو فقد عرف ضده ، وليس كذلك فان للنزول مراتب لا يعرفها إلا أهل الصنعة إلى آخر كلامه ، فهذا ليس نفيًا لكون النزول ضدًا للعلو على الوجه الذى ذكرته بل نفيًا لكونه يعرف بمعرفة العلو . وذلك يليق بما ذكره هو في معرفة العلو . فانه قصر في بيانه وتفصيله ، وليس كذلك ما ذكرناه نحن في معرفة العلو ، فانه مفصل تفصيلًا فيها لمراتب النزول ، والعلم عند الله تبارك وتعالى . ثم إن النزول مفضل مرغوب عنه والفضيلة للعلو على ما تقدم بيانه ودليله ، وحكى ابن خلاد عن بعض أهل النظر أنه قال : النزول في الاسناد أفضل واحتج له بما معناه أنه يجب الاجتهاد والنظر في تعديل كل راو وتخريجه ، فكلما ازدادوا كان الاجتهاد أكثر . وهذا مذهب ضعيف ضعيف الحجة . وقد روينا عن علي بن المدينى وأبي عمرو المستملى النيسابورى أنهما قالا : النزول شؤم . وهذا ونحوه مما جاء في ذم النزول مخصوص ببعض النزول ، فان النزول إذا تعين دون العلو طريقاً إلى فائدة راجحة على فائدة العلو فهو مختار غير مردول ، والله أعلم .

النوع الموفى ثلاثين : معرفة المشهور من الحديث

ومعنى الشهرة مفهوم وهو منقسم إلى صحيح ، كقوله صلى الله عليه وسلم «إنما الأعمال بالنيات» ، وأمثاله ؛ وإلى غير صحيح ، كحديث «طلب العلم فريضة على كل مسلم» . وكما بلغنا عن أحمد بن حنبل رضى الله عنه أنه قال : أربعة أحاديث تدور عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الأسواق ليس لها أصل : من بشرى بمخرج آذار بشرته بالجنة ، ومن آذى ذمياً فأنا خصمه يوم القيامة ، ويوم نحركم يوم صومكم ، وللأسائل حتى وإن جاء على فرس .

وينقسم من وجه آخر إلى ما هو مشهور بين أهل الحديث وغيرهم ، كقوله

صلى الله عليه وسلم «المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده»، وأشباهه، وإلى ما هو مشهور بين أهل الحديث خاصة دون غيرهم، كالذى رويناه عن محمد بن عبد الله الأنصارى، عن سليمان التيمي، عن أبي مجلز، عن أنس «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قنت شهراً بعد الركوع يدعو على رجل وذكوان، فهذا مشهور بين أهل الحديث مخرج في الصحيح، وله رواية عن أنس غير أبي مجلز، ورواية عن أبي مجلز غير التيمي، ورواية عن التيمي غير الأنصارى، ولا يعلم ذلك إلا أهل الصنعة. وأما غيرهم فقد يستغربونه من حيث أن التيمي يروى عن أنس وهو ههنا يروى عن واحد عن أنس.

ومن المشهور المتواتر الذى يذكره أهل الفقه وأصوله. وأهل الحديث لا يذكرونه باسمه الخاص المشعر بمعناه الخاص، وإن كان الخطيب الحافظ قد ذكره، فى كلامه ما يشعر بأنه اتبع فيه غير أهل الحديث، ولعل ذلك لكونه لا تشمله صناعتهم ولا يكاد يوجد فى رواياتهم، فانه عبارة عن الخبر الذى ينقله من يحصل العلم بصدقه ضرورة، ولا بد فى إسناده من استمرار هذا الشرط فى روايته من أوله إلى مثناه.

ومن سئل عن إبراز مثال لذلك فيما يروى من الحديث أعياء تطلبه، وحديث «إنما الأعمال بالنيات» ليس من ذلك بسيل، وإن نقله عدد التواتر وزيادة، لأن ذلك طرأ عليه فى وسط إسناده ولم يوجد فى أوائله على ما سبق ذكره. نعم حديث «من كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار» نراه مثلاً لذلك، فانه نقله من الصحابة رضى الله عنهم العدد الجم، وهو فى الصحيحين مروى عن جماعة منهم. وذكر أبو بكر البزار الحافظ الجليل فى مسنده أنه رواه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم نحو من أربعين رجلاً من الصحابة. وذكر بعض الحفاظ أنه رواه عنه صلى الله عليه وسلم اثنان وستون نفساً من الصحابة وفيهم العشرة المشهود لهم بالجنة. قال: وليس فى الدنيا حديث اجتمع على روايته العشرة غيره، ولا

يعرف حديث يروى عن أكثر من ستين نفساً من الصحابة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا هذا الحديث الواحد . قلت : وبلغ بهم بعض أهل الحديث أكثر من هذا العدد ، وفى بعض ذلك عدد التواتر . ثم لم يزل عدد رواته فى ازدياد وهلم جرا على التوالى والاستمرار ، والله أعلم .

النوع الحادى والثلاثون : معرفة الغريب والعزير من الحديث

روينا عن أبى عبد الله بن مندة الحافظ الأصهبانى أنه قال : الغريب من الحديث كحديث الزهرى وقتادة وأشباههما من الأئمة ممن يجمع حديثهم إذا انفرد الرجل عنهم بالحديث يسمى غريباً . فإذا روى عنهم رجلان وثلاثة واشتركوا فى حديث يسمى عزيزاً . فإذا روى الجماعة عنهم حديثاً سمي مشهوراً . قلت : الحديث الذى يتفرد به بعض الرواة يوصف بالغريب ، وكذلك الحديث الذى يتفرد فيه بعضهم بأمر لا يذكره فيه غيره إما فى متنه وإما فى إسناده . وليس كل ما يعد من أنواع الافراد معدوداً من أنواع الغريب كما فى الافراد المضافة إلى البلاد على ما سبق شرحه .

ثم إن الغريب ينقسم إلى صحيح ، كالافراد المخرجة فى الصحيح ، وإلى غير صحيح وذلك هو الغالب على الغرائب . روينا عن أحمد بن حنبل رضى الله عنه أنه قال غير مرة : لا تكتبوا هذه الأحاديث الغرائب فانها منكبر وعامتها عن الضعفاء . وينقسم الغريب أيضاً من وجه آخر ، فتنه ما هو غريب متناً وإسناداً وهو الحديث الذى تفرد برواية متنه راو واحد . ومنه ما هو غريب إسناداً لا متناً كالحديث الذى متنه معروف مروى عن جماعة من الصحابة إذا تفرد بعضهم بروايته عن صحابى آخر كان غريباً من ذلك الوجه مع أن متنه غير غريب . ومن ذلك غرائب الشيوخ فى أسانيد المتون الصحيحة . وهذا الذى يقول فيه الترمذى : غريب من هذا الوجه . ولا أرى هذا النوع ينعكس ، فلا يوجد إذا

ما هو غريب متناً وليس غريباً إسناداً إلا إذا اشتهر الحديث الفرد عن تفرد به فرواه عنه عدد كثيرون فإنه يصير غريباً مشهوراً وغريباً متناً وغير غريب إسناداً لكن بالنظر إلى أحد طرفي الاسناد، فإن إسناده متصف بالغرابة في طرفه الأول متصف بالشهرة في طرفه الآخر، كحديث «إنما الأعمال بالنيات» وكسائر الغرائب التي اشتملت عليها التصانيف المشتهرة، والله أعلم.

النوع الثاني والثلاثون : معرفة غريب الحديث

وهو عبارة عما وقع في متون الأحاديث من الألفاظ الغامضة البعيدة من الفهم لقلة استعمالها. وهذا من مهم يقبح جهله بأهل الحديث خاصة ثم بأهل العلم عامة، والخوض فيه ليس بالهين والخائض فيه تحقيق بالتحري جدير بالتوقي. وروينا عن الميموني قال سئل أحمد بن حنبل عن حرف من غريب الحديث، فقال: سلوا أصحاب الغريب، فإني أكره أن أتكلم في قول رسول الله صلى الله عليه وسلم بالظن فأخطئ. وبلغنا عن التاريخي محمد بن عبد الملك قال حدثني أبو قلابة عبد الملك بن محمد قال قلت للإمامي: يا أبا سعيد! ما معنى قول رسول الله صلى الله عليه وسلم «الجار أحق بسقبة». فقال: أنا لا أفسر حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولكن العرب تزعم أن السقبة: اللزيق. ثم إن غير واحد من العلماء صنفوا في ذلك فأحسنوا. وروينا عن الحاكم أبي عبد الله الحافظ قال: أول من صنف الغريب في الاسلام النضر بن شميل. ومنهم من خالفه فقال: أول من صنف فيه أبو عبيدة معمر بن المثنى، وكتاباهما صغيران. وصنف بعد ذلك أبو عبيد القاسم بن سلام كتابه المشهور فجمع وأجاد واستقصى فوقع من أهل العلم بموقع جليل، وصار قدوة في هذا الشأن. ثم تتبع القتيبي ما فات أبا عبيد فوضع فيه كتابه المشهور ثم تتبع أبو سليمان الخطابي ما فاتهما فوضع في ذلك كتابه المشهور. فهذه الكتب الثلاثة أمهات الكتب المؤلفة في ذلك. ووراءها مجاميع تشتمل من ذلك على زوائد وفوائد كثيرة ولا ينبغي

أن يقلد منها إلا ما كان مصنفوها أئمة أجلة .

وأقوى ما يعتمد عليه في تفسير غريب الحديث أن يظفر به مفسراً في بعض روايات الحديث، نحو ما روى في حديث ابن صياد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له : قد خبأت لك خبيثاً ، فما هو ؟ قال : الدخ . فهذا خفي معناه وأعضل . وفسره قوم بما لا يصح . وفي معرفة علوم الحديث للحاكم أنه الدخ بمعنى الزخ الذي هو الجماع ، وهذا تخليط فاحش يغيظ العالم والمؤمن . وإنما معنى الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له : قد أضمرت لك ضميراً ، فما هو ؟ فقال الدخ ، بضم الدال ، يعنى الدخان ، والدخ هو الدخان في لغة ، إذ في بعض روايات الحديث ما نصه : ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إني قد خبأت لك خبيثاً ، وخبأ له يوم تأتى السماء بدخان مبين . فقال ابن صياد : هو الدخ . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، اخسأ ! فلن تعدو قدرك . وهذا ثابت صحيح خرج الترمذى وغيره ، فأدرك ابن صياد من ذلك هذه الكلمة لحسب على عادة الكهان في اخطاف بعض الشيء من الشياطين من غير وقوف على تمام البيان . ولهذا قال له : اخسأ ! فلن تعدو قدرك ، أى فلا مزيد لك على قدر إدراك الكهان ، والله أعلم .

النوع الثالث والثلاثون : معرفة المسلسل من الحديث

التسلسل من نعوت الأسانيد وهو عبارة عن تتابع رجال الاسناد وتواردهم فيه واحداً بعد واحد على صفة أو حالة واحدة . وينقسم ذلك إلى ما يكون صفة للرواية والتحمل وإلى ما يكون صفة للرواة أو حالة لهم . ثم إن صفاتهم في ذلك وأحوالهم أقوالاً وأفعالاً ونحو ذلك تنقسم إلى ما لا نخصيه . ونوعه الحاكم أبو عبد الله الحافظ إلى ثمانية أنواع ، والذي ذكره فيها إنما هو صور وأمثلة ثمانية . ولا انحصار لذلك في ثمانية كما ذكرناه . ومثال ما يكون صفة للرواية والتحمل ما يتسلسل به سمعت فلاناً قال سمعت فلاناً إلى آخر الاسناد . أو يتسلسل

بـ «حدثنا» أو «أخبرنا» إلى آخره . ومن ذلك «أخبرنا والله فلان ، قال أخبرنا والله فلان ، إلى آخره .

ومثال ما يرجع إلى صفات الرواة وأقوالهم ونحوها إسناد حديث «اللهم أعني على شكرك وذكرك وحسن عبادتك» المسلسل بقولهم : إني أحبك قتل ، وحديث التشييك باليد ، وحديث العد في اليد ، في أشباه لذلك نروها وتروى كثيرة . وخيرها ما كان فيه دلالة على اتصال السماع وعدم التدليس . ومن فضيلة التسلسل اشتماله على مزيد الضبط من الرواة ، وقل ما تسلم المسلسلات من ضعف أعني في وصف التسلسل لا في أصل المتن . ومن المسلسل ما ينقطع تسلسله في وسط إسناده وذلك نقص فيه وهو كالمسلسل بأول حديث سمعته على ما هو الصحيح في ذلك ، والله أعلم .

النوع الرابع والثلاثون : معرفة ناسخ الحديث ومنسوخه

هذا فن مهم مستصعب . رويناه عن الزهري رضي الله عنه أنه قال : أعني الفقهاء وأعجزهم أن يعرفوا ناسخ حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم من منسوخه . وكان للشافعي رضي الله عنه فيه يد طويلة وسابقة أولى . رويناه عن محمد بن مسلم بن وارة ، أحد أئمة الحديث ، أن أحمد بن حنبل قال له وقد قدم من مصر : كتبت كتب الشافعي ؟ فقال : لا . قال فرطت ، ما علمنا الجمل من المفسر ولا ناسخ حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم من منسوخه حتى جالسنا الشافعي . وفيمن عاناه من أهل الحديث من أدخل فيه ما ليس منه لحفاء معنى النسخ وشرطه . وهو عبارة عن رفع الشارع حكماً منه متقدماً بحكم منه متأخر . وهذا حد وقع لنا سالم من اعتراضات وردت على غيره . ثم إن ناسخ الحديث ومنسوخه ينقسم أقساماً :

فإنها ما يعرف بتصريح رسول الله صلى الله عليه وسلم به ، كحديث بريدة

الذى أخرجه مسلم في صحيحه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها » في أشباه لذلك . ومنها ما يعرف بقول الصحابي ، كما رواه الترمذى وغيره عن أبي بن كعب أنه قال « كان الماء من الماء رخصة في أول الاسلام ثم نهى عنها » ، وكما أخرجه النسائى عن جابر بن عبد الله قال « كان آخر الأمرين من رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك الوضوء مما مست النار » في أشباه لذلك . ومنها ما عرف بالتاريخ ، كحديث شدد بن أوس وغيره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « أفطر الحاجم والمحجوم » ، وحديث ابن عباس « أن النبي صلى الله عليه وسلم احتجم وهو صائم » ، بين الشافعى أن الثانى ناسخ للاول من حيث أنه روى في حديث شدد أنه كان مع النبي صلى الله عليه وسلم زمان الفتح فرأى رجلا يحتجم في شهر رمضان فقال « أفطر الحاجم والمحجوم » . وروى في حديث ابن عباس أنه صلى الله عليه وسلم احتجم وهو محرم صائم ، فبان بذلك أن الاول كان زمن الفتح في سنة ثمان ، والثانى في حجة الوداع في سنة عشر . ومنها ما يعرف بالاجماع ، كحديث قتل شارب الخمر في المرة الرابعة فانه منسوخ عرف نسخه بالاعتقاد الاجماع على ترك العمل به . والاجماع لا يفسخ ولا يفسخ ولكن يدل على وجود ناسخ غيره ، والله أعلم .

النوع الخامس والثلاثون : معرفة المصحف من

أسانيد الاحاديث ومتونها

هذا فن جليل إنما ينهض بأعبائه الخذاق من الحفاظ . والدارقطنى منهم وله فيه تصنيف مفيد . وروينا عن أبى عبد الله أحمد بن حنبل رضى الله عنه أنه قال : ومن يعرى من الخطأ والتصحيف ؟ فقال التصحيف في الاسناد حديث شعبة عن العوام بن مراحم عن أبى عثمان النهدي عن عثمان بن عفان قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لتؤذن الحقوق إلى أهلها » الحديث ، صحف فيه يحيى بن معين فقال « ابن مزاحم » بالزاي والخاء ففرد عليه ، وإنما هو « ابن

مراجعهم ، بالراء المهملة والجيم . ومنه ما روينا عن أحد بن حنبل قال حدثنا محمد بن جعفر قال حدثنا شعبة عن مالك بن عرفة عن عبد خير عن عائشة ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الدباء والمزفت ، قال أحمد : صحف شعبة فيه فانما هو خالد بن علقمة ، وقد رواه زائدة بن قدامة وغيره على ما قاله أحمد . وبلغنا عن الدارقطني أن ابن جرير الطبري قال فيمن روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من بني سليم : ومنهم عتبة بن البدر ، قاله بالباء والذال المعجمة وروى له حديثاً ، وإنما هو « ابن التدر » بالنون والذال غير المعجمة .

ومثال التصحيف في المتن ما رواه ابن لهيعة عن كتاب موسى بن عقبة إليه باسناده عن زيد بن ثابت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم احتجم في المسجد ، وإنما هو بالراء « احتجر في المسجد » بخص وحصير حجرة يصلي فيها . فصحفه ابن طيبة لكونه أخذ من كتاب يغير سماع . ذكر ذلك مسلم في كتاب التمييز له . وبلغنا عن الدارقطني في حديث أبي سفيان عن جابر قال « روى أبي يوم الأحزاب على أكله فكواه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أن غندراً قال فيه « أبي » وإنما هو « أبي » وهو أبي بن كعب . وفي حديث أنس « ثم يخرج من النار من قال لا إله إلا الله وكان في قلبه من الخير ما يزن ذرة » قال فيه شعبة « ذرة » بالضم والتخفيف ونسب فيه إلى التصحيف . وفي حديث أبي ذر « تعين الصانع » قال فيه هشام بن عروة بالصاد المعجمة وهو تصحيف ، والصواب ما رواه الزهري « الصانع » بالصاد المهملة ضد الآخرق . وبلغنا عن أبي زرعة الرازي أن يحيى بن سلام هو المفسر حدث عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة في قوله تعالى « سأريكم دار الفاسقين » قال « مصر » واستعظم أبو زرعة هذا واستقبحه وذكر أنه في تفسير سعيد عن قتادة « مصيرهم » .

وبلغنا عن الدارقطني أن محمد بن المثنى أبا موسى العنزي حدث بحديث النبي صلى الله عليه وسلم « لا يأتي أحدكم يوم القيامة يقره لها خوار » فقال

فيه «أوشاة تعر» بالنون وإنما هو «تَيَّعَر» بالياء المثناة من تحت . وأنه قال لهم يوماً «نحن قوم لنا شرف، نحن من عنزة، قد صلى النبي صلى الله عليه وسلم إلينا» يريد ما روى «أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى إلى عنزة» يوم أنه صلى إلى قبتهم، وإنما العنزة هنا حربة نصبت بين يديه فصلى إليها . وأظرف من هذا ما رواه عن الحاكم أبي عبد الله عن أعرابي زعم أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا صلى نصبت بين يديه شاة، أى صفها عنزة باسكان النون . وعن الدارقطني أيضاً أن أبا بكر الصولي أُملاً في الجامع حديث أبي أيوب «من صام رمضان وأتبعه ستاً من شوال» فقال فيه «شيثاً» بالشين والياء وأن أبا بكر الاسماعيلي الامام كان فيما بلغهم عنه يقول في حديث عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم في الكهان «قر الزجاجة» بالزاي، وإنما هو «قر الدجاجة» بالذال . وفي حديث يروى عن معاوية بن أبي سفيان قال : لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم الذين يشققون الخطب تشقيق الشعر . ذكر الدارقطني عن وكيع أنه قاله مرة بالحاء المهملة وأبو نعيم شاهد فرده عليه بالحاء المعجمة المضمومة . وقرأت بخط مصنف أن ابن شاهين قال في جامع المنصور في الحديث «إن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن تشقيق الخطب» فقال بعض الملاحين : يا قوم ! فكيف نعمل والحاجة ماسة .

قلت : فقد انقسم التصحيف إلى قسمين : أحدهما في المتن والثاني في الاسناد وينقسم قسمة أخرى إلى قسمين : أحدهما تصحيف البصر، كما سبق عن ابن لهيعة وذلك هو الأكثر . والثاني تصحيف السمع، نحو حديث «لعاصم الأحول» رواه بعضهم فقال «عن واصل الأحذب» فذكر الدارقطني أنه من تصحيف السمع لا من تصحيف البصر، كأنه ذهب والله أعلم إلى أن ذلك مما لا يشتبه من حيث الكتابة وإنما أخطأ فيه سماع من رواه . وينقسم قسمة ثالثة إلى تصحيف اللفظ وهو الأكثر، وإلى تصحيف يتعلق بالمعنى دون اللفظ، كمثل ما سبق عن محمد بن المثني في الصلاة إلى عنزة . وتسمية بعض ما ذكرناه تصحيفاً مجاز ،

والله أعلم . وكثير من التصحيف المنقول عن الأكابر الجلة لم فيه أعذار لم ينقلها ناقلوه ، ونسأل الله التوفيق والعصمة ، والله أعلم .

النوع السادس والثلاثون : معرفة مختلف الحديث

وإنما يكمل للقيام به الأئمة الجامعون بين صناعات الحديث والفقهاء الفواصون على المعاني الدقيقة . اعلم أن ما يذكر في هذا الباب ينقسم إلى قسمين . أحدهما : أن يمكن الجمع بين الحديثين ولا يتعذر إبداء وجه ينفي تنافهما فيتعين حينئذ المصير إلى ذلك والقول بهما معاً . ومثاله حديث « لا عدوى ولا طيرة » مع حديث « لا يورد ممرض على مصح » وحديث « قر من المجذوم فرارك من الأسد » . وجه الجمع بينهما أن هذه الأمراض لا تُعدى بطبعها ولكن الله تبارك وتعالى جعل مخالطة المريض بها للصحيح سبباً لاعدائه مرضه . ثم قد يتخلف ذلك عن سببه كما في سائر الأسباب ، ففي الحديث الأول نفي صلى الله عليه وسلم ما كان يعتقد الجاهل من أن ذلك يعدى بطبعه ولهذا قال « فن أعدى الأول ؟ » . وفي الثاني أعلم بأن الله سبحانه جعل ذلك سبباً لذلك وحذر من الضرر الذي يغلب وجوده عند وجوده بفعل الله سبحانه وتعالى . ولهذا في الحديث أمثال كثيرة . وكتاب مختلف الحديث لابن قتيبة في هذا المعنى إن يكن قد أحسن فيه من وجه فقد أساء في أشياء منه قصر بابه فيها وأتى بما غيره أولى وأقوى . وقد رويناه عن محمد بن إسحق ابن خزيمة الإمام أنه قال : لا أعرف أنه روى عن النبي صلى الله عليه وسلم حديثان باسنادين صحيحين متضادين ، فمن كان عنده فليأتني به لأؤلف بينهما .

القسم الثاني : أن يتضادا بحيث لا يمكن الجمع بينهما ، وذلك على ضربين . أحدهما أن يظهر كون أحدهما ناسخاً والآخر منسوخاً ، فيعمل بالناسخ ويترك المنسوخ . والثاني أن لا تقوم دلالة على أن الناسخ أيها والمنسوخ أيها ، فيفزع حينئذ إلى الترجيح ويعمل بالأرجح منهما والأثبت ، كالترجيح بكثرة الرواة أو بصفتهم في خمسين وجهاً من وجوه الترجيحات وأكثر وتفصيلها موضع غير ذا ، والله سبحانه أعلم .

النوع السابع والثلاثون : معرفة المزيد في متصل الأسانيد

مثاله ما روى عن عبد الله بن المبارك، قال حدثنا سفيان عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، قال حدثني بسر بن عبيد الله، قال سمعت أبا إدريس، يقول سمعت واثلة بن الأسقع، يقول سمعت أبا مرثد الغنوي، يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم، يقول «لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا إليها» فذكر سفيان في هذا الاسناد زيادةً وروى، وهكذا ذكر أبو إدريس. أما الوهم في ذكر سفيان فمن دون ابن المبارك لا من ابن المبارك لأن جماعة ثقات روه عن ابن المبارك عن ابن جابر نفسه، ومنهم من صرح فيه بلفظ الاخبار بينها. وأما ذكر أبي إدريس فيه فابن المبارك منسوب فيه إلى الوهم وذلك لأن جماعة من الثقات روه عن ابن جابر فلم يذكروا أبا إدريس بين بسر وواثلة. وفيهم من صرح فيه بسماع بسر من واثلة. قال أبو حاتم الرازي يرون أن ابن المبارك وهم في هذا. قال وكثيراً ما يحدث بسر عن أبي إدريس فغلط ابن المبارك وظن أن هذا مما روى عن أبي إدريس عن واثلة وقد سمع هذا بسر من واثلة نفسه.

قلت : قد ألف الخطيب الحافظ في هذا النوع كتاباً سماه «كتاب تمييز المزيد في متصل الأسانيد» وفي كثير مما ذكره نظر، لأن الاسناد الخالي عن الراوي الزائد إن كان بلفظة «عن» في ذلك فينبغي أن يحكم بارساله ويجعل معللاً بالاسناد الذي ذكر فيه الزائد لما عرف في نوع المعلل وكما يأتي ذكره إن شاء الله تعالى في النوع الذي يليه. وإن كان فيه تصريح بالسماع أو بالاخبار كما في المثال الذي أوردناه، فجائز أن يكون قد سمع ذلك من رجل عنه ثم سمعه منه نفسه فيكون بسر في هذا الحديث قد سمعه من أبي إدريس عن واثلة ثم لقي واثلة فسمعه منه كما جاء مثله مصرحاً به في غير هذا. اللهم إلا أن توجد قرينة تدل على كونه وهماً، كنحو ما ذكره أبو حاتم في المثال المذكور. وأيضاً فالظاهر ممن وقع له مثل ذلك

ابن الصلاح [النوع ٢٨ : المراسيل الخفية . والنوع ٢٩ : معرفة الصحابة ١٤٥

أن يذكر السماعين فإذا لم يحج عنه ذكر ذلك حملناه على الزيادة المذكورة ، والله أعلم .

النوع الثامن والثلاثون : معرفة المراسيل الخفية لإرسالها

هذا نوع مهم عظيم الفائدة يدرك بالاتساع في الرواية والجمع لطرق الأحاديث مع المعرفة التامة ، وللخطيب الحافظ فيه كتاب التفصيل لمهم المراسيل . والمذكور في هذا الباب منه ما عرف فيه الإرسال بمعرفة عدم السماع من الراوى فيه أو عدم اللقاء ، كما في الحديث المروى عن العوام بن حوشب عن عبد الله بن أبي أوفى قال : كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا قال « بلال ! قد قامت الصلاة » نهض وكبر . روى فيه عن أحمد بن حنبل أنه قال : العوام لم يلق ابن أبي أوفى . ومنه ما كان الحكم بإرساله محالاً على مجيئه من وجه آخر بزيادة شخص واحد أو أكثر في المواضع المدعى فيه الإرسال ، كالحديث الذى سبق ذكره في النوع العاشر عن عبد الرزاق عن الثورى عن أبي إسحق ، فانه حكم فيه بالانقطاع والإرسال بين عبد الرزاق والثورى ، لانه روى عن عبد الرزاق قال حدثني النعمان بن أبي شبة الجندى عن الثورى عن أبي إسحق . وحكم أيضاً فيه بالإرسال بين الثورى وأبي إسحق ، لانه روى عن الثورى عن شريك عن أبي إسحق ، وهذا وما سبق في النوع الذى قبله يتعرضان ، لأن يعترض بكل واحد منهما على الآخر على ما تقدمت الإشارة إليه ، والله أعلم .

النوع التاسع والثلاثون : معرفة الصحابة

رضى الله عنهم أجمعين

هذا علم كبير قد ألف الناس فيه كتباً كثيرة ، ومن أجلها وأكثرها فوائد ، ككتاب الاستيعاب لابن عبد البر لولا ما شأنه به من إيراد كثير مما شجر بين الصحابة وحكاياته عن الأخيارين لا المحدثين . وغالب على الأخباريين الاكثار والتخلط فيما يروونه . وأنا أورد نكتاً نافعة إن شاء الله تعالى قد كان

ينبغي لمصنفي كُتُب الصحابة أن يتَّجوها بها مقدمين لها في فوائدها .

إحداها : اختلف أهل العلم في أن الصحابي من ؟ فالمعروف من طريقة أهل الحديث أن كل مسلم رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو من الصحابة . قال البخاري في صحيحه : من صحب النبي صلى الله عليه وسلم أو رآه من المسلمين فهو من أصحابه . وبلغنا عن أبي المظفر السمعاني المروزي أنه قال : أصحاب الحديث يطلقون اسم الصحابة على كل من روى عنه حديثاً أو كلمة ، ويتوسعون حتى يعدون من رآه رؤية من الصحابة ، وهذا لشرف منزلة النبي صلى الله عليه وسلم ، أعطوا كل من رآه حكم الصحبة . وذكر أن اسم الصحابي من حيث اللغة ، والظاهر يقع على من طالت صحبته للنبي صلى الله عليه وسلم وكثرت مجالسته له على طريق التبعية له والاختصاص به . قال : وهذا طريق الأصوليين . قلت : وقد روينا عن سعيد المسيبي أنه كان لا يعد الصحابي إلا من أقام مع رسول الله صلى الله عليه وسلم سنة أو سنتين وغزا معه غزوة أو غزوتين ، وكأن المراد بهذا إن صح عنه راجع إلى المحكي عن الأصوليين ، ولكن في عبارته ضيق يوجب أن لا يعد من الصحابة جرير بن عبد الله البجلي ومن شاركه في فقد ظاهر ما اشترطه فيهم من لا نعرف خلافاً في عده من الصحابة . وروينا عن شعبة عن موسى السيلاني وأثنى عليه خيراً قال أتيت أنس بن مالك فقلت : هل بقي من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أحد غيرك ؟ قال : بقي ناس من الأعراب قد رأوه ، فأما من صحبه فلا . لإسناده جيد ، حدث به مسلم بحضرة أبي زرعة . ثم إن كون الواحد منهم صحابياً تارة يعرف بالتواتر ، وتارة بالاستفاضة القاصرة عن التواتر ، وتارة بأن يروى عن آحاد الصحابة أنه صحابي ، وتارة بقوله وإخباره عن نفسه بعد ثبوت عدالته بأنه صحابي ، والله أعلم .

الثانية : للصحابة بأسرهم خصيصة وهي أنه لا يسئل عن عدالة أحد منهم بل ذلك أمر مفروغ منه لكونهم على الإطلاق معدلين بنصوص الكتاب والسنة

وإجماع من يعتد به في الإجماع من الأمة . قال الله تبارك وتعالى « كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ » الآية . قيل : اتفق المفسرون على أنه وارد في أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم . وقال تعالى « وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لَتَتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ » ، وهذا خطاب مع الموجودين حينئذ . وقال سبحانه وتعالى « مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ » الآية . وفي نصوص السنة الشاهدة بذلك كثرة ، منها حديث أبي سعيد المتفق على صحته أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « لا تسبوا أصحابي . فوالذي نفسي بيده لو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهباً ما أدرك مد أحدهم ولا نصيفه » . ثم إن الأمة مجمعة على تعديل جميع الصحابة ومن لا بس الفتن منهم فكذلك باجماع العلماء الذين يعتد بهم في الإجماع إحساناً للظن بهم ونظراً إلى ما تمهد لهم من المآثر ، وكان الله سبحانه وتعالى أتاح الإجماع على ذلك لكونهم نقلة الشريعة ، والله أعلم .

الثالثة : أكثر الصحابة حديثاً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أبو هريرة . روى ذلك عن سعيد بن أبي الحسن وأحمد بن حنبل ، وذلك من الظاهر الذي لا يخفى على حديثي وهو أول صاحب حديث . وبلغنا عن أبي بكر بن أبي داود السجستاني قال : أنا أول صاحب حديث كان في الدنيا . وعن أحمد بن حنبل رضى الله عنه أيضاً قال : ستة من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أكثرنا الرواية عنه وعمرنا : أبو هريرة ، وابن عمر ، وعائشة ، وجابر بن عبد الله ، ولين عباس ، وأنس . وأبو هريرة أكثرهم حديثاً وحمل عنه الثقات . ثم إن أكثر الصحابة فقياً تروى ابن عباس . بلغنا عن أحمد بن حنبل قال : ليس أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يروى عنه في الفتوى أكثر من ابن عباس . وروينا عن أحمد بن حنبل أيضاً أنه قيل له : من العبادلة ؟ فقال : عبد الله بن عباس ، وعبد الله بن عمر ، وعبد الله بن الزبير ، وعبد الله بن عمرو . قيل له :

فابن مسعود ؟ قال : لا ، ليس عبد الله بن مسعود من العبادة .

قال الحافظ أحمد البيهقي فيما رويناه عنه وقرأته بخطه : وهذا لأن ابن مسعود تقدم موته ، وهؤلاء عاشوا حتى أحتيج إلى علمهم . فإذا اجتمعوا على شيء قيل « هذا قول العبادة » أو « هذا فعلهم » . قلت : يلتحق بابن مسعود في ذلك سائر العبادة المسلمين بعبد الله من الصحابة ، وهم نحو مائتين وعشرين نفساً ، والله أعلم .

ورويناه عن علي بن عبد الله المديني قال : لم يكن من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أحده أصحاب يقومون بقوله في الفقه إلا ثلاثة : عبد الله بن مسعود ، وزيد بن ثابت ، وابن عباس ، رضي الله عنهم . كان لكل رجل منهم أصحاب يقولون بقوله ويفتون الناس . وروينا عن مسروق قال : وجدت علم أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم انتهى إلى ستة : عمر ، وعلي ، وأبي ، وزيد ، وأبي الدرداء ، وعبد الله بن مسعود . ثم انتهى علم هؤلاء الستة إلى اثنين : علي ، وعبد الله . وروينا نحوه عن مطرف عن الشعبي عن مسروق ، لكن ذكر أبا موسى بدل أبي الدرداء . وروينا عن الشعبي قال : كان العلم يؤخذ عن ستة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم . وكان عمر ، وعبد الله ، وزيد ، يشبه علم بعضهم بعضاً ، وكان يقتبس بعضهم من بعض ؛ وكان علي ، والأشعري ، وأبي ، يشبه علم بعضهم بعضاً ، وكان يقتبس بعضهم من بعض . وروينا عن الحافظ أحمد البيهقي أن الشافعي ذكر الصحابة في رسالته القديمة وأثنى عليهم بما هم أهل ، ثم قال : وهم فوقنا في كل علم ، واجتهاد ، وورع ، وعقل ، وأمر استدرك به علم واستنبط به ، وآراؤهم لنا أحد وأولى بنا من آرائنا عندنا لأنفسنا ، والله أعلم .

الرابعة : روينا عن أبي زرعة الرازي أنه سئل عن عدة من روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : ومن يضبط هذا ؟ شهد مع النبي صلى الله عليه وسلم حجة الوداع أربعون ألفاً ، وشهد معه تبوك سبعون ألفاً . وروينا عن أبي

زرعة أيضاً أنه قيل له أ ليس يقال : حديث النبي صلى الله عليه وسلم أربعة آلاف حديث ؟ قال : ومن قال ذا قلقل الله أنيابه ! هذا قول الزنادقة ، ومن يحصى حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم عن مائة ألف وأربعة عشر ألفاً من الصحابة ممن روى عنه وسمع منه ، وفي رواية : ممن رآه وسمع منه . فقيل له : يا أبا زرعة ! هؤلاء أين كانوا وأين سمعوا منه ؟ قال : أهل المدينة ، وأهل مكة ، ومن بينهما ، والأعراب ، ومن شهد معه حجة الوداع كل رآه وسمع منه بركة . قال المؤلف : ثم إنه اختلف في عدد طبقاتهم وأصنافهم ، والنظر في ذلك إلى السبق بالاسلام والهجرة وشهود المشاهد الفاضلة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بآبائنا وأمهاتنا وأنفسنا هو صلى الله عليه وسلم . وجعلهم الحاكم أبو عبد الله اثنتي عشرة طبقة ، ومنهم من زاد على ذلك ، ولسنا نطول بتفصيل ذلك ، والله أعلم .

الخامسة : أفضلهم على الإطلاق أبو بكر ، ثم عمر ، ثم إن جمهور السلف على تقديم عثمان على علي ، وقدم أهل الكوفة من أهل السنة علياً على عثمان ، وبه قال بعض السلف ، منهم سفيان الثوري أولاً ثم رجع إلى تقديم عثمان ، روى ذلك عنه ، ومنهم الخطابي . ومن نقل عنه من أهل الحديث تقديم علي على عثمان محمد بن إسحق بن خزيمة . وتقديم عثمان هو الذي استقرت عليه مذاهب أصحاب الحديث وأهل السنة . وأما أفضل أصنافهم صنفاً فقد قال أبو منصور البغدادي التميمي : أحبابنا يجمعون على أن أفضلهم الخلفاء الأربعة ، ثم السنة الباقيون إلى تمام العشرة ، ثم البديرون ، ثم أصحاب أحد ، ثم أهل يعة الرضوان بالحديث . قلت : وفي نص القرآن تفضيل السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار وهم الذين صلوا إلى القبلتين في قول سعيد المسيب وطائفة . وفي قول الشعبي : هم الذين شهدوا يعة الرضوان . وعن محمد بن كعب القرظي وعطاء بن يسار أنهما قالاً : هم أهل بدر ، روى ذلك عنها ابن عبيد البر فيما

وجدناه عنه ، والله أعلم .

السادسة : اختلف السلف في أولهم إسلاماً ، فقيل : أبو بكر الصديق ، روى ذلك عن ابن عباس ، وحسان بن ثابت ، وإبراهيم النخعي ، وغيرهم . وقيل : علي أول من أسلم ، روى ذلك عن زيد بن أرقم ، وأبي ذر ، والمقداد ، وغيرهم . وقال الحاكم أبو عبد الله : لا أعلم خلافاً بين أصحاب التواريخ أن علي ابن أبي طالب أولهم إسلاماً ، واستنكر هذا من الحاكم . وقيل : أول من أسلم زيد ابن حارثة . وذكر معمر نحو ذلك عن الزهري . وقيل : أول من أسلم خديجة أم المؤمنين ، روى ذلك من وجوه عن الزهري ، وهو قول قتادة ، ومحمد بن إسحق بن يسار ، وجماعة . وروى أيضاً عن ابن عباس . وادعى الثعلبي المفسر فيما رويناه أو بلفظنا عنه اتفاق العلماء على أن أول من أسلم خديجة ، وأن اختلافهم إنما هو في أول من أسلم بعدها . والأورع أن يقال : أول من أسلم من الرجال الأحرار أبو بكر ، ومن الصبيان أو الأحداث علي ، ومن النساء خديجة ، ومن الموالى زيد بن حارثة ، ومن العبيد بلال ، والله أعلم .

السابعة : آخرهم على الإطلاق موتاً أبو الطفيل عامر بن واثلة ، مات سنة مائة من الهجرة . وأما بالاضافة إلى النواحي ، فأخر من مات منهم بالمدينة جابر ابن عبد الله ، رواه أحمد بن حنبل عن قتادة ، وقيل : مهلب بن سعد ، وقيل : السائب ابن يزيد . وآخر من مات منهم بمكة عبد الله بن عمر ، وقيل : جابر بن عبد الله . وذكر علي بن المديني أن أبا الطفيل مات بمكة فهو إذاً الآخر بها . وآخر من مات منهم بالبصرة أنس بن مالك . قال أبو عمر بن عبد البر : ما أعلم أحداً مات بعده ممن رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا أبا الطفيل . وآخر من مات منهم بالكوفة عبد الله بن أبي أوفى ، وبالشام عبد الله بن بُسر ، وقيل : بل أبو أمامة . وتبسط بعضهم فقال : آخر من مات من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم بمصر عبد الله بن الحارث بن تجرة الزبيدي ، وبفسلطين أبو أبي

ابن أم حرام ، وبدمشق وائلة بن الأسقع ، وبمحص عبد الله بن بُسر ، وبالجماعة
الهمراس بن زياد ، وبالجزيرة العرس بن سميرة ، وبأفريقية رويفع بن ثابت ،
وبالبادية في الأعراب سلمة بن الأكوع ، رضى الله عنهم أجمعين .

وفي بعض ما ذكرناه خلاف لم نذكره . وقوله في رويفع بأفريقية لا يصح ،
إنما مات في حاضرة برقة وقبره بها ، ونزل سلمة إلى المدينة قبل موته ليال فوات
بها ، والله أعلم .

النوع الموفى أربعين : معرفة التابعين

هذا ومعرفة الصحابة أصل أصيل يرجع إليه في معرفة المرسل والمسند .
قال الخطيب الحافظ : التابعى من صحب الصحابى . قلت : ومطلقه مخصوص بالتابعى
باحسان ويقال للواحد منهم تابع وتابى . وكلام الحاكم أبى عبد الله وغيره مشعر
بأنه يكفى فيه أن يسمع من الصحابى أو يلقاه وإن لم توجد الصحبة العرفية .
والاكفء في هذا بمجرد اللقاء والرؤية أقرب منه في الصحابى نظراً إلى مقتضى
اللفظين فيها . وهذه مبهمات في هذا النوع :

إحداها : ذكر الحافظ أبو عبد الله أن التابعين على خمس عشرة طبقة ،
الأولى الذين لحقوا العشرة سعيد بن المسيب ، وقيس بن أبى حازم ، وأبو عثمان
النهدي ، وقيس بن عباد ، وأبو ساسان حصين بن المنذر ، وأبو وايل ، وأبو
رجاء العطاردي وغيرهم . وعليه في بعض هؤلاء إنكار فان سعيد بن المسيب
ليس بهذه المثابة لانه ولد في خلافة عمر ولم يسمع من أكثر العشرة . وقد قال
بعضهم : لا تصح له رواية عن أحد من العشرة إلا سعد بن أبى وقاص .
قلت : وكان سعد آخرهم موتاً . وذكر الحاكم قبل كلامه المذكور أن سعيداً
أدرك عمر فن بعده إلى آخر العشرة . وقال : ليس في جماعة التابعين من أدركهم
وسمع منهم غير سعيد وقيس بن أبى حازم ، وليس ذلك على ما قال كما ذكرناه .
نعم ، قيس بن أبى حازم سمع العشرة وروى عنهم . وليس في التابعين أحد روى

عن العشرة سواه ، ذكر ذلك عبد الرحمن بن يوسف بن خراش الحافظ فيما رويناه أو بلغنا عنه . وعن أبي داود السجستاني أنه قال روى عن التسعة ولم يرو عن عبد الرحمن بن عوف . ويلي هؤلاء التابعون الذين ولدوا في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم من أبناء الصحابة ، كعبد الله بن أبي طلحة ، وأبي أمامة أسعد ابن سهل بن حنيف ، وأبي لإدريس الخثولاني وغيرهم .

الثانية : المخضرمون من التابعين هم الذين أدركوا الجاهلية وحياة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأسلموا ولا صحبة لهم ، وأحدهم مخضرم بفتح الراء كأنه خضرم أى قطع عن نظرائه الذين أدركوا الصحبة وغيرها . وذكرهم مسلم فبلغ بهم عشرين نفساً ، منهم أبو عمرو الشيباني ، وسويد بن غفلة الكندى ، وعمرو ابن ميمون الأودى ، وعبد خير بن يزيد الخثواني ، وأبو عثمان النهدي ، وعبد الرحمن بن مَلٍ ، وأبو الحلال العتكي ربيعة بن زرارة . وعن لم يذكره مسلم ، منهم أبو مسلم الخثولاني عبد الله بن مُوَب ، والأحنف بن قيس ، والله أعلم .

الثالثة : من أكابر التابعين الفقهاء السبعة من أهل المدينة وهم : سعيد بن المسيب ، والقاسم بن محمد ، وعروة بن الزبير ، وخارجة بن زيد ، وأبو سلمة بن عبد الرحمن ، وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة ، وسليمان بن يسار . رويناه عن الحافظ أبي عبد الله أنه قال : هؤلاء الفقهاء السبعة عند الأكثر من علماء الحجاز . وروينا عن ابن المبارك قال : كان فقهاء أهل المدينة الذين يصدر عن رأيهم سبعة ، فذكر هؤلاء إلا أنه لم يذكر أبا سلمة بن عبد الرحمن ، وذكر بدله سالم ابن عبد الله بن عمر . وروينا عن أبي الزناد تسميتهم في كتابه عنهم فذكر هؤلاء إلا أنه ذكر أبا بكر بن عبد الرحمن بذل أبي سلمة وسلم .

الرابعة : ورد عن أحمد بن حنبل أنه قال : أفضل التابعين سعيد بن المسيب . فقيل له : فعلقمة والأسود ؟ فقال : سعيد بن المسيب ، وعلقمة ، والأسود . وعنه أنه قال : لا أعلم في التابعين مثل أبي عثمان النهدي ، وقيس

ابن أبى حازم . وعنه أيضاً أنه قال : أفضل التابعين قيس ، وأبو عثمان ، وعلقمة ، ومسروق . هؤلاء كانوا فاضلين ومن علية التابعين . وأعجبنى ما وجدته عن الشيخ أبى عبد الله بن خفيف الزاهد الشيرازى فى كتاب له ، قال : اختلف الناس فى أفضل التابعين ، فأهل المدينة يقولون : سعيد بن المسيب ؛ وأهل الكوفة يقولون : أويس القرنى ؛ وأهل البصرة يقولون : الحسن البصرى . وبلغنا عن أحمد بن حنبل قال : ليس أحد أكثر فتوى من الحسن ، وعطاء ، يعنى من التابعين . وقال أيضاً : كان عطاء مفتى مكة والحسن مفتى البصرة ، فهذان أكثر الناس عنهم رأيهم . وبلغنا عن أبى بكر أبى داود قال : سيدنا التابعين من النساء حفصة بنت سيرين ، وعمرة بنت عبد الرحمن ، وثالثهما — وليست كلها — أم الدرداء ، والله أعلم .

الخامسة : رويناه عن الحاكم أبى عبد الله قال : طبقة تعد فى التابعين ولم يصح سماع أحد منهم من الصحابة ، منهم إبراهيم بن سويد النخعى الفقيه وليس بإبراهيم بن يزيد النخعى الفقيه ، ويكير بن أبى السميطة ، ويكير بن عبد الله بن الأشج ، وذكر غيرهم . قال : وطبقة عداهم عند الناس فى أتباع التابعين وقد لقوا الصحابة ، منهم أبو الزناد عبد الله بن ذكوان لقي عبد الله بن عمر وأنساً ، وهشام ابن عروة وقد أدخل على عبد الله بن عمر ، وجابر بن عبد الله ، وموسى بن عقبة وقد أدرك أنس بن مالك ، وأم خالد بنت خالد بن سعيد بن العاص ، وفى بعض ما قاله مقال . قلت : وقوم وعدوا من التابعين وهم من الصحابة ، ومن أعجب ذلك عد الحاكم أبى عبد الله الثماني وسويداً ابني مقرر المزنى فى التابعين عند ما ذكر الاخوة من التابعين وهما صحابيان معروفان مذكوران فى الصحابة ، والله أعلم .

النوع الحادى والأربعون : معرفة الأكاير

الرواة عن الأصاغر

ومن الفائدة فيه أن لا يتوهم كون المروى عنه أكبر وأفضل من الراوى

نظراً إلى أن الأغلب كون المروى عنه كذلك فيجهل بذلك منزلتها . وقد صح عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت : أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن ننزل الناس منازلهم . ثم إن ذلك يقع على ضرب ، منها أن يكون الراوى أكبر سناً وأقدم طبقة من المروى عنه ، كالزهرى ، ويحيى بن سعيد الأنصارى ، في روايتهما عن مالك ، وكأبى القاسم عبد الله بن أحمد الأزهرى من المتأخرين أحد شيوخ الخطيب روى عن الخطيب في بعض تصانيفه والخطيب إذ ذاك في عنفوان شبابه وطلبه . ومنها أن يكون الراوى أكبر قدراً من المروى عنه بأن يكون حافظاً عالماً والمروى عنه شيخاً راوياً بحسب ، كمالك في روايته عن عبد الله ابن دينار ، وأحمد بن حنبل وإسحق بن راهويه في روايتهما عن عبيد الله بن موسى ، في أشباه لذلك كثيرة . ومنها أن يكون الراوى أكبر من الوجهين جميعاً ، وذلك كرواية كثير من العلماء والحفاظ عن أصحابهم وتلامذتهم ، كعبد الغنى الحافظ في روايته عن محمد بن علي الصوري ، وكرواية أبى بكر البرقاني عن الخطيب ، وكرواية الخطيب عن أبى نصر بن مأكولا ، ونظائر ذلك كثيرة . ويندرج تحت هذا النوع ما يذكر من رواية الصحابي عن التابعي كرواية العبادلة وغيرهم من الصحابة عن كعب الأحبار . وكذلك رواية التابعي عن تابع التابعي ، كما قدمناه من رواية الزهرى والأنصارى عن مالك ، وكمروى بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص لم يكن من التابعين ، وروى عنه أكثر من عشرين نفساً من التابعين جمعهم عبد الغنى بن سعيد الحافظ في تكميّل له . وقرأت بخط الحافظ أبى محمد الطّبي في تخرّيج له قال : عمرو بن شعيب ليس بتابعي وقد روى عنه نيف وسبعون رجلاً من التابعين ، والله أعلم .

النوع الثاني والاربعون : معرفة المديح وما عداها

من رواية الأقران بعضهم عن بعض

وهم المتقاربون في السن والاسناد . وربما اكتفى الحاكم أبو عبد الله فيه

بالتقارب في الاسناد وإن لم يوجد التقارب في السن . اعلم أن رواية القرنين عن القرنين تنقسم . فمنها المديح وهو أن يروى القرنين كل واحد منهما عن الآخر . مثاله في الصحابة ، عائشة وأبو هريرة روى كل واحد منهما عن الآخر . وفي التابعين رواية الزهري عن عمر بن عبد العزيز ورواية عمر عن الزهري . وفي أتباع التابعين رواية مالك عن الأوزاعي ورواية الأوزاعي عن مالك . وفي أتباع الأتباع رواية أحمد بن حنبل عن علي بن المديني ورواية علي عن أحمد . وذكر الحاكم في هذا رواية أحمد بن حنبل عن عبد الرزاق ورواية عبد الرزاق عن أحمد وليس هذا بمرضى .

ومنها غير المديح وهو أن يروى أحد القرنين عن الآخر ولا يروى الآخر عنه فيما نعلم . مثاله رواية سليمان التيمي عن مسعر وهما قرينان ولا نعلم مسعر رواية عن التيمي . ولذلك أمثال كثيرة ، والله أعلم .

النوع الثالث والأربعون : معرفة الاخوة

والأخوات من العلماء والرواة

وذلك إحدى معارف أهل الحديث المقررة بالتصنيف . صنف فيها علي بن المديني ، وأبو عبد الرحمن النسوي ، وأبو العباس السراج وغيرهم . فمن أمثلة الأخوين من الصحابة عبد الله بن مسعود ، وعتبة بن مسعود هما أخوان . زيد ابن ثابت وزيد بن ثابت هما أخوان . عمرو بن العاص وهشام بن العاص أخوان . ومن التابعين عمرو بن شرحبيل أبو ميسرة وأخوه أرقم بن شرحبيل كلاهما من أفاضل أصحاب ابن مسعود . هزيل بن شرحبيل وأرقم بن شرحبيل أخوان آخران من أصحاب ابن مسعود أيضاً . ومن أمثلة ثلاثة الاخوة ، سهل ، وعباد ، وعثمان ، بنو حنيفة إخوة ثلاثة . عمرو بن شعيب ، وعمر ، وشعيب ، بنو شعيب ابن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص إخوة ثلاثة . ومن أمثلة الأربعة سليل ابن أبي صالح السمان الزيات ، وإخوته عبد الله الذي يقال له عباد ، ومحمد ،

وصالح . ومن أمثلة الخمسة ما نرويه عن الحاكم أبي عبد الله ، قال سمعت أبا علي الحسين بن علي الحافظ غير مرة يقول : آدم بن عينة ، وعمران بن عينة ، ومحمد ابن عينة ، وسفيان بن عينة ، وإبراهيم بن عينة حدثوا عن آخرهم .

ومثال الستة أولاد سيرين ستة تابعيون وهم : محمد ، وأنس ، ويحيى ، ومعبد ، وحفصة ، وكرمة ، ذكرهم هكذا أبو عبد الرحمن النسوي ونقلته من كتابه بخط الدارقطني فيما أحسب . وروى ذلك أيضاً عن يحيى بن معين . وهكذا ذكرهم الحاكم في «كتاب المعرفة» لكن ذكر فيما نرويه من تاريخه باسنادنا عنه أنه سمع أبا علي الحافظ يذكر بنى سيرين خمسة إخوة ، محمد بن سيرين ، وأكبرهم معبد بن سيرين ، ويحيى بن سيرين ، وخالد بن سيرين ، وأنس بن سيرين ، وأصغرهم حفصة بنت سيرين . قلت : وقد روى عن محمد عن يحيى عن أنس عن أنس بن مالك أن رسول صلى الله عليه وسلم قال : لبيك حقاً حقاً تعبداً ورقاً . وهذه غريبة غايا بعضهم فقال : أى ثلاثة إخوة روى بعضهم عن بعض . ومثال السبعة ، النعمان بن مقرن ، وإخوته مَعْقِل ، وعَقِيل ، وسويد ، وسنان ، وعبد الرحمن ، وسابع لم يسم لنا ، بنو مقرن المزيون سبعة إخوة هاجروا وصحبوا النبي صلى الله عليه وسلم ولم يشاركهم فيما ذكره ابن عبد البر وجماعة في هذه المكرمة غيرهم . وقد قيل أنهم شهدوا الخندق كلهم . وقد يقع في الإخوة ما فيه خلاف في مقدار عددهم . ولم نطول بما زاد على السبعة لندرتة ولعدم الحاجة إليه في غرضنا هنا ، والله أعلم .

النوع الرابع والأربعون : معرفة رواية

الآباء عن الأبناء

والخطيب الحافظ في ذلك كتاب رويناه في عبد المطلب عن ابنه الفضل رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع بين الصلاتين بالمزدلفة . وروينا فيه عن وائل بن داود عن ابنه بكر بن وائل — وهما

ثقتان — أحاديث منها عن ابن عينة عن وائل بن داود عن ابنه بكر عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أخروا الأحمال فإن اليد مغلقة والرجل موثقة . قال الخطيب لا يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم فيما نعلمه إلا من جهة بكر وابنه . وروينا فيه عن معتمر بن سليمان التيمي قال حدثني أبي قال حدثتني أنت عني عن أيوب عن الحسن قال : وريح ، كلمة رحمة . وهذا ظريف يجمع أنواعاً . وروينا فيه عن أبي عمر حفص بن عمر الدورى المقرئ عن ابنه أبي جعفر محمد بن حفص ستة عشر حديثاً أو نحو ذلك وذلك أكثر ما روينا لآب عن ابنه . وآخر ما روينا من هذا النوع وأقربه عهداً ما حدثني أبو المظفر عبد الرحيم بن الحافظ أبي سعد المروزي رحمه الله بها من لفظه قال أنبأني والدي عني فيما قرأت بخطه قال حدثني ولدي أبو المظفر عبد الرحيم من لفظه وأصله ، فذكر بإسناده عن أبي أمامة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : أحضروا موائدكم البقل فإنه مطردة للشيطان مع التسمية . وأما الحديث الذى روينا عن أبي بكر الصديق عن عائشة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : فى الحبة السوداء شفاء من كل داء ، فهو غلط ممن رواه . إنما هو عن أبي بكر بن أبي عتيق عن عائشة وهو عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن ابن أبي بكر الصديق . وهؤلاء هم الذين قال فيهم موسى بن عتبة : لا نعرف أربعة أدركوا النبي صلى الله عليه وسلم هم وأبناؤهم إلا هؤلاء الأربعة ، فذكر أبا بكر الصديق ، وأباه ، وابنه عبد الرحمن ، وابنه محمداً أبا عتيق ، والله أعلم .

النوع الخامس والأربعون : معرفة رواية

الابناء عن الآباء

ولابى نصر الوايلى الحافظ فى ذلك كتاب وأهمه ما لم يسم فيه الآب أو الجد وهو نوعان . أحدهما : رواية الابن عن الآب عن الجد ، نحو عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده . وله بهذا الاسناد نسخة كبيرة أكثرها قهيات جيد .

وقد اختفوا فيه ، فالأشهر أن أبا العشره هو أسامة بن مالك بن قهطم وهو فيما نقلته من خط البيهقي وغيره بكسر القاف ، وقيل قحطم بالحاء ، وقيل هو عطارذ ابن برز بتسكين الراء ، وقيل بتحريكها أيضاً ، وقيل ابن بطنز باللام ، وفي اسمه واسم أبيه من الخلاف غير ذلك ، والله أعلم .

النوع السادس والاربعون : معرفة من اشترك في الرواية

عنه راويان متقدم ومثاخر تبين وقت وفاتها تبايناً شديداً فحصل

بينها أمد بعيد. وإن كان المتأخر منها غير معدود

من معاصري الأول وذوى طبقة

ومن فوائد ذلك تقريراً لحلاوة علو الاسناد في القلوب . وقد أفرده

الخطيب الحافظ في كتاب حسن سماء « كتاب السابق واللاحق » . ومن أمثلته أن

محمد ابن إسحاق الثقفي السراج النيسابوري روى عنه البخاري الإمام في تاريخه

وروى عنه أبو الحسين أحمد بن محمد الخفاف النيسابوري وبين وفاتها مائة وسبع

وثلاثون سنة أو أكثر ، وذلك أن البخاري مات سنة ست وخمسين ومائتين ومات

الخفاف سنة ثلاث وتسعين وثلاثمائة وقيل مات في سنة أربع أو خمس وتسعين

وثلاثمائة . وكذلك مالك بن أنس الامام حدث عنه الزهري وزكريا بن

دؤيد الكندي وبين وفاتها مائة وسبع وثلاثون سنة أو أكثر ومات الزهري

سنة أربع وعشرين ومائة ، ولقد حظى مالك بكثير من هذا النوع ، والله أعلم .

النوع السابع والاربعون : معرفة من لم يرو عنه إلا راو

واحد من الصحابة والتابعين فمن بعدهم رضى الله عنهم

ولسلم فيه كتاب لم أره ، ومثاله من الصحابة وهب بن خنيس — وهو في

كتاب الحاكم وأبي نعيم الأصبهاني في معرفة علوم الحديث هرم بن خنيس وهو

رواية داود الاودى عن الشعبي وذلك خطأ — صحابي لم يرو عنه غير الشعبي .

وكذلك عامر بن شهر ، وعروة بن مضر ، ومحمد بن صفوان الانصاري ،

ومحمد بن صفى الأنصارى — وليسوا بواحد وإن قاله بعضهم — صحابيون لم يرو عنهم غير الشعبي . وانفرد قيس بن أبى حازم بالرواية عن أبيه ، وعن دكين بن سعيد المزنى ، والصنّاج بن الأعسر ، ومرداس بن مالك الأسلى ، وكلهم صحابة ، وقدامة بن عبد الله الكلابى منهم ، لم يرو عنه غير أيمن بن نابل . وفى الصحابة جماعة لم يرو عنهم غير أبنائهم ، منهم شُكَل بن حميد لم يرو عنه غير ابنه شُتير ؛ ومنهم المسيب بن حَزْن القرشى لم يرو عنه غير ابنه سعيد بن المسيب ؛ ومعاوية ابن حيدة لم يرو عنه غير ابنه حكيم والد بهز ؛ وقرّة بن أياس لم يرو عنه غير ابنه معاوية ؛ وأبو ليلى الأنصارى لم يرو عنه غير ابنه عبد الرحمن بن أبى ليلى . ثم إن الحاكم أباً عبد الله حكّم فى المدخل إلى كتاب الاكليل ، بأن أحداً من هذا القليل لم يخرج عنه البخارى ومسلم فى صحيحهما ، وأنكر ذلك عليه ونقص عليه باخراج البخارى فى صحيحه حديث قيس بن أبى حازم عن مرداس الأسلى « يذهب الصالحون الأول فالأول » ولا راوى له غير قيس . وباخراجه بل باخراجهما حديث المسيب بن حَزْن فى وفاة أبى طالب مع أنه لا راوى له غير ابنه ، وباخراجه حديث الحسن البصرى عن عمرو بن تغلب « إني لا أعطى الرجل والذي أدّع أحب إني » ولم يرو عن عمرو غير الحسن . وكذلك أخرج مسلم فى صحيحه حديث رافع بن عمرو الغفارى ولم يرو عنه غير عبد الله بن الصامت ، وحديث أبى رفاعه العدوى ولم يرو عنه غير حميد بن هلال العدوى . وحديث الأغر المزنى « إنه ليُغان على قلبي » ولم يرو عنه غير أبى بردة فى أشياء كثيرة عندهما فى كتابهما على هذا النحو ، وذلك دال على مصيرهما إلى أن الراوى قد يخرج عن كونه مجهولاً مردوداً برواية واحدة عنه .

وقد قدمت هذا فى النوع الثالث والعشرين ، ثم بلغت عن أبى عمر بن عبد البر الأندلسى وجادة قال : كل من لم يرو عنه إلا رجل واحد فهو عندهم مجهول إلا أن يكون رجلاً مشهوراً فى غير حمل العلم كاشتجار مالك بن دينار

بالزهد وعمرو بن معدى كرب بالنجدة . واعلم أنه قد يوجد في بعض من ذكرنا تفرد راو واحد عنه خلاف في تفرده ، ومن ذلك قدامة بن عبد الله ، ذكر ابن عبد البر أنه روى عنه أيضاً حميد بن كلاب ، والله أعلم . ومثال هذا النوع في التابعين أبو العُشراء الدارمي لم يرو عنه فيما نعلم غير حماد بن سلمة . ومثل الحاكم لهذا النوع في التابعين بمحمد بن أبي سفيان الثقفي ، وذكر أنه لم يرو عنه غير الزهري فيما نعلم ، قال وكذلك تفرد الزهري عن نيف وعشرين رجلاً من التابعين لم يرو عنهم غيره ، وكذلك عمرو بن دينار تفرد عن جماعة من التابعين ، وكذلك يحيى بن سعيد الأنصاري وأبو إسحق السديني وهشام بن عروة وغيرهم . وسمى الحاكم منهم في بعض المواضع فيمن تفرد عنهم عمرو بن دينار عبد الرحمن ابن معبد وعبد الرحمن بن فروخ . وفيمن تفرد عنهم الزهري عمرو بن أبان بن عثمان وسنان بن أبي سنان الدؤلي . وفيمن تفرد عنهم يحيى بن عبد الله بن أنيس الأنصاري . ومثل في أتباع التابعين بالميسور بن رفاعة القرظي وذكر أنه لم يرو عنه غير مالك . وكذلك تفرد مالك عن زهاء عشرة من شيوخ المدينة . قلت : وأخشى أن يكون الحاكم في تنزيله بعض من ذكره بالمنزلة التي جعلها فيها معتمداً على الحساب والتروم ، والله أعلم .

النوع الثامن والأربعون : معرفة من ذكر بأسماء مختلفة

أو نعوت متعددة فظن من لا خبرة له بها أن تلك

الأسماء أو النعوت لجماعة متفرقين

هذا فن عويص والحاجة إليه ساقطة وفيه إظهار تدليس المدلسين فان أكثر ذلك إنما نشأ من تدليسهم . وقد صنف عبد الغني بن سعيد الحافظ المصري وغيره في ذلك . مثاله : محمد بن السائب الكلبي صاحب التفسير هو أبو النضر الذي روى عنه محمد بن إسحق بن يسار حديث تميم الدارمي . وعدي بن بذاً . وهو حماد بن السائب الذي روى عنه أبو أسامة حديث « ذكاة كل مسك دباغه »

وهو أبو سعيد الذي يروى عنه عطية العوفى التفسير يدلّس به موهماً أنه أبو سعيد الخدرى . ومثاله أيضاً سالم الراوى عن أبى هريرة وأبى سعيد الخدرى وعائشة رضى الله عنهم هو سالم أبو عبد الله المدينى ، وهو سالم مولى مالك بن أوس بن الحدثان النضرى ، وهو سالم مولى شداد بن الهاد النضرى ، وهو فى بعض الروايات مسمى بسالم مولى النضرين ، وفى بعضها بسالم مولى المهدي ، وهو فى بعضها سالم بن سبّلان ، وفى بعضها أبو عبد الله مولى شداد بن الهاد ، وفى بعضها سالم أبو عبد الله الدوسى ، وفى بعضها سالم مولى دوس ، ذكر ذلك كله عبد الفتى بن سعيد . قلت : والخطيب الحافظ يروى فى كتبه عن أبى القاسم الأزهري ، وعن عبيد الله بن أبى الفتح الفارسى ، وعن عبيد الله بن أحمد بن عثمان الصيرفى ، والجميع شخص واحد من مشايخه . وكذلك يروى عن الحسن بن محمد الحلال ، وعن الحسن بن أبى طالب ، وعن أبى محمد الحلال ، والجميع عبارة عن واحد . ويروى أيضاً عن أبى القاسم التنوخى ، وعن على بن المحسن ، وعن القاضى أبى القاسم على ابن المحسن التنوخى ، وعن على بن أبى على المعدل ، والجميع شخص واحد . وله من ذلك الكثير ، والله أعلم .

النوع التاسع والأربعون : معرفة المفردات الآحاد من

أسماء الصحابة ورواة الحديث والعلماء وألقابهم وكناهم

هذا نوع ملىح عزيز يوجد فى كتب الحافظ المصنفة فى الرجال بمجموعاً مفرداً فى أواخر أبوابها ، وأفرد أيضاً بالتصنيف ، وكتاب أحمد بن هارون البرديجى البرذعى المترجم بالأسماء المفردة من أشهر كتاب فى ذلك . ولحقه فى كثير منه اعتراض واستدراك من غير واحد من الحفاظ ، منهم أبو عبد الله بن بكير . فمن ذلك ما وقع فى كونه ذكر أسماء كثيرة على أنها آحاد وهى مثان ومثالك وأكثر من ذلك وعلى ما فهمناه من شرطه لا يلزمه ما يوجد من ذلك فى غير أسماء الصحابة والعلماء ورواة الحديث ، ومن ذلك أفراد ذكرها اعتراض عليه فيها

ابن الصلاح] النوع التاسع والأربعون: المفردات الآحاد من أسماء الصحابة الخ ١٢٣

بأنها ألقاب لا أساس، منها الأجلح الكندي إنما هو لقب لجِلْحَة كانت به واسمه
يحيى ويحيى كثير. ومنها صغدى بن سنان اسمه عمر وصغدى لقب ومع ذلك فلهم
صغدى غيره. وليس يرد هذا على ما ترجح به هذا النوع والحق أن هذا فن
يصعب الحكم فيه والحاكم فيه على خطر من الخطأ والانتقاض فانه حصر في باب
واسع شديد الانتشار.

فن أمثلة ذلك الاستفادة أحمد بن عُمَيَّان الهمداني بالجيم صحابي ذكره
أبو يونس وعجيان كنا نعرفه بالتشديد على وزن عُلَيَّان. ثم وجدته بخط ابن
الفرات وهو حجة عُمَيَّان بالتخفيف على وزن سُفَيَّان. أوسط بن عمرو التبعلي
تابعي. تدوم بن صُصِيح الكَلْبَاحِي عن تَبِيْع بن عامر الكَلْبَاحِي ويقال فيه يدوم
بالياء وصوابه بالتاء المثناة من فوق.

جُبيب بن الحارث صحابي بالجيم وبالباء الموحدة المكررة. جيلان بن فروة
بالجيم المكسورة أبو الجند الأخباري تابعي. الدَّجِج بن ثابت بالجيم مصغراً.
أبو الفَضْل قيل إنه جُحَا المعروف والأصح أنه غيره. زر بن حبيش التابعي الكبير.
سُغَيْر الجَنْس انفرد في اسمه واسم أبيه. سُنْدَر الحَصِي مولى زُبَايع الجُدَامِي له
صحبة. شَكَل بن حميد الصحابي بفتحين. شمعون بن زيد أبو رِيحانة بالشين المنقوطة
والعين المهملة يقال وبالغين المعجمة قال أبو سعيد بن يونس وهو عندي أصح
أحد الصحابة الفضلاء. صُدِّي بن مجلان أبو أمامة الصحابي. صُنَاج بن
الأعسر الصحابي ومن قال فيه صنابحي فقد أخطأ. مُضَرِب بن مُقْدِر بن مُسَمِّر
بالتصغير فيها كلها أبو السليل القيسي البصري. روى عن معاذة العدوية وغيرها،
ونقير أبوه بالنون والقاف، وقيل بالقاف واللام نفيل. عزوان بن زيد الرقاشي بعين
غير معجمة عبد صالح تابعي. قرثع الضبي بالتاء المثناة. كلدة بن حنبل بفتح
اللام صحابي. ثُي بن كَبَا الأسدي الصحابي باللام فيها والأول مشدد مصغر على
وزان أُثِي والثاني مخفف مكبر على وزن عصا فاعله فانه يُعْلَط فيه. مُسْتَمِر بن

الريان رأى أنساً. مُبَيْشَةُ الخَيْرِ صحابي. تَوَفَّيَ الكَالِي من بكال بطن من حير بكسر الباء وتحفيف الكاف وغاب على السنة أهل الحديث فيه فتح الباء وتشديد الكاف. وابصة بن معبد الصحابي. مُهَيَّبُ بْنُ مُعْقِلٍ مصغر بالياء الموحدة المكررة صحابي ومغفل بالغين المنقوطة الساكنة. كَهْمَذَانُ بريد عمر بن الخطاب ضبطه ابن بكير وغيره بالذال المعجمة وضبطه بعض من ألف على كتاب البرديجي بالذال المهملة وإسكان الميم.

وأما الكنى المفردة فمنها أبو العُيَيْدَيْنِ مصغر مثني واسمه معاوية بن سبرة من أصحاب ابن مسعود له حديثان أو ثلاثة. أبو العشاء الدارمي وقد سبق. أبو المُدَّةِ بكسر الدال المهملة وتشديد اللام ولم يوقف على اسمه روى عنه الأعمش وابن عينة وجماعة ولا نعلم أحداً تابع أبا نعيم الحافظ في قوله أن اسمه عبيد الله ابن عبد الله المدني. أبو مُرَايَةَ العجلي عرفناه بضم الميم وبعد الألف ياء مشناة من تحت واسمه عبد الله بن عمرو تابعي روى عنه قتادة. أبو مُعَيْدٍ مصغر مخفف الياء. حصص بن غيلان الهمداني روى عن مكحول وغيره. وأما الأفراد من الألقاب فمثالها سفينة مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم من الصحابة لقب فرد واسمه مهران على خلاف فيه. مَنْدَلُ بْنُ عَلِيٍّ وهو بكسر الميم. روى عن الخطيب وغيره ويقولونه كثيراً بفتحها وهو لقب واسمه عمرو. تَحْنُونُ بْنُ سَعِيدٍ التنوخي القيرواني صاحب المدونة على مذهب مالك لقب فرد واسمه عبد السلام. ومن ذلك مُطَايِنُ الحَضْرَى، ومُشْكَنْدَانَةُ الجعفي في جماعة آخرين سنذكرهم في نوع الألقاب إن شاء الله تعالى، والله أعلم.

النوع الموفى خمسين : معرفة الأسماء والكنى

تُكَبَّرُ الأَسْمَاءُ والكنى كثيرة، منها تُكَبَّرُ على بن المديني، وتُكَبَّرُ مسلم، وتُكَبَّرُ النسائي، وتُكَبَّرُ الحاكم الكبير أبي أحمد الحافظ، ولابن عبد البر في أنواع منه تُكَبَّرُ لطيفة رائعة. والمراد بهذه الترجمة بيان أسماء ذوى الكنى.

والمصنف في ذلك يؤب كتابه على الكنى ميبأ أسماء أصحابها . وهذا فن مطلوب لم يزل أهل العلم بالحديث يُعَنون به ويتحفظونه ويتطارحونه فيما بينهم ويتتقصون من جهله وقد ابتكرت فيه تقسيما حسناً ، فأقول : أصحاب الكنى فيها على ضروب :

أحدها : الذين سمو بالكنى فأسمائهم كُناه لا أسماء لهم غيرها . وينقسم هؤلاء إلى قسمين . أحدهما : من له كنية أخرى سوى الكنية التي هي اسمه فصار كأن للكنية كنية وذلك طريف عجيب . وهذا كأبي بكر بن عبد الرحمن ابن الحارث بن هشام المخزومي أحد فقهاء المدينة السبعة وكان يقال له « رهاب قريش » اسمه أبو بكر وكنيته أبو عبد الرحمن . وكذلك أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري يقال إن اسمه أبو بكر وكنيته أبو محمد ، ولا نظير لهما في ذلك قاله الخطيب . وقد قيل إنه لا كنية لابن حزم غير الكنية التي هي اسمه . الثاني من هؤلاء : من لا كنية له غير الكنية التي هي اسمه . مثاله أبو بلال الأشعري الراوي عن شريك وغيره روى عنه أنه قال : ليس لي اسم ، اسمي وكنيتي واحد . وهكذا أبو حصين بن يحيى بن سليمان الرازي بفتح الحاء . روى عنه جماعة منهم أبو حاتم الرازي وسأله : هل لك اسم ؟ فقال : لا ، اسمي وكنيتي واحد .

الضرب الثاني : الذين عرفوا بكنائهم ولم يوقف على أسمائهم ولا على حالهم فيها هل هي كُناه أو غيرها . مثاله من الصحابة أبو أناس بالنون الكتاني ويقال الدُّبَيْلِي من رهط أبي الأسود الدُّبَيْلِي ويقال فيه الدُّبَيْلِي بالضم والهمزة مفتوحة في النسب عند بعض أهل العربية ومكسورة عند بعضهم على الشذوذ فيه . وأبو موهبة مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأبو شيبة الخدري الذي مات في حصار القسطنطينية ودفن هناك مكانه . ومن غير الصحابة أبو الأيضا الراوي عن أنس بن مالك أبو بكر بن نافع مولى ابن عمر روى عنه مالك وغيره . أبو النجيب مولى عبد الله بن عمرو بن العاص بالنون المفتوحة في أوله وقيل بالناء

المضمومة اثنتين من فوق . أبو حرب بن أبي الأسود الدنلي . أبو حريز الموقفي ، والموقف محلة بمصر . روى عنه ابن وهب وغيره ، والله أعلم .

الضرب الثالث : الذين لقبوا بالكنى ولهم غير ذلك كنى وأسماء . مثاله : على بن أبي طالب رضى الله عنه يلقب بأبى تراب ويكنى أبا الحسن . أبو الزناد عبد الله بن ذكوان كنيته أبو عبد الرحمن وأبو الزناد لقب . وذكر الحافظ أبو الفضل الفلكى فيما بلغنا عنه أنه كان يغضب من أبى الزناد وكان عالماً مفتناً . أبو الرجال الرجال محمد بن عبد الرحمن الأنصارى كنيته أبو عبد الرحمن ، وأبو الرجال لقبٌ لقب به لأنه كان له عشرة أولاد كلهم رجال . أبو تميلة بقاء مضمومة مثانة من فوق يحيى بن واضح الأنصارى المروزى يكنى أبا محمد وأبو تميلة لقب وثقه يحيى بن معين وغيره وأكرر . أبو حاتم الرازى على البخارى إدخاله إياه فى كتاب الضعفاء . أبو الأذان الحافظ عمر بن إبراهيم يكنى أبا بكر ، وأبو الأذان لقبٌ لقب به لأنه كان كبير الأذنين . أبو الشيخ الأصهبانى عبد الله بن محمد الحافظ كنيته أبو محمد وأبو الشيخ لقب . أبو حازم العبدوى الحافظ عمر بن أحمد ، كنيته أبو حفص وأبو حازم لقب وإنما استفدناه من كتاب الفلكى فى الألقاب ، والله أعلم .

الضرب الرابع : من له كنيان أو أكثر . مثال ذلك عبد الملك بن عبد العزيز بن جريح كانت له كنيان أبو خالد وأبو الوليد . عبد الله بن عمر بن حفص العمري أخو عبيد الله روى أنه كان يكنى أبا القاسم فتركها واكتنى أبا عبد الرحمن . وكان لشيخنا منصور بن أبى المعالى النيسابورى حفيد الفراوى ثلاث كنى : أبو بكر ، وأبو الفتح ، وأبو القاسم ، والله أعلم .

الضرب الخامس : من اختلف فى كنيته فذكر له على الاختلاف كنيان أو أكثر واسمه معروف ، ولعبد الله بن عطاء الأبراهيمى الهروى من المتأخرين فيه مختصر . مثاله أسامة بن زيد حب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قيل كنيته أبو زيد ، وقيل أبو محمد ، وقيل أبو عبد الله ، وقيل أبو خارجة . أبى بن كعب

أبو المنذر، وقيل أبو الطفيل . قبيصة بن ذؤيب أبو إسحق وقيل أبو سعيد .
القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق أبو عبد الرحمن وقيل أبو محمد . سليمان بن
بلال المدنى أبو بلال وقيل أبو محمد . وفي بعض من ذكر في هذا القسم من هو
في نفس الأمر ملتحق بالضرب الذى قبله، والله أعلم .

الضرب السادس : من عرفت كنيته واختلف فى اسمه . مثاله من الصحابة
أبو بصرة الغفارى على لفظ البصرة البلدة قيل اسمه جميل بن بصرة بالجم وقيل
جميل بالخاء المهملة المضمومة وهو الأصح . أبو جحيفة السؤاى قيل اسمه وهب
ابن عبد الله وقيل وهب الله بن عبد الله . أبو هريرة الدوسى اختلف فى اسمه
واسم أبيه اختلاف كثير جداً لم يختلف مثله فى اسم أحد فى الجاهلية والاسلام .
وذكر ابن عبد البر أن فيه نحو عشرين قولة فى اسمه واسم أبيه وأنه لكثرة
الاضطراب لم يصح عنده فى اسمه شيء يعتمد عليه إلا أن عبد الله أو عبد الرحمن
هو الذى يسكن إليه القلب فى اسمه فى الاسلام . وذكر عن محمد بن إسحق أن
اسمه عبد الرحمن ابن حنظل . قال : وعلى هذا اعتمدت طائفة ألقت فى الأسماء
والكنى . قال وقال أبو أحمد الحاكم : أصح شيء عندنا فى اسم أبي هريرة
عبد الرحمن بن حنظل . ومن غير الصحابة أبو بردة بن أبي موسى الأشعرى أكثرهم
على أن اسمه عامر ، وعن ابن معين أن اسمه الحارث . أبو بكر بن عياش راوى
قراءة عاصم اختلف فى اسمه على أحد عشر قولاً ، قال ابن عبد البر : إن صح
له اسم فهو شعبة لا غير وهو الذى صححه أبو زرعة . قال ابن عبد البر : وقيل
اسمه كنيته وهذا أصح إن شاء الله لأنه روى عنه أنه قال ما لى اسم غير أبى بكر ،
والله أعلم .

السابع : من اختلف فى كنيته واسمه معاً وذلك قليل . مثاله : سفينة مولى
رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قيل اسمه عمير ، وقيل صالح ، وقيل مهران ،
وكنيته أبو عبد الرحمن ، وقيل أبو البخترى ، والله أعلم .

الثامن : من لم يختلف فى كنيته واسمه وعرفا جميعاً واشتهرا . ومن أمثله
أئمة المذاهب ذوو أبى عبد الله ، مالك ، ومحمد بن إدريس الشافعى ، وأحمد بن
حنبل ، وسفيان الثورى ، وأبو حنيفة النعمان بن ثابت فى خلق كثير . التاسع :
من اشتهر بكنيته دون اسمه واسمه مع ذلك غير مجهول عند أهل العلم بالحديث .
ولابن عبد البر تصنيف مليح فيمن بعد الصحابة منهم . مثاله أبو إدريس الخولانى
اسمه عايد الله بن عبد الله . أبو اسحق السيعى اسمه عمرو بن عبد الله . أبو الأشعث
الصنعائى من صنعاء دمشق اسمه شراحيل بن آدة بهمة مدودة بعدها دال مهملة
مفتوحة مخففة ومنهم من شدد الدال ولم يمهده . أبو الضحى مسلم بن صبيح بضم
الصاد المهملة . أبو حازم الأعرج الزاهد الراوى عن سهل بن سعد وغيره اسمه
سلة بن دينار ومن لا يحصى ، والله أعلم .

النوع الحادى والخمسون : معرفة كنى المعروفين بالاسماء دون الكنى

وهذا من وجه ضد هذا النوع الذى قبله ومن شأنه أن يوجب على الاسماء
ثم تبين كناها بخلاف ذاك ، ومن وجه آخر يصلح لأن يجعل قسما من أقسام
ذاك من حيث كونه قسما من أقسام أصحاب الكنى ، وقل من أفرد بالتصنيف
وبلغنا أن لأبى حاتم بن حبان البستى فيه كتابا . ولتجمع فى التمثيل جماعات فى
كنية واحدة تقريبا على الضابط . فمن يكنى بأبى محمد من هذا القليل من
الصحابة رضى الله عنهم أجمعين ، طلحة بن عبيد الله التميمى ، عبد الرحمن بن
عوف الزهرى ، الحسن بن على بن أبى طالب الهاشمى ، ثابت بن قيس بن الشياش ،
عبد الله بن زيد صاحب الأذان الأنصارى ، كعب بن بخترة ، الأشعث بن قيس ،
معقل بن سنان الأشجعى ، عبد الله بن جعفر بن أبى طالب ، عبد الله بن بختينة ،
عبد الله بن عمرو بن العاص ، عبد الرحمن بن أبى بكر الصديق ، جبير بن مطعم ،
الفضل بن العباس بن عبد المطلب ، حويطب بن عبد العزى ، محمود بن الربيع ،

عبد الله بن ثعلبة بن صغير .

ومن يكنى منهم بأبي عبد الله : الزبير بن العوام ، الحسين بن علي بن أبي طالب ، سلمان الفارسي ، عامر بن ربيعة العدوي ، حذيفة بن اليمان ، كعب بن مالك ، رافع بن خديج ، سمارة بن حزم ، النعمان بن بشير ، جابر بن عبد الله ، عثمان بن حنيف ، حارثة بن النعمان ، وهؤلاء السبعة أنصاريون : ثوبان مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، المغيرة بن شعبة ، شراحيل بن حسنة ، عمرو بن العاص ، محمد بن عبد الله بن جحش ، معقل بن يسار ، وعمرو بن عامر المزنيان . ومن يكنى منهم بأبي عبد الرحمن : عبد الله بن مسعود ، معاذ بن جبل ، زيد بن الخطاب أخو عمر بن الخطاب ، عبد الله بن عمر بن الخطاب ، محمد بن مسلمة الأنصاري ، عويم بن ساعدة على وزن نعيم ، زيد بن خالد الجهني ، بلال بن الحارث المزني ، معاوية بن أبي سفيان ، الحارث بن هشام المخزومي ، المشور بن خزيمة . وفي بعض من ذكرناه من قيل في كنيته غير ما ذكرناه ، والله أعلم .

النوع الثاني والخمسون : معرفة ألقاب المحدثين ومن يذكر معهم

وفيها كثرة . ومن لا يعرفها يوشك أن يظنها أسامى وأن يجعل من ذكر باسمه في موضع وبلقبه في موضع شخصين كما اتفق لكثير من ألف . ومن صنفها أبو بكر أحمد بن عبد الرحمن الشيرازي الحافظ ثم أبو الفضل بن الفلكي الحافظ . وهي تنقسم إلى ما يجوز التعريف به وهو ما لا يكرهه الملقب ، وإلى ما لا يجوز وهو ما يكرهه الملقب . وهذا أنموذج منها مختار . روي عن عبد الغني بن سعيد الحافظ أنه قال : رجلان جليلان لزمهما لقبان قبيحان : معاوية بن عبد الكريم الضال وإنما ضل في طريق مكة ، وعبد الله بن محمد الضعيف وإنما كان ضعيفاً في جسمه لا في حديثه . قلت : وثالث ، وهو عارم أبو النعمان محمد بن الفضل السدوسي وكان عبداً صالحاً بعيداً من العرامة^(١) ، والضعيف هو الطرسوسي أبو محمد

(١) هو الفساد - تدريب . وله ترجمة في تذكرة الحفاظ (ج ١ ، ص ٢٧٠) - محمد راغب الطباخ .

سمع أبا معاوية الضرير وغيره كتب عنه أبو حاتم الرازي وزعم أبو حاتم ابن حبان أنه قيل له الضعيف لا تقانه وضبطه .

عُندَر لقب محمد بن جعفر البصري أبي بكر . وسببه ما روينا أن ابن جريج قدم البصرة فحدثهم بحديث عن الحسن البصري فأنكروه عليه وشغبوا وأكثر محمد بن جعفر من الشغب عليه فقال له : اسكت يا غندر ! وأهل الحجاز يسمون المشغب غندراً . ثم كان بعده غنادرة كل منهم يلقب بغندر ، منهم محمد بن جعفر الرازي أبو الحسين غندر روى عن أبي حاتم الرازي وغيره ، ومنهم محمد ابن جعفر أبو بكر البغدادى غندر الحافظ الجوال حدث عنه أبو نعيم الحافظ وغيره . ومنهم محمد بن جعفر بن دُرَّان البغدادى أبو الطيب روى عن أبي خليفة الجحى وغيره ، وآخرون لقبوا بذلك ممن ليس بمحمد بن جعفر . عُشْجَار لقب عيسى بن موسى التميمي أبي أحمد البخارى متقدم حدث عن مالك والثورى وغيرهما لقب بغنجار حمرة وجنتيه . وغنجار آخر متأخر وهو أبو عبد الله محمد ابن أحمد البخارى الحافظ صاحب تاريخ بخارى مات سنة ثنى عشرة وأربعمائة ، والله أعلم . صاعقة هو أبو يحيى محمد بن عبد الرحيم الحافظ روى عنه البخارى وغيره . قال أبو على الحافظ : إنما لقب صاعقة لحفظه وشدة مذاكرته ومطالبته . شباب لقب خليفة بن خياط العصفري صاحب التاريخ سمع غندراً وغيره . زُنَيْج بالنون والجيم لقب أبي غسان محمد بن عمرو الأصهبانى الرازي روى عنه مسلم وغيره . رُسْتَنَ لقب عبد الرحمن بن عمر الأصهبانى . سُنيْد لقب الحسين بن داود المصيصى صاحب التفسير روى عنه أبو زرعة وأبو حاتم الحافظان وغيرهما . بِنْدَار لقب محمد بن بشار البصري روى عنه البخارى ومسلم والناس . قال ابن الفلكى إنما لقب بهذا لأنه كان بِنْدَار الحديث^(١) . قِصْر لقب أبي النصر هاشم

(١) بِنْدَار الحديث أى مكثراً منه . والبِنْدَار من يكون مكثراً من شيء يشتره ثم يبعه ، قاله السمعاني أبو سعيد ووجده بخطه - مؤلف . اهـ هامش المطبوعة نقلاً عن الأصل . وهامش الأحمدي التى عليها خط الحافظ أحمد الفراءى : وفى القاموس بِنْدَار الحديث أى سافطه وهو يعنى الباء - محمد راغب الطباخ .

ابن القاسم المعروف روى عنه أحمد بن حنبل وغيره .
 الأخفش لقب جماعة منهم أحمد بن عمران البصري النحوي متقدم روى
 عن زيد بن الحُبَاب وغيره وله غريب الموطأ . وفي النحويين أخافش ثلاثة
 مشهورون أكبرهم أبو الخطاب عبد الحميد بن عبد المجيد وهو الذي ذكره سيبويه
 في كتابه . والثاني سعيد بن مسعدة أبو الحسن الذي يروى عنه كتاب سيبويه وهو
 صاحبه . والثالث أبو الحسن علي بن سليمان صاحب أبوى العباس النحويين أحمد
 ابن يحيى الملقب بشعلب ومحمد بن يزيد الملقب بالبرد . مربع بفتح الباء المشددة
 هو محمد بن إبراهيم الحافظ البغدادي . جَزَرَة لقب صالح بن محمد البغدادي
 الحافظ لقب بذلك من أجل أنه سمع من بعض الشيوخ ما روى عن عبد الله بن
 بُسر أنه كان يترقى بحجرة فصحتها وقال جزرة بالجم فذهبت عليه وكان ظريفاً له
 نوادر تحكى . عبيد العجل لقب أبي عبد الله الحسين بن محمد بن حاتم البغدادي
 الحافظ^(١) . كيلجة هو محمد بن صالح البغدادي الحافظ . ماخمه بلفظ التنوين
 لفعل التخم هو لقب علان بن عبد الصمد وهو علي بن الحسن بن عبد الصمد
 البغدادي الحافظ ويجمع فيه بين اللقبين فيقال علان ماخمه . وهؤلاء البغداديون
 الخمسة رويناه عن يحيى بن معين هو لقبهم وهم من كبار أصحابه وحفاظ الحديث .
 سَجَّادَة المشهور^(٢) هو الحسن بن حماد سمع وكيعاً وغيره . مُشَكَّدَانَة^(٣) ومعناه
 بالفارسية حبة المسك أو وعاء المسك لقب عبد الله بن عمر بن محمد بن أبان .
 مطَّيْن بفتح الياء لقب أبي جعفر الحضرمي خاطبها بذلك أبو نعيم الفضل بن دكين
 فلقبا بهما . عبدان لقب لجماعة أكبرهم عبد الله بن عثمان المروزي صاحب ابن
 المبارك وروايته . رويناه عن محمد بن طاهر المقدسي أنه إنما قيل له عبدان لأن
 كنيته أبو عبد الرحمن واسمه عبد الله فاجتمع في كنيته واسمه العبدان ، وهذا

(١) قال المؤلف صيد بنون ويعني العجل صفة له ولا يقال عبيد العجل بإضافة كما عرف في إضافة الاسم
 إلى اللقب كما في قولهم « قيس قسة » وبابه ولفرق ظاهر . (٢) إنما قلت « سجادة المشهور » لأن تسمية سجادة
 آخر اسمه الحسين بن أحمد روى عنه ابن عدي المروزي الحافظ وغيره . (٣) تلفظ كلمة « مشك » بضم الميم
 في بلاد ماوراءالنهر وبكسرهما في بلاد فارس - من غياث اللغات .

لا يصح بل ذلك من تغيير العامة للأسماء وكسرهم لها في زمان صغر المسمى أو نحو ذلك، كما قالوا في عليّ «علان»، وفي أحمد بن يوسف السلي وغيره «حمدان»، وفي وهب بن بقية الواسطي «وهبان»، والله أعلم.

النوع الثالث والخمسون : معرفة المؤلف والمختلف من الأسماء والأنساب وما يلتحق بها

وهو ما يألف أى يتفق في الخط صورته ويختلف في اللفظ صيغته . هذا فن جليل من لم يعرفه من المحدثين كثر عثاره ولم يعدم مخبلاً وهو منتشر لا ضابط في أكثره يفرع إليه وإنما يضبط بالحفظ تفصيلاً . وقد صنف فيه كتب كثيرة مفيدة ومن أكلها «الأكال» لأبي نصر بن ماكولا على أعواز فيه . وهذه أشياء مما دخل منه تحت الضبط مما يكثر ذكره . والضبط فيها على قسمين على العموم وعلى الخصوص .

فن القسم الأول : سلام وسلام . جميع ما يرد عليك من ذلك فهو بتشديد اللام إلا خمسة وهم : سلام والد عبد الله بن سلام الأسرائيلي الصحابي ، وسلام والد محمد بن سلام السيكندى البخارى شيخ البخارى لم يذكر فيه الخطيب وابن ماكولا غير التخفيف . وقال صاحب المطالع : منهم من خفف ومنهم من ثقل وهو الأكثر . قلت : التخفيف أثبت وهو الذى ذكره غنجار في تاريخ بخارى وهو أعلم بأهل بلاده . وسلام بن محمد بن ناهض المقدسى ، روى عنه أبو طالب الحافظ والطبرانى . وسماه الطبرانى سلامة . وسلام جد محمد بن عبد الوهاب بن سلام المتكلم الجبائى أبى على المعتزلى . وقال المبرد فى كامله : ليس فى العرب سلام مخفف اللام إلا والد عبد الله بن سلام وسلام بن أبى الحقيق . قال : وزاد آخرون سلام بن مشكم خوار كان فى الجاهلية والمعروف فيه التشديد ، والله أعلم .

عمارة وعمارة . ليس لنا عمارة بكسر العين إلا أبى بن عمارة من الصحابة ،

ومنه من ضمه ومن عداة عمارة بالضم ، والله أعلم . كَرِيز وكُرِيز . حكى أبو على النسائي في كتابه « تقييد الممثل » عن محمد بن وضاح أن كَرِيزا بفتح الكاف في خزاعة وكَرِيزا بضمها في عبيد شمس بن عبد مناف . قلت : وكَرِيز بضمها موجود أيضاً في غيرهما ولا نستدرك في المفتوح بأبواب بن كَرِيز الراوى عن عبد الرحمن بن غنم لكون عبد الغنى ذكره بالفتح لأنه بالضم كذلك ذكره الدارقطى وغيره . حِزام بالزاي في قریش وحرام بالزاي المهملة في الأنصار ، والله أعلم . ذكر أبو على بن البردقاني أنه سمع الخطيب الحافظ يقول : القيشيون بصريون^(١) والعبسيون كوفيون^(٢) والعنسيون شاميون^(٣) . قلت : وقد قاله قبله الحاكم أبو عبد الله وهذا على الغالب : الأول بالشين المعجمة ، والثاني بالباء الموحدة ، والثالث بالنون والسين فيها غير معجمة . أبو عبيدة كله بالضم . بلغنا عن الدارقطى أنه قال : لا نعلم أحداً يكنى أبا عبيدة بالفتح . وهذه أشياء اجتهدت في ضبطها متبوعاً من ذكرهم الدارقطى وعبد الغنى وابن ماكولا . منها السفر باسكان الفاء والسفر بفتحها وجدت الكنى من ذلك بالفتح والباقي بالاسكان . ومن المغاربة من سكن الفاء من أبي السفر سعيد بن محمد ، وذلك خلاف ما يقوله أصحاب الحديث حكاه الدارقطى عنهم .

غسل بكسر العين المهملة وإسكان السين المهملة وغسل بفتحها . وجدت الجميع من القليل الأول . ومنهم غسل بن سفيان ، إلا غسل بن ذكوان الأخبارى البصرى فانه بالفتح . ذكره الدارقطى وغيره ووجدته بخط الامام أبي منصور الأزهري في كتابه « تهذيب اللغة » بالكسر والاسكان أيضاً ولا أراه ضبطه ، والله أعلم . غَثم بالعين المعجمة والنون المشددة وعَثم بالعين المهملة والثاء المثناة المشددة . لا يعرف من القليل الثانى غير عَثم بن على العامرى الكوفى والد على بن عَثم الزاهد والباقون من الأول منهم غَثم بن أوس صحابى بدرى ، والله أعلم . مُقير ومُقير . الجميع بضم القاف ومنهم مكى بن قمبر عن جعفر بن سليمان

(١) منهم عبد الرحمن بن المبارك . (٢) منهم عبيد الله بن موسى . (٣) منهم عمر بن هانى ، وبلال بن سعد التميميان .

إلا امرأة مسروق بن الأجدع قَيمير بنت عمرو فأنها بفتح القاف وكسر الميم ،
والله أعلم . مِسْوَر ومِسْوَر . أما مِسْوَر بضم الميم وتشديد الواو وفتحها فهو
مسور بن يزيد المالكي الكاهلي له صحبة . ومِسْوَر بن عبد الملك اليربوعي روى
عنه معن بن عيسى ذكره البخارى . ومن سواهما فيما نعلم بكسر الميم وإسكان
السين ، والله أعلم . الحَمَال والحَمَال . لا نعرف فى رواية الحديث أو فيمن ذكر
منهم فى كُتب الحديث المتداولة الحمال بالحاء المهملة صفة لا إسماً إلا هرون بن
عبد الله الحمال والد موسى بن هرون الحمال الحافظ . حكى عبد التئى الحافظ أنه
كان برازاً فلما تزهد حمل . وزعم الخليلي وابن الفلكي أنه لقب بالحمال لكثرة ما
حمل من العلم ولا أرى ما قالاه يصح . ومن عداه فالجمال بالميم منهم محمد بن
مهران الجمال حدث عنه البخارى ومسلم وغيرهما ، والله أعلم . وقد يوجد فى هذا
الباب ما يؤمن فيه من الغلط ويكون اللفظ فيه مصيباً كيف ما قال ، مثل
عيسى بن أبى عيسى الحنابط وهو أيضاً الحباط والحنباط إلا أنه اشتهر بعيسى الحنابط
بالحاء والنون كان خياطاً للثياب . ثم ترك ذلك وصار حنابطاً يبيع الخنطة . ثم
ترك ذلك وصار حباطاً يبيع الحَبَط الذى تأكله الابل . وكذلك مسلم الحباط
بالباء المنقوطة بواحدة اجتمع فيه الأوصاف الثلاثة حكى اجتماعها فى هذين
الشخصين الامام الدارقطنى ، والله أعلم .

القسم الثانى : ضبط ما فى الصحيحين أو ما فيها مع الموطأ من ذلك على
الخصوص . فمن ذلك بشار بالشين المنقوطة والد بُندار محمد بن بشار . وسائر من
فى الكتاتين يسار بالياء المثناة فى أوله والسين المهملة ذكر ذلك أبو على الغسانى فى
كتابه ، وفيها جميعاً سَيَّار بن سلامة وسيار بن أبى سيار وَرَدَّان ولكن ليسا
على هذه الصورة وإن قاربنا ، والله أعلم . جميع ما فى الصحيحين والموطأ مما
هو على صورة بِشْر فهو بالشين المنقوطة وكسر الباء ، إلا أربعة فانهم بالسين
المهملة وضم الباء . وهم عبد الله بن بُشْر المازنى من الصحابة ، وبُسر بن سعيد ،

وُسْر بن عبيد الله الحضرمي، وُسْر بن مَنَحْن الدبلي . وقد قيل في ابن مَحْن بشر بالشين المنقوطة حكاه أحمد بن صالح المصري عن جماعة من ولده ورهطه . وبالأول قال مالك والأكثر، والله أعلم . وجميع ما فيها على صورة بشير بالياء المثناة من تحت قبل الراء فهو بالشين المنقوطة والباء الموحدة المفتوحة إلا أربعة . فاثنتان منهم بضم الباء وفتح الشين المعجمة وهما بُشِير بن كعب العدوي ، وُبُشِير بن يسار . والثالث نُسَيْر بن عمرو وهو بالسين المهملة وأوله ياء مثناة من تحت مضمومة ويقال فيه أيضاً أسير . والرابع قَطَن بن نُسَيْر وهو بالنون المضمومة والسين المهملة ، والله أعلم . كل ما فيها على صورة يزيد فهو بالزاي والياء المثناة من تحت إلا ثلاثة : أحدها بُرِيد بن عبد الله بن أبي بردة فانه بضم الباء الموحدة وبالراء المهملة . والثاني محمد بن عرعة بن السِرْد فانه بالباء الموحدة والراء المهملة المكسورتين وبعدهما نون ساكنة . وفي كتاب «عدة المحدثين» وغيره أنه بفتح الباء والراء والأول أشهر ولم يذكر ابن ما كولا غيره . والثالث على بن هاشم ابن التبريد فانه بفتح الباء الموحدة والراء المهملة المكسورة والياء المثناة من تحت ، والله أعلم . كل ما يأتي فيها من البَرَاء فهو بتخفيف الراء إلا أبا معشر البراء ، وأبا العالية البراء فانهما بتشديد الراء . والبراء الذي يرى العود ، والله أعلم .

ليس في الصحيحين والموطأ جارية بالجيـم إلا جارية بن قدامة ويزيد بن جارية ومن عداهما فهو حارثة بالخاء والثاء ، والله أعلم . ليس فيها حَرِيز بالخاء في أوله والزاي في آخره ، إلا حَرِيز بن عثمان الرحبي الحمصي ، وأبو حَرِيز عبد الله بن الحسين القاضي الراوي عن عكرمة وغيره ومن عداهما جرير بالجيـم . وربما اشتبه بجُحْدِير بالدال وهو فيها والد عمران بن حُدَيْر ووالد زيد وزياد ابني حدير ، والله أعلم . ليس فيها حَرِاش بالخاء المهملة إلا والد ربيع بن حَرِاش ومن بقى ممن اسمه على هذه الصورة فهو خَرِاش بالخاء المعجمة ، والله أعلم . ليس فيها حَصِين بفتح الحاء إلا في أبي حَصِين عثمان بن عاصم الأسدي ومن

عداه مُحْصِن بضم الحاء وجميعه بالصاد المهملة إلا مُحْصِن بن المنذر أبا ساسان فإنه بالصاد المعجمة، والله أعلم . كل ما فيها من حازم وأبي حازم فهو بالحاء المهملة إلا محمد بن حازم أبا معاوية الضرير فإنه بخاء معجمة، والله أعلم . الذى فيها من حَبَّان بالحاء المفتوحة والباء الموحدة المشددة حبان بن منقذ والد واسع ابن حبان وجد محمد بن يحيى بن حبان، وجد حبان بن واسع بن حبان . وحبان ابن هلال منسوباً وغير منسوب عن شعبة وعن وهيب وعن همام بن يحيى وعن أبان بن يزيد وعن سليمان بن المغيرة وعن أبي عوانة . والذى فيها من حبان بكسر الحاء حبان بن عطية . وحبان بن موسى وهو حبان غير منسوب عن عبد الله هو ابن المبارك وابن العَرِقة اسمه أيضاً حبان ومن عدا هؤلاء فهو حَيَّان بالياء المثناة من تحت، والله أعلم .

الذى فى هذه الكتب من خَيْب بالحاء المعجمة المضمومة خيب بن عدى وخيب بن عبد الرحمن بن خيب بن يساف وهو خيب غير منسوب عن حفص ابن عاصم وعن عبد الله بن محمد بن معن وأبو خيب عبد الله بن الزبير ومن عداهم فبالحاء المهملة، والله أعلم . ليس فيها حَكِيم بالضم إلا حكيم بن عبد الله ورزق بن حَكِيم، والله أعلم . كل ما فيها من رباح فهو بالباء الموحدة إلا زياد بن رباح وهو أبو قيس الراوى عن أبي هريرة فى أشراف الساعة ومفارقة الجماعة فإنه بالياء المثناة من تحت عند الأكثرين . وقد حكى البخارى فى الوجهين بالباء والياء، والله أعلم . زَيْد وزَيْد . ليس فى الصحيحين إلا زيد بالياء الموحدة وهو زَيْد بن الحارث البامى . وليس فى الموطأ من ذلك إلا زيد يائين مشناتين من تحت وهو زيد بن الصلت بكسر أوله ويضم، والله أعلم . فيها سَلِيم بفتح السين واحد وهو سليم بن حيان ومن عداه فيها فهو سُلَيْم بالضم، والله أعلم . وفيها سَلَم بن زَرْير، وسلم بن قتيبة، وسلم ابن أبي الديال، وسلم بن عبد الرحمن، هؤلاء الأربعة باسكان اللام ومن عداهم

سالم بالألف ، والله أعلم .

وفيه سريج بن يونس ، وسريج بن النعمان ، وأحمد بن أبي سريج ، هؤلاء الثلاثة بالجيم والسين المهملة ومن عداهم فيها فهو بالشين المنقوطة والحاء المهملة ، والله أعلم . وفيها سلمان الفارسي ، وسلمان بن عامر ، وسلمان الأغر ، وعبد الرحمن بن سلمان ، ومن عدا هؤلاء الأربعة سليمان بالياء . وأبو حازم الأشجعي الراوي عن أبي هريرة ، وأبو رجاء مولى أبي قلابة كل واحد منهما اسمه سلمان بغير ياء لكن ذكرنا بالكسبية ، والله أعلم . فيها سَلِمَةُ بكسر اللام عمرو ابن سلمة الجُزْمِي إمام قومه ، وبنو سَلِمَةَ القليلة من الأنصار والباقي سَلَمَةُ بفتح اللام ، غير أن عبد الخالق بن سلمة في كتاب مسلم ذكر فيه الفتح والكسر ، والله أعلم . وفيها سنان بن أبي سنان الدؤلي ، وسنان بن سلمة ، وسنان بن ربيعة أبو ربيعة ، وأحمد بن سنان ، وأم سنان ، وأبو سنان ضرار بن مرة الشيباني . ومن عدا هؤلاء الستة شيان بالشين المنقوطة والياء ، والله أعلم .

عَبِيدَةُ بفتح العين ليس في الكتب الثلاثة إلا عَبِيدَةُ السلمي ، وعبيدة ابن حميد ، وعبيدة بن سفيان ، وعامر بن عبيدة الباهلي . ومن عدا هؤلاء الأربعة فعَبِيدَةُ بالضم ، والله أعلم . عُبَيْدَةُ بغير هاء التانيث هو بالضم حيث وقع فيها . وكذلك عُبَادَةُ بالضم حيث وقع إلا محمد بن عبادة الواسطي من شيوخ البخاري فإنه بفتح العين وتخفيف الباء ، والله أعلم . عَبَدَةُ هو باسكان الباء حيث وقع في هذه الكتب إلا عامر بن عبدة في خطبة كتاب مسلم ، وإلا بَجَالَةٍ بن عبدة على أن فيها خلافاً منهم من سكن الباء منها أيضاً . وعند بعض رواة مسلم عامر بن عبد بلا هاء ، ولا يصح ، والله أعلم . عِبَادٌ هو فيها بفتح العين وتشديد الباء إلا قيس بن عِبَادَ فإنه بضم العين وتخفيف الباء ، والله أعلم . ليس فيها عُقَيْل بضم العين إلا عُقَيْل بن خالد ، ويحيى بن عُقَيْل ، وبنو عُقَيْل للقبيلة . ومن عدا هؤلاء عُقَيْل بفتح العين ، والله أعلم . وليس فيها واقد بالفهم

أصلاً وجميع ما فيها واقد بالقاف ، والله أعلم .
ومن الأنساب ذكر القاضي الحافظ عياض أنه ليس في هذه الكتب
الابلي بالبلاء الموحدة أى المضمومة ، وجميع ما فيها على هذه الصورة فانما هو
الابلي^(١) بالبلاء المنقوطة باثنتين من تحت . قلت : روى مسلم الكثير عن شيان
ابن فروخ وهو أبلى بالبلاء الموحدة ، لكن إذا لم يكن في شيء من ذلك منسوباً لم
يلحق عياضاً منه بخطه ، والله أعلم . لا نعلم في الصحيحين البزار بالراء المهملة في
آخره إلا خلف بن هشام البزار والحسن بن الصباح البزار ، وأما محمد بن الصباح
البزار وغيره فيها فهو بزيين ، والله أعلم . وليس في الصحيحين والموطأ النصرى
بانون والصاد المهملة إلا ثلاثة : مالك بن أوس بن الحدثان النصرى ،
وعبد الواحد بن عبد الله النصرى ، وسالم مولى النصرين . وسائر ما فيها على هذه
الصورة فهو بصرى بالبلاء الموحدة ، والله أعلم . ليس فيها التوزى بفتح التاء المثناة
من فوق والواو المشددة المفتوحة والزاي إلا أبو يعلى التوزى محمد بن الصلت
في كتاب البخارى في باب الردة . ومن عدهاء فهو الثورى بالباء المثناة . ومنهم
أبو يعلى منذر بن يعلى الثورى خترجا عنه ، والله أعلم . سعيد الجريرى ،
وعباس الجريرى ، والجريرى غير مسمى عن أبى نضرة ، هذا ما فيها بالجمع
المضمومة . وفيها الجريرى بالحاء المهملة يحيى بن بشر شيخ البخارى ومسلم ، والله
أعلم . وفيها الجريرى بفتح الجيم يحيى بن أيوب الجريرى في كتاب البخارى
من ولد جرير بن عبد الله ، والله أعلم .

الجارى فيها بالجمع شخص واحد وهو سعد منسوب إلى الجار مرفأ السفن
بساحل المدينة . ومن عدهاء الحارثى بالحاء والتاء ، والله أعلم . الحزائى حيث
وقع فيها فهو بالزاي غير المهملة^(٢) ، والله أعلم . السكلى إذا جاء في الأنصار فهو

(١) نسبة إلى أمة قرية على بحر القلزم . (٢) في التقريب وشرحه : الحزائى كله بالراء المهملة . وقوله
في صحيح مسلم في حديث أبى اليسر : كان لى على فلان بن فلان الحزائى مال فأنت أمله ، الحديث ،
فيل هو بالراء وقيل بالزاي وقيل الجذائى بالجمع والذال وتعامه فيه .

بفتح السين نسبة إلى نبي سلة منهم . ومنهم جابر بن عبد الله وأبو قتادة . ثم إن أهل العربية يفتحون اللام منه في النسب كما في الثمري والصدفي وجاهها وأكثر أهل الحديث يقولونه بكسر اللام على الأصل وهو لحن ، والله أعلم . ليس في الصحيحين والموطأ الحمداني بالذال المنقوطة . وجميع ما فيها على هذه الصورة فهو الحمداني بالذال المهملة وسكون الميم . وقد قال أبو نصر بن ماكولا : الحمداني في المتقدمين يسكون الميم أكثر ويفتح الميم في المتأخرين أكثر وهو كما قال ، والله أعلم .

هذه جملة لو دخل الطالب فيها لكانت رحلة رابحة إن شاء الله تعالى . ويحق على الحديثي إيداعها في سويداء قلبه . وفي بعضها من خوف الانتفاض ما تقدم في الأسماء المفردة وأنا في بعضها مقلد تحاب القاضي عياض ومعتصم بالله فيه وفي جميع أمورى ، وهو سبحانه أعلم .

النوع الرابع والخسون : معرفة المتفق والمفترق

من الأسماء والأنساب ونحوهما

هذا النوع متفق لفظاً وخطاً بخلاف النوع الذى قبله ، فإن فيه الاتفاق في صورة الخط مع الإقتران في اللفظ . وهذا من قليل ما يسمى في أصول الفقه المشترك . وزلق بسية غير واحد من الأكابر ولم يزل الاشتراك من مظان الغلط في كل علم . وللخطيب فيه كتاب المتفق والمفترق ، وهو مع أنه كتاب حفيظ غير مستوف للأقسام التى أذكرها إن شاء الله تعالى .

فأحدهما : المفترق من اتفقت أسماءهم وأسماء آبائهم . مثاله الخليل بن أحمد ستة ، وفات الخطيب منهم الأربعة الأخيرة . فأولهم النحوى البصرى صاحب العروض حدث عن عاصم الأحوال وغيره . قال أبو العباس المبرد : قش المفتشون فما وجد بعد نبينا صلى الله عليه وسلم من اسمه أحمد قبل أبى الخليل بن أحمد . وذكر التاريخي أبو بكر أنه لم يزل يسمع النساين والأخباريين يقولون

لأنهم لم يعرفوا غيره . واعترض عليه بأبي السَّقر سعيد بن أحمد احتجاجاً بقول يحيى بن معين في اسم أبيه فانه أقدم . وأجاب بأن أكثر أهل العلم إنما قالوا فيه سعيد بن يَحْمَد ، والله أعلم . والثاني أبو بشر المزني بصرى أيضاً حدث عن المستنير بن أخضر عن معاوية بن قرة . روى عنه العباس العنبري وجماعة . والثالث أصبهاني روى عن روح بن عباد . والرابع أبو سعيد السجزي القاضي الفقيه الحنفي المشهور بخراسان حدث عن ابن خزيمة ، وابن صاعد ، والبغوي ، وغيرهم من الحفاظ المستدين . والخامس أبو سعيد البستي القاضي المهلب فاضل روى عن الخليل السجزي المذكور وحدث عن أحمد بن المظفر البكري عن ابن أبي خيثمة بتاريخه وعن غيرهما حدث عنه البيهقي الحافظ . والسادس أبو سعيد البستي أيضاً الشافعي فاضل متصرف في علوم ، دخل الأندلس ، وحدث ، ولد سنة ستين وثلثمائة . روى عن أبي حامد الأسفرائيني وغيره . وحدث عنه أبو العباس العُدري وغيره ، والله أعلم .

القسم الثاني : المفترق من اتفقت أسماء آبائهم وأجدادهم أو أكثر من ذلك . ومن أمثله أحمد بن جعفر بن حمدان أربعة كلهم في عصر واحد . أحدهم القَطِيعِي (١) البغدادي أبو بكر الراوي عن عبد الله بن أحمد بن حنبل . الثاني السقَطِي البصري أبو بكر يروي أيضاً عن عبد الله بن أحمد ولكنه عبد الله ابن أحمد بن إبراهيم الدورقي . الثالث دِيَنُورِي روى عن عبد الله بن محمد بن سنان عن محمد بن كثير صاحب سفيان الثوري . والرابع طَرُوسِي روى عن عبد الله ابن جابر الطرسوسي تاريخ محمد بن عيسى الطباع . محمد بن يعقوب بن يوسف النيسابوري إثنان كلاهما في عصر واحد وكلاهما يروى عنه للحاكم أبو عبد الله وغيره . فأحدهما هو المعروف بأبي العباس الأصم . والثاني هو أبو عبد الله ابن الأخرم الشيباني ويعرف بالحافظ دون الأول ، والله أعلم .

القسم الثالث : ما اتفق من ذلك في الكنية والنسبة معاً . مثاله أبو عمران

(١) نسبة لقطيعة كثرية عمال ينداد - حمديب .

الجوفى إثنان . أحدهما التابعى عبد الملك بن حبيب . والثانى اسمه موسى بن سهل بصرى سكن بغداد روى عن هشام بن عمار وغيره روى عنه دَعَّاج بن أحمد وغيره . وبما يقاربه أبو بكر بن عياش ثلاثة . أولهم القارىء المحدث وقد سبق ذكر الخلاف فى اسمه . والثانى أبو بكر بن عياش الحمصى الذى حدث عنه جعفر بن عبد الواحد الهاشمى وهو مجهول وجعفر غير ثقة . والثالث أبو بكر بن عياش السُّلَمِى الباجُدى صاحب «كتاب غريب الحديث» واسمه حسين بن عياش مات سنة أربع ومائتين يابجدا روى عنه على بن جميل الرقى وغيره ، والله أعلم .

القسم الرابع : عكس هذا . ومثاله صالح بن أبى صالح أربعة . أحدهم مولى التوأمة بنت أمية بن خلف . والثانى أبوه أبو صالح السمان ذكوان الراوى عن أبى هريرة . والثالث صالح بن أبى صالح السدوسى روى عن على وعائشة ، روى عنه خلاد بن عمر . والرابع صالح بن أبى صالح مولى عمرو بن حريث ، روى عن أبى هريرة ، روى عنه أبو بكر بن عياش ، والله أعلم .

القسم الخامس : المفترق من اتفقت أسماء آبائهم ونسبتهم . مثاله محمد بن عبد الله الأنصارى اثنان متقاربان فى الطبقة . أحدهما هو الأنصارى المشهور القاضى أبو عبد الله الذى روى عنه البخارى والناس . والثانى كنيته أبو سلمة ضعيف الحديث ، والله أعلم .

القسم السادس : ما وقع فيه الاشتراك فى الاسم خاصة أو الكنية خاصة وأشكل مع ذلك لكونه لم يذكر بغير ذلك . مثاله ما رويناه عن ابن خلاد القاضى الحافظ قال : إذا قال عارم «حدثنا حماد» فهو حماد بن زيد ، وكذلك سليمان بن حرب . وإذا قال التبوذكى «حدثنا حماد» فهو حماد بن سلمة ، وكذلك الحجاج بن منهال . وإذا قال عفان «حدثنا حماد» أمكن أن يكون أحدهما . ثم وجدت عن محمد بن يحيى الذهلى عن عفان قال : إذا قلت لكم «حدثنا حماد»

ولم أنسبه فهو ابن سلمة . وذكر محمد بن يحيى فيمن سوى التبوذكى ما ذكره ابن خلاد . ومن ذلك ما رويناه عن سلمة بن سليمان أنه حدث يوماً فقال « أخبرنا عبد الله » فقيل له : ابن من ؟ فقال : يا سبحان الله ! أما ترضون في كل حديث حتى أقول « حدثنا عبد الله بن المبارك أبو عبد الرحمن الحنظلي الذي منزله في سكة صغد » . ثم قال سلمة : إذا قيل بمكة « عبد الله » فهو ابن الزبير . وإذا قيل بالمدينة « عبد الله » فهو ابن عمر . وإذا قيل بالكوفة « عبد الله » فهو ابن مسعود . وإذا قيل بالبصرة « عبد الله » فهو ابن عباس . وإذا قيل بخراسان « عبد الله » فهو ابن المبارك . وقال الحافظ أبو يعلى الخليلي القزويني : إذا قال المصري « عن عبد الله » ولا ينسبه فهو ابن عمرو يعني بن العاص ، وإذا قال المكي « عن عبد الله » ولا ينسبه فهو ابن عباس . ومن ذلك أبو حمزة بالحاء والزاي عن ابن عباس إذا أطلق . وذكر بعض الحفاظ أن شعبة روى عن سبعة كلهم أبو حمزة عن ابن عباس وكلهم أبو حمزة بالحاء والزاي إلا واحداً فإنه بالجيم وهو أبو حمزة^(١) نصر بن عمران الضبعي . ويدرك فيه الفرق بينهم بأن شعبة إذا قال « عن أبي حمزة عن ابن عباس » وأطلق فهو عن نصر بن عمران ، وإذا روى عن غيره فهو يذكر اسمه أو نسبه ، والله أعلم .

القسم السابع : المشترك المتفق في النسبة خاصة . ومن أمثله الآملي والآملي . فالأول إلى آمل طبرستان . قال أبو سعد السمعاني : أكثر أهل العلم من أهل طبرستان من آمل . والثاني إلى آمل جيجون شهر بالنسبة إليها عبد الله بن حماد الآملي ، روى عنه البخاري في صحيحه . وما ذكره الحافظ أبو علي الفسائي ثم القاضي عياض المغربيان من أنه منسوب إلى آمل طبرستان فهو خطأ ، والله أعلم . ومن ذلك الحنفي والحنفي . فالأول نسبة إلى بني حنيفة ، والثاني نسبة إلى مذهب أبي حنيفة . وفي كل منهما كثرة وشهرة . وكان محمد بن طاهر المقدسي وكثير من أهل العلم والحديث وغيرهم يفرقون بينهما فيقولون في المذهب

(١) أي الجيم والراء كما صرح به في التقريب .

ابن الصلاح [النوع الخامس والخمسون : نوع يتركب من النوعين اللذين قبله ١٨٣

« حنفي » ، بالياء ولم أجد ذلك عن أحد من النحويين إلا عن أبي بكر ابن الأنباري الإمام ، قاله في كتابه « الكافي » ولمحمد بن طاهر في هذا القسم « كتاب الأنساب المتفقة » . ووراء هذه الأقسام أقسام أخرى لا حاجة بنا إلى ذكرها .

ثم إن ما يوجد من المتفق المقترب غير مقرون ببيان ، فالمراد به قد يدرك بالنظر في رواياته فكثيراً ما يأتي مبرزاً في بعضها وقد يدرك بالنظر في حال الراوي والمروي عنه وربما قالوا بذلك بظن لا يقوى . حدث القاسم المطرز يوماً بحديث « عن أبي همام أو غيره عن الوليد بن مسلم عن سفيان » . فقال له أبو طالب ابن نصر الحافظ : من سفيان هذا ؟ فقال : هذا الثوري . فقال له أبو طالب بن نصر الحافظ : بل هو ابن عيينة . فقال له المطرز : من أين قلت ؟ فقال : لأن الوليد قد روى عن الثوري أحاديث معدودة محفوظة وهو مليء بابن عيينة ، والله أعلم .

النوع الخامس والخمسون : نوع يتركب من النوعين اللذين قبله

وهو أن يوجد الاتفاق المذكور في النوع الذي فرغنا منه آنفاً في اسمي شخصين أو كنيتهما التي عرفا بها ويوجد في نسبها أو نسبتها الاختلاف والاتلاف المذكوران في النوع الذي قبله ، أو على العكس من هذا بأن يختلف ويألف أسماؤهما ويتفق نسبها أو نسبتها اسماً أو كنية . ويلتحق بالمتلف والمختلف فيه ما يتقارب ويشبه وإن كان مختلفاً في بعض حروفه في صورة الخط . وصنف الخطيب الحافظ في ذلك كتابه الذي سماه « كتاب تلخيص المتشابه في الرسم » وهو من أحسن كتبه لكن لم يعرف باسمه الذي سماه به عن موضوعه كما أعرنا عنه .

فن أمثلة الأول : . موسى بن علي بفتح العين وموسى بن علي بضم العين . فن الأول جماعة منهم أبو عيسى الحنثلي الذي روى عنه أبو بكر بن مقسم المقرئ وأبو علي الصواف وغيرهما . وأما الثاني فهو موسى بن علي بن رباح اللخمي المصري عرف بالضم في اسم أبيه . وقد رويناه عن تحريجه من يقوله بالضم

ويقال : إن أهل مصر كانوا يقولونه بالفتح لذلك ، وأهل العراق كانوا يقولونه بالضم . وكان بعض الحفاظ يجعله بالفتح إسماً له وبالضم لقباً ، والله أعلم . ومن المتفق من ذلك المختلف المؤتلف في النسبة محمد بن عبد الله المُخَرَّمِي بضم الميم الأول وكسر الراء المشددة مشهور صاحب حديث نسب إلى المُخَرَّم من بغداد . ومحمد بن عبد الله المُخَرَّمِي بفتح الميم الأول وإسكان الخاء المعجمة غير مشهور روى عن الامام الشافعي ، والله أعلم . وعما يتقارب ويشته مع الاختلاف في الصورة ثور بن يزيد الكلاعي الشامي . وثور بن زيد بلا ياء في أوله الدليل المدني وهو الذي روى عنه مالك وحديثه في الصحيحين معاً . والأول حديثه عند مسلم خاصة ، والله أعلم . ومن المتفق في الكنية المختلف المؤتلف في النسبة أبو عمرو الشيباني وعمرو الشيباني تابعيان يفرقان في أن الأول بالشين المعجمة والثاني بالسين المهملة ، وإسم الأول سعد بن أياس ويشاركه في ذلك أبو عمرو الشيباني اللغوي إسحق بن مرار . وأما الثاني فاسمه زُرعة وهو والد يحيى بن أبي عمرو الشيباني الشامي ، والله أعلم .

وأما القسم الثاني الذي هو على العكس فن أمثله بأنواعه عمرو بن زرارة بفتح العين وُعمرو بن زرارة بضم العين . فالأول جماعة منهم أبو محمد النيسابوري الذي روى عنه مسلم . والثاني يعرف بالحدثي وهو الذي يروى عنه بغوي المنيعي . وبلغنا عن الدارقطني أنه من مدينة في الثغر يقال لها الحدث . وروينا عن أبي أحمد الحفاظ الحاكم أنه من أهل الحديث منسوب إليها ، والله أعلم . عبيد الله بن أبي عبد الله وعبد الله بن أبي عبد الله . الأول هو ابن الأغر سلمان أبي عبد الله صاحب أبي هريرة روى عنه مالك . والثاني جماعة منهم عبد الله بن أبي عبد الله المقرئ الأصهباني روى عنه أبو الشيخ الأصهباني ، والله أعلم . حيان الأسدي بالياء المشددة المثناة من تحت . وَحَنَانُ بالنون الخفيفة الأسدي . فن الأول حيان بن حُصَيْن التابعي الراوي عن عمار بن ياسر . والثاني هو حنان

ابن الصلاح [النوع ٥٦ : المشتبه المقلوب . النوع ٥٧ : المنسوبون إلى غير آبائهم ١٨٥

الأسدي من بني أسد بن شريك بضم الشين وهو عم مسرهد والد مسدد ذكره الدارقطني يروي عن أبي عثمان النهدي ، والله أعلم .

النوع السادس والخمسون : معرفة الرواة المتشابهين في الاسم والنسب المتمايزين بالتقديم والتأخير في الابن والاب

مثاله يزيد بن الأسود والأسود بن يزيد . فالأول يزيد بن الأسود الصحابي الخزاعي ، ويزيد بن الأسود الجُرَشِي أدرك الجاهلية وأسلم وسكن الشام وذكر بالصلاح حتى استسقى به معاوية في أهل دمشق فقال : اللهم إنا نستشفع إليك اليوم بخيرنا وأفضلنا ، فسقوا للوقت حتى كادوا لا يبلغون منازلهم . والثاني الأسود بن يزيد النخعي التابعي الفاضل . ومن ذلك الوليد بن مسلم ومسلم بن الوليد . فن الأول الوليد بن مسلم البصري التابعي الراوي عن جندب بن عبد الله البجلي . والوليد بن مسلم الدمشقي المشهور صاحب الأوزاعي روى عنه أحمد بن حنبل والناس . والثاني مسلم بن الوليد بن رباح المدني حدث عن أبيه وغيره روى عنه عبد العزيز الدراوردي وغيره وذكره البخاري في تاريخه فقلب اسمه ونسبه فقال « الوليد بن مسلم » وأخذ عليه ذلك . وصنف الخطيب الحافظ في هذا النوع كتاباً سماه « كتاب رافع الارياب في المقلوب من الأسماء والأنساب » . وهذا الاسم ربما أوهم اختصاصه بما وقع فيه مثل الغلط المذكور في هذا المثال الثاني وليس ذلك شرطاً فيه وأكثره ليس كذلك ، فما ترجمناه به إذاً أولى ، والله أعلم .

النوع السابع والخمسون : معرفة المنسوبين إلى غير آبائهم وذلك على ضربين . أحدهما : من نسب إلى أمه ، منهم معاذ ، ومعوذ ، وعوذ ، بنو عفراء هي أمهم وأبوهم الحارث بن رفاعة الأنصاري . وذكر ابن عبد البر أنه يقال في عوذ عوف وأنه الأكثر . بلال بن حمزة المؤذن ، حمزة أمه وأبوه رباح . سهيل وأخوه سهل وصفوان بنو يعضة هي أمهم واسمها وعد واسم أبيهم وهب . شرحبيل بن حسنة هي أمه وأبوه عبد الله بن المطاع الكندي .

عبد الله بن بحينة هي أمه وأبوه مالك بن القشيب الأزدي الأسدي . سعد بن حينة الأنصاري هي أمه وأبوه بحير بن معاوية جد أبي يوسف القاضي . هؤلاء صحابة رضى الله عنهم . ومن غيرهم محمد بن الحنفية هي أمه واسمها خولة وأبوه علي بن أبي طالب رضى الله عنه . إسماعيل بن عُلَيَّة هي أمه وأبوه إبراهيم أبو إسحق . إبراهيم بن هراسة ، قال عبد الغنى بن سعيد : هي أمه وأبوه سلمة ، والله أعلم .

الثاني : من نسب إلى جده ، منهم يعلى بن مُنية الصحابي هي في قول الزبير ابن بكار جده أم أبيه وأبوه أمية . ومنهم بشير بن الخصاصة الصحابي هو بشير بن معبد والخصاصة هي أم الثالث من أجداده . ومن أحدث ذلك عبداً شيخنا أبو أحمد عبد الوهاب بن علي البغدادي يعرف بابن سُكينة وهي أم أبيه ، والله أعلم .

الثالث : من نسب إلى جده ، منهم أبو عبيدة بن الجراح أحد العشرة هو عامر بن عبد الله بن الجراح . سَحْل بن النابغة المَدَلِي الصحابي هو حمل بن مالك ابن النابغة . مُجَمَّع بن جارية الصحابي هو مجمع بن يزيد بن جارية . ابن جريح هو عبد الملك بن عبد العزيز بن جريح . بنو الملاجشون بكسر الجيم منهم يوسف ابن يعقوب بن أبي سلمة الملاجشون . قال أبو علي الفسائي : هو لقب يعقوب بن أبي سلمة وجرى على ينيه وبني أخيه عبد الله بن أبي سلمة . قلت : والمختار في معناه أنه الأبيض الأحمر ، والله أعلم . ابن أبي ذئب هو محمد بن عبد الرحمن ابن المغيرة بن أبي ذئب . ابن أبي ليلى الفقيه هو محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى . ابن أبي مليكة هو عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة . أحمد بن حنبل الامام هو أحمد بن محمد بن حنبل أبو عبد الله . بنو أبي شيبة أبو بكر وعثمان الحافظان وأخوهما القاسم أبو شيبة هو جدهم واسمه إبراهيم بن عثمان واسطى وأبوه محمد بن أبي شيبة . ومن المتأخرين أبو سعيد بن يونس صاحب تاريخ

ابن الصلاح [النوع الثامن والخمسون : النسب التي باطنها على خلاف ظاهرها ١٨٧

مصر هو عبد الرحمن بن أحمد بن يونس بن عبد الأعلى الصديقي ، والله أعلم .
الرابع : من نسب إلى رجل غير أبيه هو منه بسبب ، منهم المقداد بن
الأسود وهو المقداد بن عمرو بن ثعلبة الكندي وقيل السهراني كان في حجر
الأسود بن عبد يغوث الزهري وتبناه فنسب إليه . الحسن بن دينار هو ابن
واصل ودينار زوج أمه وكان هذا خفي على ابن أبي حاتم حيث قال فيه : الحسن
ابن دينار بن واصل ، فجعل واصل جده ، والله أعلم .

النوع الثامن والخمسون : معرفة النسب التي باطنها على
خلاف ظاهرها الذي هو السابق إلى الفهم منها

من ذلك أبو مسعود البدرى عقبة بن عمر ولم يشهد بدرا في قول الأكثر
ولكن نزل بدرا فنسب إليها . سليمان بن طرخان التيمي نزل في تيم وليس منهم
وهو مولى بني مرة . أبو خالد الدالاني يزيد بن عبد الرحمن هو أسدي مولى
لبنى أسد نزل في بني دالان بطن من همدان فنسب إليهم . إبراهيم بن يزيد
الخوزي ليس من الخوز إنما نزل شعب الخوز بمكة . عبد الملك بن أبي سليمان
الغززي نزل بجانة عرزم بالكوفة وهي قبيلة معدودة في فزارة فقيط عرزمي
بتقديم الراء المهملة على الزاي . محمد بن سنان العتوقي أبو بكر البصري باهلي
نزل في العوكة بالقاف والفتح وهم بطن من عبد القيس فنسب إليهم . أحمد بن
يوسف السلمي جليل روى عنه مسلم وغيره هو أزدي عرف بالسلي لأن أمه
كانت سلمية ثبت ذلك عنه . وأبو عمرو بن نجيح السلي كذلك فإنه حافده .
وأبو عبد الرحمن السلمي مصنف الكتب للصوفية كانت أمه ابنة أبي عمرو
المذكور فنسب سليا وهو أزدي أيضاً جده ابن عم أحمد بن يوسف . ويقرب
من ذلك ويلحق به مقسم مولى ابن عباس هو مولى عبد الله بن الحارث بن
نوفل لزم ابن عباس فقيط له مولى ابن عباس للزومه إياه . يزيد الفقير أحد

التابعين وصف بذلك لأنه أصيب في فقار ظهره فكان يألم منه حتى ينخى له .
خاله الخداء لم يكن حذاء ووصف بذلك لجلوسه في الحدائين ، والله أعلم .

النوع التاسع والخمسون : معرفة المبهات

أى معرفة أسماء من أبهم ذكره في الحديث من الرجال والنساء . وصف في ذلك عبد الغنى بن سعيد الحافظ والخطيب وغيرهما ويعرف ذلك بوروده مسمى في بعض الروايات وكثير منهم لم يوقف على أسمائهم . وهو على أقسام : منها وهو من أبهما ما قيل فيه « رجل » أو « امرأة » . ومن أمثله حديث ابن عباس رضى الله عنه أن رجلا قال : يا رسول الله ! الحج كل عام ؟ وهذا الرجل هو الأقرع بن حابس يئنه ابن عباس في رواية أخرى . حديث أبى سعيد الخدرى في ناس من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم مروا بحى فلم يضيفوه فلدغ سيدهم فرماه رجل منهم بفاتحة الكتاب على ثلاثين شاة ، الحديث . الرافى هو الراوى أبو سعيد الخدرى . حديث أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى جبلا ممدوداً بين ساريتين في المسجد فسأل عنه فقالوا فلانة تصلى فإذا غلبت تعلقت به . قيل إنها زينب بنت جحش زوج رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقيل أختها حمنة بنت جحش ، وقيل ميمونة بنت الحارث أم المؤمنين . المرأة التى سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الغسل من الحيض فقال : خذى فرصة من مسك ، هى أسماء بنت يزيد بن السكن الأنصارية وكان يقال لها خطيبة النساء . وفي رواية لمسلم تسميتها أسماء بنت شكّل ، والله أعلم .

ومنها : ما أبهم بأن قيل فيه « ابن فلان » ، أو « ابن الفلانى » ، أو « ابنه فلان » ، أو نحو ذلك . من ذلك حديث أم عطية : ماتت إحدى بنات رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : اغسلها بماء وسدر ، الحديث . هى زينب زوجة أبى العاص ابن الربيع أكبر بناته صلى الله عليه وسلم وإن كان قد قيل أكبرهن رقية ، والله أعلم . ابن اللتبية ، ذكر صاحب الطبقات محمد بن سعد أن اسمه عبد الله وهذه نسبة إلى

بنى ثُلب بضم اللام وإسكان التاء المثناة من فوق بطن من الأسد باسكان السين
 وهم الأزدد وقيل فيه ابن الأتية بالهمزة ولا صحة له . ابن مِربع الأنصاري
 الذي أرسله رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى أهل عرفة وقال : كونوا على
 مشاعركم ، اسمه زيد وقال الواقدي وكاتبه ابن سعد اسمه عبد الله . ابن أم مكتوم
 الأعمى المؤذن اسمه عبد الله بن زائدة وقيل عمرو بن قيس وقيل غير ذلك وأم
 مكتوم اسمها عاتكة بنت عبد الله . الابنة التي أراد بنو هشام بن المغيرة أن
 يزوجهما من علي بن أبي طالب رضى الله عنه هي العوراء بنت أبي جهل بن
 هشام بن المغيرة ، والله أعلم .

ومنها العم ونحوهما . من ذلك رافع بن خديج عن عمه في حديث
 الخبابة عمه هو ظهير بن رافع الحارثي الأنصاري . زياد بن علاقة عن عمه هو
 قطبة بن مالك الثعلبي بالتاء المثناة . عمه جابر بن عبد الله التي جعلت تبكي أباه
 يوم أحد اسمها فاطمة بنت عمرو بن حرام وسماها الواقدي هندا ، والله أعلم .
 ومنها الزوج والزوجة : من ذلك حديث سبيعة الأسلمية أنها ولدت بعد وفاة
 زوجها بليال هو سعد بن خولة الذي رثى له رسول الله صلى الله عليه وسلم أن
 مات بمكة وكان بدريا . زوج بَرْوَج بنت واشق وهي بفتح الباء عند أهل
 اللغة وشاع في ألسنة أهل الحديث كسرهما ، زوجها اسمه هلال بن مرة الأشجعي
 على ما رويناه من غير وجه . زوجة عبد الرحمن بن الزبير بفتح الزاي التي
 كانت تحت رفاعة بن سَمَوال القرظي فطلقها . اسمها تيممة بنت وهيب وقيل تيممة
 بضم التاء وقيل سهيمة ، والله أعلم .

النوع الموفى ستين : معرفة تواريخ الرواة

وفيه معرفة وفيات الصحابة والمحدثين والعلماء ومواليدهم ومقادير أعمارهم
 ونحو ذلك . روينا عن سفيان الثوري أنه قال : لما استعمل الرواة الكذب
 استعملنا لهم التاريخ أو كما قال . وروينا عن حفص بن غياث أنه قال : إذا

اتهمم الشيخ لحاسبوه بالسنين يعني احسبوا سنه وسن من كتب عنه . وهذا كنعو ما رويناه عن اسمعيل بن عياش قال : كنت بالعراق فأتاني أهل الحديث ، فقالوا : ههنا رجل يحدث عن خالد بن معدان فأتيته فقلت : أي سنة كتبت عن خالد بن معدان ؟ فقال : سنة ثلاث عشرة يعني ومائة . فقلت : أنت تزعم أنك سمعت من خالد بن معدان بعد موته بسبع سنين ؟ قال اسمعيل : مات خالد سنة ست ومائة . قلت : وقد رويناه عن عفير بن معدان قصة نحو هذه جرت له مع بعض من حدث عن خالد بن معدان ذكر عفير فيها أن خالد مات سنة أربع ومائة .

ورويناه عن الحاكم أبي عبد الله قال : لما قدم علينا أبو جعفر محمد بن حاتم الكشي وحدث عن عبد بن حميد سأله عن مولده فذكر أنه ولد سنة ستين ومائتين فقلت لأصحابنا : سمع هذا الشيخ من عبد بن حميد بعد موته بثلاث عشرة سنة . وبلغنا عن أبي عبد الله الحميدي الأندلسي أنه قال ما تحبره : « ثلاثة أشياء من علوم الحديث يجب تقديم التهمم بها : (١) العلل ، وأحسن كتاب وضع فيه « كتاب الدارقطني » ؛ و (٢) المؤلف والمختلف ، وأحسن كتاب وضع فيه « كتاب ابن ماكولا » ؛ و (٣) وفیات الشيوخ ، وليس فيه كتاب » . قلت : فيها غير كتاب ولكن من غير استقصاء وتعميم ، وتواريخ المحدثين مشتملة على ذكر الوفيات ولذلك ونحوه سميت تواريخ . وأما ما فيها من الجرح والتعديل ونحوهما فلا يناسب هذا الاسم ، والله أعلم .

ولنذكر من ذلك عيوناً : أحدها الصحيح في سن سيدنا سيد البشر رسول الله صلى الله عليه وسلم وصاحبه أبي بكر وعمر ، ثلاث وستون سنة . وقبض رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الاثنين ضحى لاثنتي عشرة ليلة خلت من شهر ربيع الأول سنة إحدى عشرة من الهجرة . وتوفي أبو بكر في جمادى الأولى سنة ثلاث عشرة . وعمر في ذي الحجة سنة ثلاث وعشرين . وعثمان في

ذى الحجة سنة خمس وثلاثين وهو ابن اثنتين وثمانين سنة، وقيل ابن تسعين، وقيل غير ذلك . وعلى، في شهر رمضان سنة أربعين وهو ابن ثلاث وستين، وقيل ابن أربع وستين، وقيل ابن خمس وستين . وطلحة والزيبر جميعاً في جمادى الأولى سنة ست وثلاثين . وروينا عن الحاكم أبي عبد الله أن سنهما كان واحداً، كانا ابني أربع وستين، وقد قيل غير ما ذكره الحاكم . وسعد بن أبي وقاص سنة خمس وخمسين على الأصح وهو ابن ثلاث وسبعين سنة . وسعيد بن زيد سنة إحدى وخمسين وهو ابن ثلاث أو أربع وسبعين . وعبد الرحمن بن عوف سنة اثنتين وثلاثين وهو ابن خمس وسبعين سنة . وأبو عبيدة بن الجراح سنة ثمان عشرة وهو ابن ثمان وخمسين سنة وفي بعض ما ذكرته خلاف لم أذكره، والله أعلم .

الثاني : شخصان من الصحابة عاشا في الجاهلية ستين سنة وفي الاسلام ستين سنة وماتا بالمدينة سنة أربع وخمسين . أحدهما حكيم بن حزام وكان مولده في جوف الكعبة قبل عام الفيل بثلاث عشرة سنة . والثاني حسان بن ثابت بن المنذر بن حرام الأنصاري . وروى ابن إسحق أنه وأباه ثابتاً والمنذر وحراماً عاش كل واحد منهم عشرين ومائة سنة . وذكر أبو نعيم الحافظ أنه لا يعرف في العرب مثل ذلك لغيرهم . وقد قيل أن حسان مات سنة خمسين، والله أعلم .

الثالث : أصحاب المذاهب الخمسة المتبوعة رضي الله عنهم . فسفيان بن سعيد الثوري أبو عبد الله مات بلا خلاف بالبصرة سنة إحدى وستين ومائة وكان مولده سنة سبع وتسعين . ومالك بن أنس رضي الله عنه توفي بالمدينة سنة تسع وسبعين ومائة قبل الثمانين سنة . واختلف في ميلاده، فقيل في سنة ثلاث وتسعين، وقيل سنة إحدى، وقيل سنة أربع، وقيل سنة سبع . وأبو حنيفة رحمه الله مات سنة خمسين ومائة ببغداد وهو ابن سبعين سنة . والشافعي رحمه الله مات في آخر رجب سنة أربع ومائتين بمصر وولد سنة خمسين ومائة . وأحمد بن محمد بن حنبل مات ببغداد في شهر ربيع الآخر سنة إحدى وأربعين ومائتين وولد

سنة أربع وستين ومائة، والله أعلم.

الرابع : أصحاب كُتُب الحديث الخمسة المعتمدة رضى الله عنهم . فالبخارى أبو عبد الله ولد يوم الجمعة بعد صلاة الجمعة لثلاث عشرة خلت من شوال سنة أربع وتسعين ومائة ومات بجزيرة قريشاً من سمرقند ليلة عيد الفطر سنة ست وخمسين ومائتين فكان عمره اثنتين وستين سنة إلا ثلاثة عشر يوماً . ومسلم بن الحجاج النيسابورى مات بها لخمس بقين من رجب سنة إحدى وستين ومائتين وهو ابن خمس وخمسين سنة . وأبو داود السجستانى سليمان بن الأشعث مات بالبصرة فى شوال سنة خمس وسبعين ومائتين . وأبو عيسى محمد بن عيسى السُلمى الترمذى مات بها لثلاث عشرة مضت من رجب سنة تسع وسبعين ومائتين . وأبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسوى^(١) مات سنة ثلاث وثلثمائة، والله أعلم .

الخامس : سبعة من الحفاظ فى ساقبتهم أحسنو التصنيف وعظم الانتفاع بتصانيفهم فى أعصارنا . أبو الحسن على بن عمر الدارقطنى البغدادى مات بها فى ذى القعدة سنة خمس وثمانين وثلثمائة ولد فى ذى القعدة سنة ست وثلثمائة . ثم الحاكم أبو عبد الله بن البيع النيسابورى مات بها فى صفر سنة خمس وأربعمئة . وولد بها فى شهر ربيع الأول سنة إحدى وعشرين وثلثمائة . ثم أبو محمد عبد الغنى ابن سعيد الأزدي حافظ مصر ولد فى ذى القعدة سنة اثنتين وثلاثين وثلثمائة . ومات بمصر فى صفر سنة تسع وأربعمئة . ثم أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهانى الحافظ ولد سنة أربع وثلاثين وثلثمائة . ومات فى صفر سنة ثلاثين وأربعمئة بأصبهان . ومن الطبقة الأخرى أبو عمر بن عبد البر النعمرى حافظ أهل المغرب ولد فى شهر ربيع الآخر سنة ثمان وستين وثلثمائة . ومات بشاطبة من بلاد الأندلس فى شهر ربيع الآخر سنة ثلاث وستين وأربعمئة . ثم أبو بكر أحمد بن الحسين البهقى ولد سنة أربع وثمانين وثلثمائة ومات بنيسابور فى جمادى الأولى سنة ثمان وخمسين وأربعمئة ونقل إلى بهق فدفن بها . ثم أبو بكر أحمد بن على

(١) مكذا فى الأصل وهو الامام القساق ويقال النسوى نسبة الى نسا .

ابن الصلاح [النوع الحادى والستون : معرفة الثقة والضعفاء من رواة الحديث ١٩٣

الحطيب البغدادى ولد فى جمادى الآخرة سنة اثنتين وتسعين وثلثمائة ومات ببغداد فى ذى الحجة سنة ثلاث وستين وأربعمائة ، رحمهم الله وإيانا والمسلمين أجمعين ، والله أعلم .

النوع الحادى والستون : معرفة الثقة والضعفاء

من رواة الحديث

هذا من أجل نوع وأنغمه فانه المرقاة إلى معرفة صحة الحديث وسقمه ولأهل المعرفة بالحديث فيه تصانيف كثيرة . منها ما أفرد فى الضعفاء ككتاب الضعفاء للبخارى ، والضعفاء للنسائى ، والضعفاء للعقلى وغيرها . ومنها فى الثقات لحُصْب ككتاب الثقات لأبى حاتم بن حبان . ومنها ما جمع فيه بين الثقات والضعفاء كتاريخ البخارى ، وتاريخ بن أبى خيثمة وما أغزر فوائده ، وكتاب الجرح والتعديل لابن أبى حاتم الرازى . وروينا عن صالح بن محمد الحافظ جزرة قال : أول من تكلم فى الرجال شعبة بن الحجاج ، ثم تبعه يحيى بن سعيد القطان ، ثم بعده أحمد بن حنبل ، ويحيى بن معين . قلت : وهؤلاء يعنى أنه أول من تصدى لذلك وعنى به وإلا فالكلام فيه جرحاً وتعديلاً متقدماً ثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم عن كثير من الصحابة والتابعين فمن بعدهم وجوز ذلك صوناً للشريعة ونفيًا للخطأ والكذب عنها .

وكما جاز الجرح فى الشهود جاز فى الرواة . ورويت عن أبى بكر بن خلاد قال قلت ليحيى بن سعيد : أما تخشى أن يكون هؤلاء الذين تركت حديثهم خصماءك عند الله يوم القيامة ؟ فقال : لئن يكونوا خصمائى أحب إلى من أن يكون خصمى رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لى : لم تذب الكذب عن حديثى . . . وروينا أو بلغنا أن أباً تراب النخشبى الزاهد سمع من أحمد بن حنبل شيئاً من ذلك فقال له : يا شيخ ! لا تقتاب العلماء . فقال له : ويحك ! هذا نصيحة ليس هذا غيبة . ثم إن على الآخذ فى ذلك أن يتق الله تبارك وتعالى ويتوبى التساهل كيلا يجرح سليماً ويسمى برياً بسمة سوء

يبقى عليه الدهر عارها . وأحسب أبا محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم وقد قيل أنه كان يعد من الأبدال من مثل ما ذكرناه خاف . فيما رويناه أو بلغناه أن يوسف بن الحسين الرازي وهو الصوفي دخل عليه وهو يقرأ كتابه في الجرح والتعديل . فقال له : كم من هؤلاء القوم قد حطوا رواحلهم في الجنة منذ مائة سنة ومائتي سنة وأنت تكذبهم وتفتابهم ؟ فبكى عبد الرحمن . وبلغنا أيضاً أنه حدث وهو يقرأ كتابه ذلك على الناس عن يحيى بن معين أنه قال : إنا لنطعن على أقوم لعلمهم قد حطوا رواحلهم في الجنة منذ أكثر من مائتي سنة . فبكى عبد الرحمن وارتعدت يده حتى سقط الكتاب من يده .

قال المؤلف : وقد أخطأ فيه غير واحد على غير واحد فجرحهم بما لا صحة له . من ذلك جرح أبي عبد الرحمن النسائي لأحمد بن صالح وهو إمام حافظ ثقة لا يعلق به جرح أخرجه عنه البخاري في صحيحه . وقد كان من أحمد إلى النسائي جفاء أفسد قلبه عليه . وروينا عن أبي يعلى الخليلي الحافظ قال : اتفق الحفاظ على أن كلامه فيه تحامل ولا يقدر كلام أمثاله فيه . قلت : النسائي إمام حجة في الجرح والتعديل ، وإذا نسب مثله إلى مثل هذا كان وجهه أن عين السُّنْط تبدي مساوي لها في الباطن مخارج صحيحة تُعَيِّنُ عنها بحجاب السُّنْط ، لا أن ذلك يقع من مثله تعدياً لقدح يعلم بطلانه ، فاعلم هذا فإنه من التكت النفيسة المهمة . وقد مضى الكلام في أحكام الجرح والتعديل في النوع الثالث والعشرين ، والله أعلم .

النوع الثاني والستون : معرفة من خلط في آخر عمره من الثقات

هذا فن عزيز مهم لم أعلم أحداً أفرد به بالتصنيف^(١) واعتنى به مع كونه حقيقاً بذلك جداً . وهم منقسمون : فمنهم من خلط باختلاطه وخرفه ، ومنهم

(١) قال محمد راجب الطباطبائي : أفرد بالتصنيف الإمام الحافظ إبراهيم بن محمد سبط ابن الجيبي الحلبي المتوفى سنة ٨٤١ هـ . والاحتياط بمن روى بالاختلاط ، وقد طبعت مع رسالتين للمؤلف أيضاً .

ابن الصلاح [الثاني والستون : معرفة من خلط في آخر عمره من الثقات ١٩٥

من خلط لذهاب بصره أو لغير ذلك . والحكم فيهم أنه يقبل حديث من أخذ عنهم قبل الاختلاط ولا يقبل حديث من أخذ عنهم بعد الاختلاط أو أشكل أمره فلم يدر هل أخذ عنه قبل الاختلاط أو بعده . فنهى عنه بن السائب اختلط في آخر عمره فاحتج أهل العلم برواية الأكابر عنه مثل سفيان الثوري وشعبة لأن سماعهم منه كان في الصحة وتركوا الاحتجاج برواية من سمع منه آخره . وقال يحيى بن سعيد القطان في شعبة : إلا حديثين كان شعبة يقول سمعتهما بالآخرة عن زاذان . أبو إسحق السبيعي اختلط أيضاً ويقال إن سماع سفيان ابن عيينة منه بعد ما اختلط ، ذكر ذلك أبو يعلى الخليلي .

سعيد بن أبياس الجري اختلط وتغير حفظه قبل موته . قال أبو الوليد الباجي المالكي قال النسائي : أنكر أيام الطاعون ، وهو أثبت عندنا من خالده الخذاه ما سمع منه قبل أيام الطاعون . سعيد بن أبي عروبة . قال يحيى بن معين : خلط سعيد بن أبي عروبة بعد هزيمة إبراهيم بن عبد الله بن حسن بن حسن سنة اثنتين وأربعين يعني ومائة . ومن سمع منه بعد ذلك فليس بشيء . وي زيد بن هارون صحيح السماع منه سمع منه بواسط وهو يريد الكوفة . وأثبت الناس سماعاً منه عبدة بن سليمان . قلت : ومن عرف أنه سمع منه بعد اختلاطه وكيع ، والمعافى بن عمران الموصلي . بلغنا عن ابن عمار الموصلي أحد الحفاظ أنه قال : ليست روايتهما عنه بشيء إنما سماعها بعد ما اختلط . وقد روينا عن يحيى بن معين أنه قال لو كيع : تحدث عن سعيد بن أبي عروبة وإنما سمعت منه في الاختلاط ؟ فقال : رأيته حدث عنه إلا بحديث مستور ؟ المسعودي من اختلط وهو عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة بن عبد الله بن مسعود الهذلي وهو أخو أبي العميس عتبة المسعودي . ذكر الحاكم أبو عبد الله في كتاب المزيكين للرواة عن يحيى بن معين أنه قال : من سمع من المسعودي في زمان أبي جعفر فهو صحيح السماع ، ومن سمع منه في أيام المهدي فليس سماعه بشيء . وذكر

١٩٦ النوع الثاني والستون : معرفة من خلط في آخر عمره من الثقات [مقدمة

حنبل بن إسحاق عن أحمد بن حنبل أنه قال : سماع عاصم هو ابن علي وأبي النضر وهؤلاء من المسعودي بعد ما اختلط .

ربيعه الرأي بن أبي عبد الرحمن أستاذ مالك قيل إنه تغير في آخر عمره وترك الاعتماد عليه لذلك . صالح بن نهان مولى التوأمة بنت أمية بن خلف روى عنه ابن أبي ذئب والناس . قال أبو حاتم ابن حبان : تغير في سنة خمس وعشرين ومائة واختلط حديثه الأخير بحديثه القديم ولم يتميز فاستحق الترك . حصين ابن عبد الرحمن الكوفي ممن اختلط وتغير ، ذكره النسائي وغيره ، والله أعلم . عبد الوهاب الثقفي . ذكر ابن أبي حاتم الرازي عن يحيى بن معين أنه قال : اختلط بأخرة . سفيان بن عيينة . وجدت عن محمد بن عبد الله بن عمار الموصلي أنه سمع يحيى بن سعيد القطان يقول : أشهد أن سفيان بن عيينة اختلط سنة سبع وتسعين فن سمع منه في هذه السنة وبعد هذه فسأعه لا شيء . قلت : توفي بعد ذلك بنحو ستين سنة تسع وتسعين ومائة . عبد الرزاق بن همام . ذكر أحمد بن حنبل أنه عفى في آخر عمره فكان يلحن فيلقن فسماع من سمع منه بعد ما عفى لا شيء . قال النسائي : فيه نظر لمن كتب عنه بأخرة . قلت : وعلى هذا يحمل قول عباس بن عبد العظيم ، لما رجع من صنعاء : والله لقد تجشمت إلى عبد الرزاق ، وإنه لكذاب ، والواقدي أصدق منه . قلت : وقد وجدت فيما روى عن الطبراني عن إسحاق بن إبراهيم الدبري عن عبد الرزاق أحاديث استنكرتها جداً ، فأحلت أمرها على ذلك ، فإن سماع الدبري منه متأخر جداً . قال إبراهيم الحري : مات عبد الرزاق وللدبري ست سنين أو سبع سنين ، ويحصل أيضاً في نظر من كثير من العوالى الواقعة عن تأخر سماعه من سفيان بن عيينة وأشباهه . عارم محمد بن الفضل أبو التعمان اختلط بأخرة . فإرواه عنه البخاري ومحمد بن يحيى الذهلي وغيرهما من الحفاظ ينبغي أن يكون مأخوذاً عنه قبل اختلاطه . أبو قلابة عبد الملك بن محمد بن عبد الله الرقاشي . رويناه عن الامام

ابن خزيمة أنه قال : حدثنا أبو قلابة بالبصرة قبل أن يختلط ويخرج إلى بغداد .
ومن بلغنا عنه ذلك من المتأخرين أبو أحمد الغطرنجي الجرجاني وأبو طاهر حفيد الامام
ابن خزيمة . ذكر الحافظ أبو علي البرذعي ثم السمرقندي في معجمه أنه بلغه أنها
اختلطت في آخر عمرهما . وأبو بكر بن مالك القطيعي راوى مسند أحد وغيره
اختل في آخر عمره وخرف حتى كان لا يعرف شيئاً مما يقرأ عليه . واعلم أن
من كان من هذا القليل محتجاً بروايته في الصحيحين أو أحدهما فانا نعرف على
الجملة أن ذلك مما يميز وكان مأخوذاً عنه قبل الاختلاط ، والله أعلم .

النوع الثالث والستون : معرفة طبقات الرواة والعلماء

وذلك من المهمات التي اقتضت بسبب الجمل بها غير واحد من المصنفين
وغيرهم . وكتاب الطبقات الكبير^(١) لمحمد بن سعد كاتب الواقدي كتاب
حفيل كثير الفوائد وهو ثقة غير أنه كثير الرواية فيه عن الضعفاء . ومنهم^(٢)
الواقدي وهو محمد بن عمر الذي لا ينسب^(٣) . والطبقة في اللغة عبارة عن القوم
المتشابهين وعند هذا فرب شخصين يكونان من طبقة واحدة لتشابههما بالنسبة إلى
جهة ومن طبقتين بالنسبة إلى جهة أخرى لا يتشابهان فيها . فأنس بن مالك
الأنصاري وغيره من أصاغر الصحابة مع العشرة وغيرهم من أكابر الصحابة من
طبقة واحدة إذا نظرنا إلى تشابههم في أصل صفة الصفة . وعلى هذا فالصحابة
بأسرهم طبقة أولى والتابعون طبقة ثانية وأتباع التابعين طبقة ثالثة ، وهم جرا .
وإذا نظرنا إلى تفاوت الصحابة في سوابقهم ومراتبهم كانوا على ما سبق ذكره
بضع عشرة طبقة ولا يكون عند هذا أنس وغيره من أصاغر الصحابة من طبقة
العشرة من الصحابة بل دونهم بطبقات . والباحث الناظر في هذا الفن يحتاج
إلى معرفة المواليد والوفيات ومن أخذوا عنه ومن أخذ عنهم ونحو ذلك ، والله أعلم .

(١) طبقات ابن سعد طبع في أوروبا وصياد طبعها بالطبعة القبية في بجاي (بالهند) بزيادة الحواشي المفيدة
إن شاء الله تعالى . (٢) أي من هؤلاء الضعفاء . (٣) أي بل يقتصر على اسمه واسم أبيه
وشيخه هشام بن محمد بن السائب الكلبي — تدوين .

النوع الرابع والستون : معرفة الموالى من الرواة والعلماء

وأهم ذلك معرفة الموالى المنسوبين إلى القبائل بوصف الاطلاق ، فان الظاهر في المنسوب إلى قبيلة كما إذا قيل « فلان القرشى » أنه منهم صليبة ، فاذا يسان من قيل فيه « قرشى » من أجل كونه مولى لهم مهم . واعلم أن فهم من يقال فيه « مولى فلان » أو « لبنى فلان » والمراد به مولى العتاقة وهذا هو الأغلب في ذلك . ومنهم من أطلق عليه لفظ « المولى » والمراد به ولاء الاسلام . ومنهم أبو عبد الله البخارى فهو محمد بن إسماعيل الجعفى مولاهم نسب إلى ولاء الجعفين لأن جده - وأظنه الذى يقال له الأحنف - أسلم وكان مجوسياً على يد اليان بن أخنس الجعفى جد عبد الله بن محمد المسندى الجعفى أحد شيوخ البخارى . وكذلك الحسن بن عيسى الماسرجسى مولى عبد الله بن المبارك إنما ولاءه له من حيث كونه أسلم - وكان نصرانياً - على يديه . ومنهم من هو مولى بولاء الحلف والموالاته كمالك بن أنس الامام ونفره هم أصبحيون حميريون صليبة وهم موال لثيم قرش بالحلف . وقيل لأن جده مالك بن أبى عامر كان عسيفاً على طلحة بن عبيد الله التيمى أى أجيلاً وطلحة يختلف بالتجارة فقل « مولى التيميين » لكونه مع طلحة ابن عبيد الله التيمى . وهذا قسم رابع فى ذلك وهو نحو ما أسلفناه فى مقسم أنه قيل فيه « مولى ابن عباس » للزومه إياه . وهذه أمثلة للمنسوبين إلى القبائل من موالهم : أبو البخترى الطائى سعيد بن فيروز التابى هو مولى طى . أبو العالية ربيع الرياحى التميمى التابى كان مولى امرأة من بنى رباح . عبد الرحمن بن هرمز الأعرج الهاشمى أبو داود الراوى عن أبى هريرة وابن بختة وغيرهما هو مولى بنى هاشم . الليث بن سعد المصرى الفقهى مولاهم . عبد الله بن المبارك التروذى الحنظلى مولاهم . عبد الله بن وهب المصرى القرشى مولاهم . عبد الله بن صالح المصرى كاتب الليث الجنبى مولاهم .

وربما نسب إلى القبيلة مولى مولاها كأبى الجباب سعيد بن يسار

الهاشمي الراوى عن أبي هريرة وابن عمر كانت مولى لمولى لبنى هاشم لأنه مولى
 سُقران مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم . روينا عن الزهرى قال قدمت
 على عبد الملك بن مروان فقال : من أين قدمت يا زهرى ؟ قلت : من مكة . قال :
 فمن خلفت بها يسود أهلها ؟ قلت : عطاء بن أبي رباح . قال : فمن العرب أم من
 الموالى ؟ قال قلت : من الموالى . قال : وبم سادهم ؟ قلت : بالديانة والرواية .
 قال : إن أهل الديانة والرواية لينبئ أن يسودوا . قال : فمن يسود أهل اليمن ؟
 قال قلت : طائوس بن كيسان . قال : فمن العرب أم من الموالى ؟ قال قلت :
 من الموالى . قال : وبم سادهم ؟ قلت : بما سادهم به عطاء . قال : إنه لينبئ .
 قال : فمن يسود أهل مصر ؟ قال قلت : يزيد بن أبي حبيب . قال : فمن العرب
 أم من الموالى ؟ قال قلت : من الموالى . قال : فمن يسود أهل الشام ؟ قال قلت :
 مكحول . قال : فمن العرب أم من الموالى ؟ قال قلت : من الموالى عبد نوبى
 أعتقه امرأة من هذيل . قال : فمن يسود أهل الجزيرة ؟ قلت : ميمون بن
 مهران . قال : فمن العرب أم من الموالى ؟ قال قلت : من الموالى . قال : فمن
 يسود أهل خراسان ؟ قال قلت : الضحاك بن مزاحم . قال : فمن العرب أم من الموالى
 قال قلت : من الموالى . قال فمن يسود أهل البصرة ؟ قال قلت : الحسن بن أبى
 الحسن . قال : فمن العرب أم من الموالى ؟ قال قلت : من الموالى . قال : وملك !
 فمن يسود أهل الكوفة ؟ قال قلت : إبراهيم النخعى . قال : فمن العرب أم من
 الموالى ؟ قال قلت : من العرب . قال : وملك يا زهرى ! فرجت عني ، والله لتسودن
 الموالى على العرب حتى يخطب لها على المنابر والعرب تحتها . قال قلت : يا
 أمير المؤمنين ! إنما هو أمر الله ودينه ، من حفظه ساد ومن ضيعه سقط .

وفى زرويه عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم قال : لما مات العبادلة صار
 الفقه فى جميع البلدان إلى الموالى إلا المدينة ، فإن الله خصها بقرشى فكان فقيه
 أهل المدينة سعيد بن المسيب غير مدافع . قلت : وفى هذا بعض الميل ، فقد كان

حيث أن من العرب غير ابن المسيب فقهاء أئمة مشاهير منهم الشعبي والنخعي وجميع الفقهاء السبعة الذين منهم ابن المسيب عرب إلا سليمان بن يسار ، والله أعلم .

النوع الخامس والستون : معرفة أوطان الرواة وبلدانهم
وذلك مما يفتقر حفاظ الحديث إلى معرفته في كثير من تصرفاتهم ومن مظان ذكره « الطبقات » لابن سعد . وقد كانت العرب إنما تنتسب إلى قبائلها فلما جاء الاسلام وغلب عليهم سكنى القرى والمداين حدث فيما بينهم الانتساب إلى الأوطان كما كانت العجم تنتسب وأصاح كثير منهم أنسابهم فلم يبق لهم غير الانتساب إلى أوطانهم . ومن كان من الناقلة من بلد إلى بلد وأراد الجمع بينهما في الانتساب فليبدأ بالاول ثم بالثاني المنتقل إليه ، وحسن أن يدخل على الثاني كلمة « ثم » فيقال في الناقلة من مصر إلى دمشق مثلاً « فلان المصري ثم الدمشقي » . ومن كان من أهل قرية من قرى بلدة فجاز أن ينتسب إلى القرية وإلى البلدة أيضاً وإلى الناحية التي منها تلك البلدة أيضاً . ولنقتد بالحاكم أبي عبد الله الحافظ فترى أحاديث بأسانيدها منبهين على بلاد روايتها ومستحسن من الحافظ أن يورد الحديث بأسناده ثم يذكر أوطان رجاله واحداً فواحداً وهكذا غير ذلك من أحوالهم .

أخبرني الشيخ المسند المعمر أبو حفص عمر بن محمد بن

المعمر رحمه الله بقراءتي عليه ببغداد ، قال أخبرنا أبو بكر محمد بن

عبد الباقي بن محمد الأنصاري ، قال أخبرنا أبو إسحق إبراهيم بن

عمر بن أحمد البرمكي ، قال أخبرنا أبو محمد عبد الله بن إبراهيم بن

أيوب بن ماسي ، قال حدثنا أبو مسلم إبراهيم بن عبد الله الكنجي ،

قال حدثنا محمد بن عبد الله الأنصاري ، قال حدثنا سليمان بن

السيمى عن أنس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

« لا هجرة بين المسلمين فوق ثلاثة أيام أو قال ثلاث ليال » .

أخبرني الشيخ المسند أبو الحسن المؤيد محمد بن علي المقرئ .

رحمه الله بقرامق عليه بنيسابور عوداً على بدء من ذلك مرة على رأس قبر مسلم بن الحجاج ، قال أخبرنا قتيبة الحرم أبو عبد الله محمد بن الفضل القراوى عند قبر مسلم أيضاً (ح) وأخبرتني أم المؤيد زينب بنت أبي القاسم عبد الرحمن بن الحسن الشعري بقرامق عليها بنيسابور مرة وبقرامة غیری مرة أخرى رحمه الله ، قلتُ أخبرك إسماعيل بن أبي القاسم بن أبي بكر القاري قرامة عليه ، قال أخبرنا أبو حفص عمر بن أحمد بن مسرور ، قال أخبرنا أبو عمرو إسماعيل بن سنجيد السلمي ، قال أخبرنا أبو مسلم إبراهيم بن عبد الله الكنجي ، قال حدثنا محمد بن عبد الله الأنصاري ، قال حدثني حميد الطويل عن أنس بن مالك قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « أنصر أخاك ظالماً أو مظلوماً ، قلت : « يا رسول الله ! أنصره مظلوماً ، فكيف أنصره ظالماً ؟ ، قال : « تمنعه من الظلم ، فذلك أنصرك لياه » .

الحديثان عاليان في السماع مع لطافة السند وصحة المتن ، وأنس في الأول ، فمن دونه إلى أبي مسلم بصريون ، ومن بعد أبي مسلم إلى شيخنا فيه بغداديون . وفي الحديث الثاني أنس فمن دونه إلى أبي مسلم كما ذكرناه بصريون ، ومن بعده من ابن نجيذ إلى شيخنا نيسابوريون .

أخبرني الشيخ الزكي أبو الفتح منصور بن عبد المنعم بن أبي البركات بن الامام أبي عبد الله محمد بن الفضل القراوى بقرامق عليه بنيسابور رحمه الله ، قال أخبرنا جدي أبو عبد الله محمد بن الفضل ، قال أخبرنا أبو عثمان سعيد بن محمد البحيري رحمه الله ، قال أخبرنا أبو سعيد محمد بن عبد الله بن حمدون ، قال أخبرنا أبو حاتم مكي بن عبدان ، قال أخبرنا عبد الرحمن

ابن بشر، قال أخبرنا عبد الرزاق، قال أخبرنا ابن جريج، قال أخبرني عبدة بن أبي لبابة أن وراداً مولى المغيرة بن شعبه أخبره، أن المغيرة بن شعبه كتب إلى معاوية، كتب ذلك الكتاب له وراد، أني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول حين يُسَلَّمُ « لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد، اللهم لا مانع لما أعطيت، ولا معطى لما منعت، ولا ينفع ذا الجد منك الجد » .

المغيرة بن شعبه ووراد وعبدة كوفيون، وابن جريج مكي، وعبد الرزاق صنعاني يمان، وعبد الرحمن بن بشر فشيخنا ومن بينهما أجمعون نيسابوريون .

والله سبحانه الحمد الأتم على ما أسبغ من إفضاله، والصلاة والسلام
الافضلان على سيدنا محمد وآله وعلى سائر النبيين وآل كل، نهاية ما يسأل
السائلون وغاية ما يأمل الآملون .

MUQADDAMAH
IBNI'S-ŞALĀḤ
FĪ 'ULŪMI'L-HADĪTH

by

ABU 'AMR 'UTHMĀN B. 'ABDI'R-RAḤMĀN ASH-SHAHRAZŪRĪ
commonly called IBNU'S-ŞALĀḤ, d. 642 A.H. = 1244 A.D.



SHARAFUDDIN & SONS

232 BHENDI BAZAR, BOMBAY 3

QAYYIMAH PRESS

(PROPRIETORS: SHARAFUDDIN & SONS)

BOMBAY

1938

MUQADDAMAH
IBNI'S-SALĀH
FĪ 'ULŪM'L-HADĪTH

by

ABU 'AMR 'UTHMĀN B. 'ABDĪ'R-RAḤMĀN ASH-SHAHRAZURĪ
commonly called IBNU'S-SALĀH, d. 642 A.H.=1244 A.D.



SHARAFUDDIN & SONS

235 BHENDI BAZAR, BOMBAY 3

QAYYIMAH PRESS

(PROPS. SHARAFUDDIN & SONS)

BOMBAY

1938

Bibliotheca Alexandrina



0415068